ظاهرة إصلاح اللفظ

دراسة نحوية صرفية

الدكتور

محمود أحمد شحاته حسانين

أستاذ اللغويات المساعد بالكلية

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أكرم الأبرار بالجنة دار القرار ، والصلاة والسلام على من منه انشقت الأسرار ، وانفلقت الأنوار ، وله تضاءلت فهوم العلماء والأحبار ، فلم يعرف قدره إلا الله الواحد القهار ، وعلى آله وصحابته أولي النظر والاعتبار .

وبعد

فإن الدراسة النحوية والصرفية لكل ظاهرة على حدة ، تعد دراسة موضوعية ومنهجية متخصصة .

وموضوع إصلاح اللفظ من أهم هذه الظواهر ، إذ يقف على الأسرار النحوية والصرفية ، لأحوال ما جاءت عليه الكلمة والجملة ، كما نطق بها اللسان العربي الفصيح ، الذي وصفه الحق سبحانه وتعالى بقوله : ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ (٢) .

وهو يستمد أهميته من أسرار تركيب المفرد أو الجملة ، فيبرز دقائق اللغة ، ويحقق مسائلها ، ويفك رموزها ، ويوضح غامضها ؛ حيث يبين سبب مجيء اللفظ العربي على وضعه الذي جاء عليه ، مؤيدا ذلك بما تقرر في قواعد النحو والصرف .

وقد عني العرب بالألفاظ – منذ وضعها – عناية فائقة ، يبين لنا ذلك قول ابن جني : ((اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزِمّة ، وعليها أدلة ،

---

(١) سورة الشعراء الآية ١٩٥ .

(٢) سورة النحل من الآية ١٠٣ .

وإليها موصّلة ، وعلى المراد منها محصّلة ، عنيت العرب بها ، فأولتها صدرا صالحا من تثقيفها وإصلاحها)) [١] .

وظاهرة إصلاح اللفظ اهتم بها العلماء كثيرا ، فعقد لها ابن جني بابا في الخصائص ، جاء بعنوان : ((باب في إصلاح اللفظ)) [٢] .

تناول فيه صورا كثيرة لهذه الظاهرة ، مستدلا بها على عناية العرب بالألفاظ ، واهتمامها بها ، ومعللا لمجيء الألفاظ على وضعها ، كما نطق بها اللسان العربي الفصيح .

وذكر في هذا الباب : أن طريق إصلاح اللفظ كثير واسع ، يحتاج إلى التفطن له .

كما عقد السيوطي في (الأشباه والنظائر) [٣] ، عنوانا لإصلاح اللفظ، تناول فيه ما تناوله ابن جني ، وزاد صورا أخرى لهذه الظاهرة ، نقلها عن ابن يعيش ، وابن عصفور ، وابن هشام ، وغيرهم .

فعنوان هذا البحث ، أورده ابن جني في الخصائص ، والسيوطي في الأشباه والنظائر .

وما ذكره العلماء من صور هذه الظاهرة ، إنما هو من باب الاستدلال والتعليل ؛ لبيان مدى عناية العرب بالألفاظ ، ودقة الموافقة بينها وبين ما أقره العلماء من القواعد .

---

(١) الخصائص ٣١٢/١ .

(٢) ينظر : المرجع السابق : ٣١٢/١ - ٣٢١ .

(٣) ينظر الأشباه والنظائر : ٦٥/١ - ٧٠ .

وإذا تتبعنا هذه الظاهرة ، رأيناها جاءت منثورة في ثنايا مؤلفات العلماء ، نحوها وصرفها ، فمنها ما جاء الحديث عنه في باب المبتدأ والخبر ، ومنها ما جاء في باب (إنّ) ، ومنها ما جاء في باب (لا) النافية للجنس ، وباب الفاعل ، والمفعول ، والاستثناء ، والتعجب ، والتوابع ، والمجرد والمزيد ، والجمع ، والإبدال ، والإدغام ، والمضارعة ، وغير ذلك .

وهذا إن دل فإنما يدل على عناية العلماء كثيرا بموضوع إصلاح اللفظ.

لذا أردت دراسة هذه الظاهرة ، وجمعها في مؤلف مستقل يسهل الرجوع إليه ، عسى الله أن ينفع به .

وقد جاءت هذه الظاهرة في صور شتى : منها - على سبيل التمثيل -: زيادة كلمة ، أو حرف معين في مكان معين ، كزيادة ضمير الفصل في نحو : (زيد هو القائم) ، وزيادة الباء في فاعل (أفعل به) ، وزيادة اللام في نحو : (لا أبا لك) ، وزيادة الألف في آخر الكلمة دون حشوها ، للإلحاق بها .

ومنها : تأخير حرف عن موضعه ، كتأخير لام الابتداء إلى خبر (إنّ).

ومنها : تقديم ما أصله التأخير ، أو العكس ، كوجوب تقديم الخبر في نحو : (لك مالٌ) ، وتقديم المفعول في نحو : (زيدا فاضرب) .

ومنها : اختصاص حرف معين بالإلحاق أو بالزيادة ، ومنها إبدال تاء الافتعال من بعض الحروف ، وإبدال بعض الحروف منها ، ومنها إدغام بعض الحروف أو إخفائها ، وتقريب الأصوات بعضها من بعض ، ومضارعة بعض الحروف ، إلى غير ذلك مما جاء في ثنايا البحث .

هذا ، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة ، وفصلين ، وخاتمة .

أما المقدمة ، فقد ذكرت فيها السبب الداعي إلى هذا البحث .

وأما الفصل الأول ، فأفردته للمباحث النحوية ، وقد اشتمل على ستة عشر مبحثا :

المبحث الأول : آخر الماضي المتصل بضمير رفع .

المبحث الثاني : المبتدأ المستغني بمرفوعه .

المبحث الثالث : المبتدأ ، في نحو قوله – تعالى – : ﴿ سواء عليهم ءأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ﴾ .

المبحث الرابع : ضمير الفصل ، في نحو : (زيد هو القائم) .

المبحث الخامس : وجوب تقديم الخبر .

المبحث السادس : الحال التي سدت مسد الخبر .

المبحث السابع : الضمير المؤكد للجار والمجرور المتصل بـ (كان) الزائدة .

المبحث الثامن : تأخير لام الابتداء إلى خبر (إنّ) .

المبحث التاسع : (أنْ) المخففة لا تباشر الفعل .

المبحث العاشر : أصل (كأن) على القول بتركيبها .

المبحث الحادي عشر : اللام في نحو : (لا أبا لك) .

المبحث الثاني عشر : تقدم المفعول في نحو : (زيدا فاضرب) .

المبحث الثالث عشر : شغل العامل بأحد المستثنيات ، ونصب الباقي .

المبحث الرابع عشر : الباء في (أفعل به) .

المبحث الخامس عشر : (الذي) وصلة لوصف المعارف بالجمل .

المبحث السادس عشر : العطف على الضمير المرفوع والمجرور .

وأما الفصل الثاني : فأفردته للمباحث الصرفية ، وقد اشتمل على أربعة عشر مبحثا :

المبحث الأول : ألف الإلحاق آخر الكلمة .

المبحث الثاني : الزيادة بالألف آخر بنات الخمسة .

المبحث الثالث : حذف تاء المفرد عند جمعه بالألف والتاء .

المبحث الرابع : الواو والياء مع تاء الافتعال .

المبحث الخامس : إبدال تاء الافتعال طاء .

المبحث السادس : إبدال تاء الافتعال دالا .

المبحث السابع : الذال والسين مع تاء الافتعال .

المبحث الثامن : المضارعة .

المبحث التاسع : الإعلال بالقلب .

المبحث العاشر : الإعلال بالنقل .

المبحث الحادي عشر : الإعلال بالحذف .

المبحث الثاني عشر : إدغام المتقاربين .

المبحث الثالث عشر : إدغام تاء (تفعّل) ، و (تفاعل) .

المبحث الرابع عشر : النون الساكنة .

وأما الخاتمة : فقد تناولت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث .

وقد رتبت هذه المسائل على حسب ترتيب أبواب النحو والصرف ، المعهودة في كتب شروح الألفية ، ومؤلفات الصرف ، لسهولة الرجوع إلى المطلوب من دون عناء .

والله يعلم أنني أخلصت النية في هذا الموضوع ، وبذلت فيه قصارى جهدي ، وأنفقت فيه طاقتي ووقتي ، رجاء أن يفي بالمطلوب ، وأن أكون وفقت في إضافة جديد إلى المكتبة العربية .

فإن كان كذلك ، فالفضل لله وحده ، ولا حول ولا قوة لي إلا به .

وإن كان غير ذلك فحسبي أنني قد اجتهدت ، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر اجتهاده .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن يضعه في ميزان الحسنات يوم اللقاء .

الفصل الأول

المباحث النحوية

المبحث الأول

آخر الماضي المتصل بضمير رفع

الفعل الماضي يبنى على الفتح لفظا ، نحو : (ضرب) ، أو تقديرا ، نحو : (رَمَى) .

وبني على الحركة لمشابهته المضارع ، في وقوعه صفة ، وصلة ، وخبرا ، وحالا ، وشرطا ، والمضارع معرب .

والأصل في الإعراب الحركة ، وأما نحو : (ضربت) ، و (انطلقنا) ، و (اسجعن)- مما اتصل به تاء الضمير ، أو تاء الفاعل ، أو نون النسوة - فالسكون فيه عارض ، أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات ، فيما هو كالكلمة الواحدة [1] .

وذلك أنهم أجروا الفاعل - هنا - مجرى جزء من الفعل ؛ لأن تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل ، نزلت منه منزلة الجزء ، فكرهوا اجتماع الحركات الذي لا يوجد في الواحد ؛ فأسكنوا اللام إصلاحا للفظ ، فقالوا : (ضربت) ، و (دخلنا) ، و (خرجتم) .

وقد كان يجتمع فيه أيضا خمس متحركات ، كما في نحو : (خرجتما) ، فالإسكان إذا أشد وجوبا ؛ إصلاحا للفظ [2] .

وحمل الرباعي والسداسي ، وبعض الخماسي ، نحو : (تعظمت) ؛ على الثلاثي ؛ إجراء للباب على وتيرة واحدة .

---

(١) ينظر : التصريح ١/٥٤ ، ٥٥ ، والأشموني بحاشية الصبان ١/٥٨ .

(٢) ينظر : الخصائص ١/٣٦٠ ، ٣٦١ ، والأشباه ١/٦٧ .

وإنما حمل الأكثر على الأقل ؛ لأن في حمله على الأقل دفع المحذور ، بخلاف العكس [1] .

وذهب ابن مالك [2] : إلى أن الموجب لسكون آخر الفعل فيما مر ؛ إنما هو تمييز الفاعل من المفعول ، في نحو : (أكرمَنا) بالسكون و (أكرمَنا) بالفتح ، ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل ، لمساواتهما (نا) في الرفع والاتصال ، وعدم الاعتلال .

وضعف ابن مالك العلة السابقة بكونها قاصرة ؛ لأن الأكثر لا يتوالى فيه ذلك فمراعاته أولى ، كما أن توالي أربع متحركات ليس مهملا في كلامهم.

وما ذهب إليه ابن مالك ، هو ما تطمئن إليه النفس ، لقوة حجته ، وأيضا جعل الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة ، وعدم جعل الكلمة مع تاء تأنيثها كالكلمة الواحدة ؛ لحكم ؛ لأنهم قالوا : إن تاء التأنيث على تقدير الانفصال ، كما يرد على هذا القول أيضا ، أن نحو : (قلنسوة) يدل على اعتبار التاء وعدم تقدير انفصالها ، وإلا وجب قلب الواو ياء ، والضمة كسرة ؛ لرفضهم الواو المطرفة المضموم ما قبلها ؛ لأنه يؤدي إلى عدم النظير ، كما قالوا في - نحو مصدر : (توانى) - : (توانيا) ، ولم يقولوا : (توانُو) ، إذ ليس في كلامهم اسم معرب ، آخره واو لازمة مضموم ما قبلها .

وسواء كان تسكين آخر الفعل لتوالي أربع حركات - كما ذهب إليه الأكثرون - أو لتمييز الفاعل من المفعول - كما ذهب إلى ذلك ابن مالك - فلا شك أن في ذلك كله إصلاحا للفظ ، وذلك لخفة النطق بتسكين آخر الفعل - كما سبق - في نحو : (ضربت) ، و (انطلقنا) ، و (سمعنا) ، وللتفرقة بين (نا) الفاعلين ، والمفعولين ، كما في نحو : (أكرمَنا) ، و (أكرمَنا) .

---

(١) ينظر : حاشية الصبان ١/٥٨ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١/١٢٥ .

المبحث الثاني

المبتدأ المستغني بمرفوعه

المبتدأ : هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، مخبرا عنه ، أو وصفا رافعا لمستغنى به عن الخبر . [1]

فالمبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر ، وهو الغالب ، نحو (الله ربنا) ، ومبتدأ ليس له خبر ، لكن له مرفوع يغني عن الخبر ، وهذا المبتدأ هو الوصف ، نحو : (أقائم أخواك) ، و (أذاهب الزيدان) ، فـ (قائم) رفع بالابتداء ، و (أخواك) فاعل سد مسد الخبر . [2]

ويشترك النوعان في أمرين :

أحدهما : أنهما مجردان عن العوامل اللفظية .

والثاني : أن لهما عاملا معنويا ، وهو الابتداء .

ويفترقان في أمرين :

أحدهما : أن المبتدأ الذي له خبر ، يكون اسما صريحا ، نحو : (الله ربنا) ، ومؤولا بالاسم نحو : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [3] ، أي : صيامكم خير لكم .

ومثله (تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) [4] ، فـ (تسمع) مبتدأ ، وهو في تأويل : سماعك ، وقبله (أن) مقدرة ، والذي حسن حذف (أن) من

---

(١) ينظر : الأشموني ١/١٨٨ ، ١٨٩ .

(٢) ينظر : نظم الفرائد ص٦٥ .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٨٤ .

(٤) يضرب هذا المثل لمن خبره غير من عرفه ، وقاله النعمان بن المنذر لشقة بن ضمرة ، حين رآه ، وكان شقة رجلا دميما . ويروى : (لأن تسمع) ، و (أن تسمع) ، و (تسمع بالمعيدي لا أن تراه) . ينظر جمهرة الأمثال ١/٢٢٧ ، ومجمع الأمثال ١/٣٤٢ ، ٢/٦١٥ .

(تسمع) ، لوقا في (أن تراه) ، وقد روي : (أن تسمع) بثبوت (أن) على الأصل ، و (أن) والفعل في تأويل مصدر ، أي : سماعك .

أما المبتدأ المستغني عن الخبر ، فلا يكون في تأويل اسم البتة ، بل ولا كل اسم ، وإنما يكون اسما هو صفة ، نحو : (أقائم الزيدان) ، و (ما مضروب العمران) .

الفرق الثاني : أن المبتدأ الذي له خبر ، لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه ، وأما المبتدأ المستغني عن الخبر ، فلا بد أن يعتمد على نفي أو استفهام [1] .

وحديثنا – في هذا المبحث – عن النوع الثاني ، وهو الوصف .

والوصف يتناول اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمنسوب ، نحو : (أقائم الزيدان) ، و (ما مضروب العمران) ، و (هل حَسَنٌ الوجهان) ، و (هل أحسن في عين زيد الكحلُ منه في عين عمرو) ، و (ما قرشي أبواك) .

والمراد الوصف ولو تأويلا ، ليدخل : (لا تولّك [2] أن تفعل) ، لأن (تول) – وإن كان مصدرا – بمعنى : التناول ، إلا أنه ههنا بمعنى المفعول ، أي : ليس متناولك هذا الفعل ، أي : لا ينبغي لك تناوله ، فـ (تولك) مبتدأ ، وهو بمنزلة الوصف في كونه قائما مقام الفعل ، وهو ينبغي ؛ و (أن تفعل) نائب فاعله [3] .

وذهب الشيخ خالد [4] – في أحد قوليه – : إلى أن (أن تفعل) ، فاعل بـ (تولك) ، سد مسد الخبر .

---

(١) ينظر : شرح شذور الذهب ص١٩ ، ١٨٠ ، والتصريح : ١٥٥/١ .

(٢) تولك بفتح التاء وسكون الواو ، من التوبل والتوال ، وهو العطية .

(٣) ينظر : حاشية الصبان : ١٨٩/١ .

(٤) ينظر : التصريح ١٥٦/١ .

وفي قول [1] آخر : استظهر كون المرفوع نائب فاعل ، وذلك على القول بجعله مرفوعا لسده مسد الخبر .

وقال الصبان : ((القول بأن (أن تفعل) فاعل ، غير صحيح [2])).

وذهب أبو حيان – فيما نقله عنه الشيخ خالد [3] ، والصبان [4] – : إلى أن (أن تفعل) خبر لا فاعل ؛ لأن (تولك) ليس بوصف .

واعترض ابن هشام على مذهبه ، قال – فيما نقله عنه الشيخ خالد – : ((ولا أدري كيف يتأتى أن يقول هذا ؟ مع قوله : إن (لا تولك) مؤول بـ (لا ينبغي) ، ولم يزل كتاب بأن المرفوع الساد مسد الخبر لا يرفع إلا بالوصف)) [5] .

وذكر أبو حيان [6] – في الارتشاف – أنهم أعربوا (تولك) مبتدأ ، و (أن تفعل) فاعل به ، ومعناه : لا ينبغي أن تفعل .

وهو لم يصرح في هذا الموضع بقبول ذلك الرأي ، أو رَدّه .

شروط الوصف :

لكي يستغني الوصف بمرفوعه عن الخبر ، يشترط فيه شروط ، هي :

١– أن يكون الوصف سابقا ، فليس منه ، نحو : (أخواك خارج أبوهما) ؛ لعدم سبقه .

٢– أن يكون مرفوعه منفصلا ، فالمرفوع بالوصف لا يسد مسد الخبر إذا كان متصلا ، بل إذا كان منفصلا .

---

(١) ينظر : التصريح ٢٣٨/١ .

(٢) حاشية الصبان ١٨٩/١

(٣) ينظر : التصريح ٢٣٨/١

(٤) ينظر : حاشية الصبان ١٨٩/١ .

(٥) التصريح ٢٣٨/١ .

(٦) ينظر : الارتشاف ٢٤/٢ .

وذكر الانفصال أولى من ذكر الظهور ؛ فإن المنفصل يعم الظاهر والضمير غير المتصل . وكلاهما يسد مسد الخبر ، إذا ارتفع بالوصف المذكور ، إذ لا فرق بين قولك : (أضارب الزيدان) ، و (ما ضارب هما) [1] .

ومنع الكوفيون الضمير ، فلا يجيزون إلا (أقائمان أنتما) بالمطابقة ، بجعل الضمير مبتدأ مؤخر ، قالوا : لأن الوصف إذا رفع الفاعل الظاهر سد مسد الخبر ، جرى مجرى الفعل ، والفعل لا ينفصل منه الضمير .

٣- أن يكون مرفوعه كافيا عن الخبر ، فيخرج نحو : (أقائم أبواه زيدٌ) ، فإن الفاعل فيه غير مغنٍ ؛ إذ لا يحسن السكوت عليه ، فـ (زيد) فيه مبتدأ ، و (قائم) خبر مقدم [2] .

٤- أن يتقدم على الوصف نفي أو استفهام ، بأي أدواتهما ، وهذا الشرط ، قيل : هو شرط في العمل ، وقيل : هو شرط في الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر ، ورجح الشيخ خالد القول الثاني [3] .

فإذا قلت : (قائم الزيدان) من غير استفهام لم يجز عند الأكثر [4] .

ولم يشترط الكوفيون ، والأخفش ، الاعتماد على نفي أو استفهام ، بناء على رأيهم في عمله غير معتمد [5] .

وأجازه ابن السراج [6] على قبح ؛ لأنه ليس في معنى الفعل حينئذ .

وإلى هذا ذهب ابن مالك [7] ، وذكر أنه مذهب سيبويه [8] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ١/٢٦٨ ، والهمع ١/٩٤ .
(٢) ينظر : الهمع ١/٩٤ .
(٣) ينظر : التصريح ١/١٥٧ .
(٤) ينظر : ابن يعيش ١/٩٦ .
(٥) ينظر : الهمع ١/٩٤ .
(٦) ينظر : الأصول ١/٦٠ .
(٧) ينظر : شرح التسهيل ١/٢٧٣ .
(٨) ينظر : الكتاب ٢/١٢٧ ، وشرح التسهيل ١/٢٧٣ .

سبب استغناء الوصف بمرفوعه عن الخبر :

سبب استغناء هذا الوصف هو شدة شبهه بالفعل ؛ لأن قولك : (أضارب الزيدان) ، بمنزلة : (أيضرب الزيدان) ، فكما لا يفتقر (أيضرب الزيدان) إلى مزيد في تمام الجملة كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلته .

ولأن المطلوب من الخبر ، إنما هو تمام الفائدة بوجود مسند ومسند إليه، وذلك حاصل بالوصف المذكور ومرفوعه ، فلم يحتج إلى خبر ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، ولهذا خطئ من يعد هذا مع المبتدآت المحذوفة الأخبار ؛ لأن المبتدأ المحذوف الخبر لو قدرت له خبرا ، لم يلزم من تقديره ذكر ما لا فائدة فيه ، وهذا بخلاف ذلك [1] .

فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ ، بجعل ما بعد هذا الوصف - الذي قصد به ما يقصد بالفعل - فاعلا ، لا خبرا ، على حد صنيعهم بالفاعل مع الفعل ؛ إذ هذا الوصف فعل في المعنى - وإن كان لفظه اسما - والفعل لا يصح الإخبار عنه ، فكذلك ما كان في موضعه .

قال ابن يعيش : ((اعلم أن قولهم : (أقائم الزيدان) ، إنما أفاد نظرا إلى المعنى ؛ إذ المعنى : أيقوم الزيدان ، فتم الكلام ؛ لأنه فعل وفاعل ، و (قائم)- هنا - اسم من جهة اللفظ ، وفعل من جهة المعنى ، فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى ، أرادوا إصلاح اللفظ ، فقالوا : (أقائم) مبتدأ ، و (الزيدان) مرتفع به ، وقد سد مسد الخبر ، من حيث إن الكلام تم به ، ولم يكن ثم خبر محذوف على الحقيقة)) [2] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٢ ، ٢٧٣ .
(٢) شرح المفصل ١/٩٦ .

تتمة : أحوال الوصف مع ما بعده :

إذا رفع الوصف ما بعده ، فله ثلاثة أحوال :

١- **وجوب الابتدائية** : وذلك إن لم يطابق الوصف ما بعده ، نحو : (أقائم أخواك) ، فـ (قائم) مبتدأ ، و (أخواك) فاعله سد مسد خبره ، ولا يجوز أن يكون (أخواك) مبتدأ مؤخرا ، و (قائم) خبرا مقدما ، لأنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد .

٢- **تعين الخبرية** : وذلك إن طابق الوصف ما بعده في غير الإفراد ، وهو التثنية والجمع ، نحو : (أقائمان أخواك) ، و (أقائمون إخوتك) فالوصف خبر مقدم ، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ ، والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر ؛ لأن الوصف إذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الإفراد .

هذا على المشهور من لغة العرب .

ويجوز – على لغة أكلوني البراغيث – أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر .

٣- **جواز الابتدائية والخبرية** : وذلك إن طابق الوصف ما بعده في الإفراد ، تذكيرا وتأنيثا ، نحو : (أقائم أخوك) ، و (أقائمة أختك) ، فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلا سد مسد الخبر، ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرا ، والوصف خبرا مقدما .[1]

وقد ذهب الشيخ خالد : إلى أن الوجهين مستويان ، معللا لذلك بقوله : ((فإن رُجِّحَ الأول بأن الأصل في المقدم الابتداء ، عورض بأن الأصل في الوصف الخبرية ، فلما تعارض الأصلان تساقطا)) .[2]

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ١٩٧/١ – ١٩٩ ، والتصريح ١٥٨/١ ، والأشموني ١٩٢/١ .

(٢) التصريح ١٥٨/١ .

ورجح الصبان[1] كون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلا ، لأن الأصل عدم التقديم والتأخير .

ومحل جواز الوجهين – هنا – فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع ، فإذا منع من أحدهما مانع ، تعين الآخر ، ففي قوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي ﴾[2] ، وفي قولك : (أحاضر اليوم أخوك) ، يمتنع جعل الوصف خبرا مقدما ، أما في الآية ، فلأن قوله : (عن آلهتي) معمول لـ (راغب) ، فلا يلزم – في جعله مبتدأ – الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأن (أنت) على هذا التقدير فاعل لـ (راغب) ، فليس بأجنبي منه .

وأما المثال ، فلأنه يلزم – على جعل الوصف خبرا مقدما – الإخبار بالمذكر عن المؤنث ، وهو لا يجوز أصلا ، والفصل بين الفاعل والعامل فيه ، يُجَوِّز ترك علامة التأنيث من العامل ، إذا كان الفاعل مؤنثا .[3]

وفي نحو : (أقائم أنت) ، يجوز الوجهان عند البصريين .

وأوجب الكوفيون ابتدائية الضمير ، ووافقهم ابن الحاجب ، واحتجوا : بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه ، لا يقال : قام أنا .

ويجاب : بأنه إنما انفصل مع الوصف ، لئلا يجهل معناه ، لأنه يكون معه مستترا ، بخلافه مع الفعل ، فإنه يكون معه بارزا ، كـ (قمتُ) و (قمتَ) ، ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل ، فاحتمل معه الفصل ، ولأن مرفوع الوصل سد – في اللفظ – مسد واجب الفصل ، وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل .

---

(١) ينظر : حاشية الصبان ١٩٣/١

(٢) سورة مريم من الآية ٤٦ .

(٣) ينظر : منحة الجليل ١٩٧/١، وراجع شرح ابن عقيل ١٩٨/١ .

ومما يُقطَع به على بطلان مذهبهم ، قوله تعالى ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ [1] ، وقول الشاعر :

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا ∴ إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ [2]

فالقول بأن الضمير مبتدأ – كما زعم الزمخشري [3] ، في الآية – مؤد إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي . كما سبق .

والقول بذلك في البيت ، مؤد إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد ، وهو لا يجوز [4] .

---

(١) سورة مريم من الآية ٤٦ .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر للقائله . والشاهد في قوله : (ما وافٍ أنتما) ، حيث اكتفى بالفاعل الذي هو (أنتما) عن خبر المبتدأ ، الذي هو (وافٍ) . وفيه رد على الكوفيين ، والزمخشري ، وابن الحاجب ، إذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهرا ، وأوجبوا في قوله تعالى : (أراغب أنت) أن يكون محمولا على التقديم والتأخير ، وذلك لا يمكنهم في البيت ، إذ لا يخبر عن اثنين بمفرد . كما ذكر . من مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/١ ، ومغني اللبيب ٥٥٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ص١٨٢ ، وشرح قطر الندى ص١٦٨ ، ٣٨١ ، والتصريح ١٥٧/١ ، والأشموني ١٩١/١ .

(٣) ينظر : الكشاف : ٥١١/٢ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ٥٥٧/٢ ، وحاشية الصبان ١٩٣/١ ، وراجع : شرح شذور الذهب ص١٨٢ .

المبحث الثالث

المبتدأ في نحو قوله تعالى :

﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [1]

(سواء) : اسم مصدر ، بمعنى : (الاستواء) ، وصف به كما يوصف بالمصادر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ [2] ، و ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾ [3] ، بمعنى مستوية .

وهو لا يثنى ولا يجمع ، وقد استغنوا عن تثنيته بتثنية (سي) : [4]

وقيل : هو مصدر في معنى اسم الفاعل ، في تأويل : (مستو) . [5]

وإذا قلت : (سواء عليّ) ، احتجت أن تترجم عنه بشيئين ، تقول : (سواء سألتني أو سكت عني) ، و (سواء أحرمتني أم أعطيتني) . [6]

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاء عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ، معناه : إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارك وعدمه .

وفي ارتفاع (سواء) أقوال :

أحدها : أنه خبر لـ (إن) ، و (ءأنذرتهم أم لم تنذرهم) في موضع الرفع على الفاعلية ، كأنه قيل : إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارك وعدمه ، كما تقول : (إن زيدا مختصم أخوه وابن عمه) .

---

(١) سورة البقرة من الآية ٦ .

(٢) سورة آل عمران من الآية ٦٤ .

(٣) سورة فصلت من الآية ١٠ .

(٤) ينظر : التفسير الكبير للفخر الرازي : ٤٠/١ ، وروح المعاني : ١٢٨/١ .

(٥) ينظر : ابن يعيش : ٩٣/١ .

(٦) ينظر : اللسان ((سوا)) ، وتاج العروس ((سوا)) .

الثاني : أن تكون (ءأنذرتهم أم لم تنذرهم) في موضع الابتداء ، و (سواء) خبره مقدما ، بمعنى : سواء عليهم إنذارك وعدمه ، والجملة خبر لـ (إن) .

وهذا الوجه هو المشهور على ألسنة الطلبة ، وصححه ابن الحاجب ، واختاره الفخر الرازي ، معللا لذلك : بأن (سواء) اسم ، وتأويله بمؤولة الفعل يكون تركا للظاهر من غير ضرورة ، وهو لا يجوز ، وإذا ثبت هذا ، فمن المعلوم أن المراد وصف الإنذار وعدم الإنذار بالاستواء ، فوجب أن يكون (سواء) خبرا ، فيكون الخبر مقدما .[1]

ومنع الفارسي في الحجة[2] وتبعه ابن عمرون ، كون (ءأنذرتهم) وتاليه مبتدأ ، و (سواء) خبر ؛ لأن ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه .

وأجيب : بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته ، بل هو خبر من حيث المعنى .[3]

الثالث : أن (سَواء) خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : الأمران سواء .[4]

الرابع : ذهب السهيلي إلى أن الجملة في موضع المفعول ، و (سواء) مبتدأ لا خبر له . واستغرب أبو حيان[5] هذا المذهب .

الخامس : أنه مبتدأ ، وما بعده من ذكر الإنذار خبره ، والجملة خبر (إن) ، و (الذين) اسم (إن) ، وصلته : (كفروا) ، وألف (ءأنذرتهم)

---

(١) ينظر : التفسير الكبير ١/٤٠ ، وراجع حاشية يس على التصريح ١/١٥٥ ، وروح المعاني ١/١٢٨ .

(٢) ينظر : الحجة ١/١٧٥ .

(٣) ينظر : التصريح ١/١٥٥ .

(٤) ينظر : روح المعاني : ١/١٢٨ .

(٥) ينظر : الارتشاف : ٢/٤٤ .

ألف تسوية ، لأنها أوجبت أن الإنذار - لمن سبق له في علم الله الشقاء - وتركه سواء عليهم ، لا يؤمنون أبدا ، ولفظها لفظ الاستفهام ، ولذلك أتت بعدها أم .

ويجوز أن تكون (سواء) خبر (إن) ، وما بعده في موضع رفع بفعله ، وهو (سواء) .

ويجوز أن يكون خبر (إن) ، (لا يؤمنون) .[1]

وذكر ابن يعيش أن كون (سواء) مبتدأ ، والفعلان بعده كالخبر ، هو من باب إصلاح اللفظ ، وتوفيته حقه ، قال في شرح المفصل : ((قوله تعالى : ﴿ سَوَاء عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾[2] ، الفعل ههنا في تأويل المصدر .

والمعنى : سواء عليهم الإنذار وعدم الإنذار ، فالإنذار وما عطف عليه مبتدأ في المعنى ، و (سواء) الخبر ، وقد تقدم .

و (سواء) مصدر في معنى اسم الفاعل ، والتقدير : مستويان .

ألا ترى أن موضع الفائدة الخبر ، والشك إنما وقع في استواء الإنذار وعدمه ، لا في نفس الإنذار ، ولفظ الاستفهام لا يمنع من ذلك ، إذ المعنى على التعيين والتحقيق ، لا على الاستفهام ، وإنما الهمزة ههنا مستعارة للتسوية ، وليس المراد الاستفهام ، وإنما جاز استعارتها للتسوية ؛ لاشتراكهما في معنى التسوية .

ألا ترى أنك تقول في الاستفهام : (أزيد عندك أم عمرو) ، و (أزيد أفضل أم خالد) ، والشيئان اللذان يسئل عنهما ، قد استوى علمك فيهما .

---

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١/٢٠ ، والمحرر الوجيز : ١/١٥٢ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٦ .

ثم تقول في التسوية : (ما أبالي أفعل أم لم يفعل) ، أي : هما مستويان في علمي ، كما قال في الاستفهام كذلك .

هذا هو التحقيق من جهة المعنى .

وأما إعراب اللفظ : فقالوا : (سواء) مبتدأ والفعلان بعده كالخبر ؛ لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائدة ، فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيته حقه)) .[1]

(١) ابن يعيش : ٩٣/١ ، وراجع : الأشباه والنظائر : ٦٧/١ ، ٦٨ .

المبحث الرابع

ضمير الفصل في نحو : (زيد هو القائم)

يسمى هذا الضمير - عند البصريين - فصلا ؛ للفصل به بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر ، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعا .[1]

فكأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه ، وأن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل ، إلا الخبر لا غير .[2]

وسماه الكوفيون عمادا ، كأنه عمد الاسم الأول ، وقواه بتحقيق الخبر بعده .[3]

قال ابن مالك : " وسمي عمادا ، لأنه معتمد عليه في تقرير المراد ومزيد البيان "[4] ، فيه يتبين كون الثاني خبرا ، لا تابعا .[5]

فائدته :

لضمير الفصل فوائد ترجع إلى اللفظ ، وأخرى إلى المعنى ، ففائدته اللفظية هي : الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر ، لا تابع ، ولهذا سمي فصلا ، لأنه فصل بين الخبر والتابع .[6]

فالفصل يوضح كون الثاني خبرا ، لا تابعا .[7]

فالمجيء به لمجرد إصلاح اللفظ .[8]

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١٦٧/١ .
(٢) ينظر : شرح ابن يعيش : ١١٠/٣ .
(٣) ينظر : المرجع السابق : ١١٠/٣ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك : ١٦٧/١ .
(٥) ينظر : الهمع : ٦٨/١ .
(٦) ينظر : مغني اللبيب : ٤٩٦/٢ .
(٧) ينظر : الهمع : ٦٨/١ .
(٨) ينظر : الأشباه : ٦٩/١ ، ٧٠ .

قال ابن يعيش : ((والغرض من دخول الفصل في الكلام : إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله ، وأن الذي بعده خبر وليس بنعت . . . إذ الخبر نعت في المعنى ، وذلك نحو قولك : (زيد هو القائم) ؛ لأن الذي بعده معرفة يمكن أن يكون نعتا لما قبله ، فلما جئت بـ (هو) فاصلة ، بيّن أنك أردت الخبر ، وأن الكلام قد تم به ، لفصلك بينهما ، إذ الفصل بين النعت والمنعوت قبيح .

فإن قيل : إذا كان الغرض بالفصل ، إنما هو الفرق بين النعت والخبر ، فما باله جاء فيما لا لبس فيه نحو قوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾ [1] ، و ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ [2] ، ولا لبس في ذلك ؛ لأن المضمران لا توصف .

فالجواب : أن هذا هو الأصل أن لا يقع الفصل إلا بعد الاسم الظاهر مما يوصف ، فلما ثبت هذا الحكم للظاهر ، أجري المضمر مجراه ، وإن كانت المضمرات لا تنعت ، إذ كان أصله المبتدأ والخبر ، كما ذكرنا في (يعد) و (تعد) و (نعد) ، أصل الحذف في (يعد) ، لوقوع الواو بين ياء وكسرة ، وباقي أخواته محمولة عليه ، كذلك ههنا ، فلذلك تقول : (كان زيد هو القائم) ، و (كنت أنا القائم) ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [3] ، وتقول : (ظننت زيدا هو القائم) ، و (حسبت زيدا هو الجالس) ، قال الله – تعالى – : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ

---

(١) سورة القصص من الآية ٥٨ .

(٢) سورة الكهف من الآية ٣٩ .

(٣) سورة المائدة من الآية ١١٧ .

إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ ﴾ [1] ، وقال : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ [2] ، من رؤية القلب)) . [3]

وقيل : أتي به ليؤذن بأن الخبر معرفة ، أو ما قاربها من النكرات . [4]

وذكر جماعة أن لضمير الفصل فائدة معنوية ، وهي التوكيد ، وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد ، فلا يقال : زيد نفسه هو الفاضل .

كما أنه يفيد الاختصاص ، وهي فائدة ترجع إلى المعنى أيضا ، وكثير من اليانيين يقتصر عليه . [5]

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى : ((﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [6] ، و (هم) فصل .

وفائدته : الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة ، والتوكيد ، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره)) . [7]

رأي النحاة في موضع ضمير الفصل :

اختلف النحاة في ذلك على مذاهب :

١ – ذهب أكثرهم : إلى أنه حرف لا محل له من الإعراب .

وصححه ابن عصفور ، وابن مالك [8] ، وعلل ابن عصفور لذلك : بأنه لا يوجد في كلامهم أسماء لا موضع لها من الإعراب . [9]

---

(١) سورة سبأ من الآية ٦ .

(٢) سورة الكهف من الآية ٣٩ .

(٣) ابن يعيش : ١١٠/٣ ، ١١١ .

(٤) ينظر : المرجع السابق : ١١٠/٣ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب : ٤٩٦/٢ .

(٦) سورة البقرة من الآية ٥ .

(٧) الكشاف : ١٤٦/١ ، وراجع : مغني اللبيب : ٤٩٦/٢ .

(٨) ينظر : التسهيل ص٢٩ .

(٩) ينظر : شرح الجمل : ٦٤/٢ ، وراجع تعليق الفرائد : ١٣٥/٢ .

وهذا القول هو ما تميل إليه النفس ؛ لأن الغرض منه الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرا لا صفة ، فاشتد شبهه بالحرفية ، إذلم يجئ به إلا لمعنى في غيره ، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب .

ولأنه لو كان له موضع ، لكان (إياي) أولى من (أنا) في نحو :

﴿ إن ترَنِ أنا أقلّ ﴾ .[1]

ولكان (إياه) أولى من (هو) ، في نحو : ﴿ تجدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خيرًا ﴾ .[2]

وإذا لم يكن له موضع من الإعراب ، فالحكم عليه بالحرفية أولى من الحكم بالاسمية ، كما فعل بكاف (ذلك) ، ونحوه .

وكما فعل بعلامة التثنية والجمع ، عند إسناد الفعل إلى فاعل مثنى أو مجموع ، عند بعضهم .

قال الخليل : هو اسم ، لا محل له من الإعراب ، ونظيره على هذا القول : أسماء الأفعال ، فيمن يراها غير معمولة لشيء ، و (أل) الموصولة .

٢- ذهب الكوفيون : إلى أنه اسم له موضع من الإعراب ، ثم اختلفوا على قولين :

أ- قال الكسائي : محله بحسب ما بعده .

ب- قال الفراء : محله بحسب ما قبله .[3]

ففي نحو : (زيدٌ هو القائمُ) ، محله رفع باتفاق القولين .

---

(١) سورة الكهف من الآية ٣٩ .

(٢) سورة المزمل من الآية ٢٠ .

(٣) ونقل أبو حيان عن الكسائي والفراء عكس ذلك . ينظر الارتشاف ٤٩٤/١ ، وراجع : تعليق الفرائد ١٣٤/٢ .

وفي نحو : (ظننت زيدا هو القائمَ) ، محله نصب باتفاق القولين .

وفي نحو : (كان زيد هو القائمَ) ، محله نصب عند الكسائي ، ورفع عند الفراء .

وفي نحو : (إنّ زيدا هو القائمُ) ، محله رفع عند الكسائي ، ونصب عند الفراء .[1]

وصحح ابن الحاجب[2] كونه ضميرا ، وكونه ذا موضع ، وكون الموضع باعتبار ما قبله ، قال : على أنه توكيد ، وأنه - إذا انتصب ما قبله - نائب عن الضمير المنصوب .

ويرد عليه أن ما قبله قد يكون ظاهرا ، والمضمر لا يؤكد به الظاهر ، فلا يقال : جاءني زيد هو ، على أن الضمير توكيد لـ (زيد) ، ونحن نقول : (إن زيدا هو القائم) .

وأيضا فاللام تدخل عليه في نحو : (إن هذا لهو العالم) ، ولا تدخل في توكيد الاسم ، فلا يقال : إن زيدا لنفسه كريم .

وقال في أماليه[3] : إنه ليس بتوكيد ؛ لأنه ليس عبارة عما قبله ، ولا مفسر له ، وهذا بناء منه على أنه حرف .

قال أبو حيان : وهو قول أكثر النحاة ، وصححه ابن عصفور .[4] كما سبق .

٤- ذهب بعضهم : إلى أنه مبتدأ ، وما بعده مرفوع بمقتضى الخبرية مطلقا .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ ، ومغني اللبيب ٤٩٦/١ ، ٤٩٧ ، والهمع ٦٨/١ ، وحاشية الصبان ٢٨٢/١

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ /٤٧١

(٣) ينظر : الأمالي النحوية : ٤ /١٠١ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد : ١٣٤/٢ ، ١٣٥ .

قال سيبويه : ((وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواتها - في هذا الباب - بمنزلة اسم مبتدأ ، وما بعده مبني عليه ، فكأنك تقول : (أظن زيدًا أبوه خير منه) ، و (وجدت عمرا أخوه خيرٌ منه) ، فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة ، كان يقول : (أظن زيدًا هو خيرٌ منك) .

وحدثنا عيسى أن ناسًا كثيرًا يقرءونها : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [1].

وقال الشاعر قيس بن ذريح :

تُبَكِّي على لُبْنَى وأنتَ تركتَها ∴ وكنتَ عليها بالمَلا أنتَ أقدَرُ [2]

وكان أبو عمرو يقول : (إن كان هو العاقلُ))) . [3]

وذكر أبو عمرو ، والجرمي : أن لغة تميم جعل ما هو فصل - عند غيرهم - مبتدأ ، ويرفعون ما بعده على الخبر .

---

(١) سورة الزخرف الآية ٧٦ ، ونسبها ابن خالويه إلى أبي زيد النحوي ، وخرجها على أن (هم) مبتدأ ، و (الظالمون) خبر ، والجملة خبر (كان) . ينظر القراءات الشاذة لابن خالويه ص١٣٦ .

(٢) من الطويل ، وقائله قيس بن ذريح . والبيت بديوانه ص ٥٤ ، برواية : (تبكي) بدل (تبكّي) . و (الملا) : ما اتسع من الأرض .وهو يذكر تتبع نفسه للبنى بعد طلاقها ، أي : كنت أكثر قدرة عليها وأنت مقيم معها بالملا قبل طلاقها .

والشاهد فيه وقوع الضمير (أنت) مبتدأ ، و (أقدر) خبره .

من مواضعه : الكتاب : ٣٩٣/٢ ، والمقتضب : ١٠٥/٤ ، وابن يعيش : ١١٢/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٦٩/١ ، والبحر المحيط : ٢٧/٨ وتعليق الفرائد : ١٣٧/٢ . وبدون نسبة في بعض المواضع (تبكي على ليلى) ، وفي بعضها : (نحن إلى ليلى) .

(٣) الكتاب ٣٩٢/٢ ، ٣٩٣ ، وراجع : ابن يعيش ١١٢/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٩/١ .

وقال أبو زيد [1] : سمعتهم يقرؤون : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ [2] برفع (خير) ، و (أعظم) . [3]

ضمير الفصل بين التأكيد والبدل والابتداء :

في قوله - تعالى - : ﴿ كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [4] ، و ﴿ إِن كُنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبِينَ ﴾ [5] يحتمل الضمير الفصلية والتوكيد ، دون الابتداء ؛ لانتصاب ما بعده .

وفي نحو : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴾ [6] ، ونحو : (زيد هو العالم) ، و (إن عمرا هو الفاضل) ، يحتمل الفصلية والابتداء ، دون التوكيد ؛ لدخول اللام في الأول ، ولكون ما قبله ظاهرا في الثانية والثالثة ،ولا يؤكد الظاهر بالمضمر ؛ لأنه ضعيف ، والظاهر قوي .

ووهم أبو البقاء [7] فأجاز في : ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾ [8] التوكيد ، وقد يريد أنه توكيد لضمير مستتر ، في (شانئك) ، لا لنفس (شانئك) .

---

(١) قال أبو زيد - أثناء حديثه عن قول الشاعر :

وَجَدَنَا آلَ مُرَّةَ حين جِئْنَا *** جَزِيرَتَكَ الهُمُ الأَلْفَ الكِرَامَا -

((وقوله : (هم الألف) ، جعل (هم) صلة للكلام ، وفي القرآن ﴿ تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا ﴾ . ومن فصحاء العرب من يرفع (الألف الكرام) ، بجعل (هم) مبتدأ وهذا خبر المبتدأ .)) النوادر ص١٥٤ .

(٢) سورة المزمل من الآية ٢٠ ، ونسبها ابن خالويه لأبي السمال . ينظر : القراءات الشاذة ص١٦٤ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٢٧/٨ .

(٤) سورة المائدة من الآية ١١٧ .

(٥) سورة الشعراء من الآية ٤١ .

(٦) سورة الصافات الآية ١٦٥ .

(٧) ينظر : إملاء ما من به الرحمن ص٥٩١ .

(٨) سورة الكوثر الآية ٣ .

ويحتمل الثلاثة في نحو : (أنت الفاضل) ، وفي نحو : ﴿ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ .[1]

ومن أجاز إبدال الضمير من الظاهر ، أجاز في نحو : (إن زيدا هو الفاضل) البدلية .[2]

وفي نحو قوله – تعالى – : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا ﴾[3] ، و ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾[4] ، يحتمل الفصلية والتوكيد .[5]

ووهم أبو البقاء[6] ، فأجاز في : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ ، كونه بدلا من الضمير المنصوب .[7]

فإن دخلت عليه لام التأكيد ، تعين الفصل ، نحو : (إن كان زيد لهو العاقل) ، ولا يجوز ذلك في التأكيد والبدل ؛ لأن اللام تفصل بين التأكيد والمؤكد ، والبدل والمبدل منه ، وهما من تمام الأول في البيان .[8]

---

(١) سورة المائدة من الآية ١١٦ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ٤٩٧/٢ .

(٣) سورة الكهف من الآية ٣٩ .

(٤) سورة المزمل من الآية ٢٠ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣٩٢/٢ .

(٦) ينظر : إملاء ما من به الرحمن ص٥٦٨ .

(٧) ينظر : مغني اللبيب ٤٩٧/٢ .

(٨) ينظر : ابن يعيش ١١٣/٣ ، وراجع الارتشاف ٤٩٤/١ .

المبحث الخامس

وجوب تقديم الخبر

الأصل تأخير الخبر وتقدم المبتدأ ، لأن المبتدأ محكوم عليه ، والخبر محكوم به .

ويجب هذا الأصل في مواطن ، منها :

١- أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفتين ، نحو : (زيد أخوك) .

٢- أن يكونا نكرتين ، نحو : (أفضل منك أفضل مني) .

٣- أو يكون المبتدأ مشبها بالخبر ، نحو : (زيد زهير شعرا) .[1]

ويجب تقدم الخبر على المبتدأ في مسائل ، هي :

١- أن يكون الخبر لازم الصدرية بنفسه ، نحو : (أين زيد) ، أو بغيره ، إما مقدما عليه ، نحو : (لقائم زيدٌ) – على خلاف الأصل في لام الابتداء ، فإن الأصل فيها أن تقترن بالمبتدأ – أو يكون لازم الصدرية متأخرا عن الخبر ، وذلك إذا كان الخبر مضافا إلى لازم الصدرية ، نحو : (صيحة أي يوم سفرُك) ، فـ (صيحة) خبرمقدم ، و (أي) اسم استفهام مضاف إليه ، و (سفرك) مبتدأ مؤخر .

وخالف في ذلك الأخفش والمازني ، فأجازا : (زيد كيف) و (عمرو أين) .[2]

---

(١) ينظر : الارتشاف : ٤١/٢ ، والتصريح : ١٧٠/١

(٢) ينظر : الارتشاف ٤٣/٢ ، ومغني اللبيب ٢٢٨/١ ، والتصريح ١٧٥/١ ، وراجع : الصدارة في النحو العربي ص٤٢٨ .

٢- أن يقترن المبتدأ بـ (إلا) لفظا ، نحو : (ما لنا إلا اتباع أحمد) ، أو يقترن بـ (إلا) معنى ، نحو : (إنما عندك زيد) ، فـ (عندك) خبر مقدم ، و (زيد) مبتدأ مؤخر ، وهو محصور فيه ، والمعنى : ما عندك إلا زيد . (١)

٣- أن يكون الخبر مسندا - دون (أمّا) - إلى (أنّ) المفتوحة وصلتها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ (٢) ، و (عندي أنك فاضل) .

فتأخير الخبر هنا يوقع في التباس (أنّ) المفتوحة ، بـ (إنّ) المكسورة ، وفي التباس (أنّ) المؤكدة المفتوحة بـ (أنّ) التي بمعنى (لعل) .

فإذا قدم المبتدأ وأخر الخبر ، يصير : أنك فاضل عندي ، فيحتمل أن تكون (أنّ) مفتوحة ، وهي وصلتها مبتدأ والظرف خبره .

ويحتمل أن تكون مكسورة ، لكونها وقعت في ابتداء الجملة ، والظرف متعلق بـ (فاضل) .

وعلى الفتح ، يحتمل كونها مؤكدة ، وكونها بمعنى (لعل) ؛ لأنها إحدى لغاتها ، والمعنى : لعلك فاضل عندي .

وهذا الالتباس لا يتأتى مع تقدم الخبر ؛ لأن (إنّ) المؤكدة المكسورة ، و (أنّ) التي بمعنى : (لعل) لا يتقدم معمول خبرها عليهما .

وهذا مذهب سيبويه والجمهور .

وأجاز تقديمه الفراء ، والأخفش ، وأبو حاتم ، قياسا على المسند إلى (أن) المخففة ، نحو : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ . (٣)

---

(١) ينظر : توضيح المسالك ١٩٤/١ ، والتصريح ١٧٥/١ .

(٢) سورة يس من الآية ٤١ .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٨٤ .

فلو ابتدئ بـ (أن) وصلتها بعد (أما) ، لم يلزم تقديم الخبر بلا خلاف ، فيقال : (أما معلوم فأنك فاضل) ، و (أما أنك فاضل فمعلوم) . (١)

٤- أن يكون الخبر دالا بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير ، نحو قولهم : (في دارك) ، من الجمل التعجبية ؛ فإن تعجبها لا يفهم إلا بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ .

وكذلك نحو : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ (٢) ، من الجمل الاستفهامية المقصود بها التسوية ؛ فإن الخبر فيها لازم التقديم ، على قول من أعرب الجمل الداخل عليها الهمزة ، وما بعدها مبتدأ .

وذلك أن المعنى : سواء عليهم الإنذار وعدمه ، فلو قدم (ءأنذرتهم) ، لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة ، وذلك مأمون بتقديم الخبر ، فكان ملتزما . (٣)

٥- أن يستعمل الخبر مقدما في مثل ؛ لأن الأمثال لا تغير ، كقولهم : (في كل واد بنو سعد) .

٦- أن يكون الخبر (كم) الخبرية ، أو مضافا إليها ، نحو : (كم درهم مالك) ، و (صاحب كم غلام أنت) .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٠١/١ ، ٣٠٢ ، والارتشاف ٤٤/٢ ، والتصريح ١٧٤/١ ، والهمع ١٠٣/١ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٦ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٠١/١ ، والارتشاف ٤٤/٢ .

٧- أن يكون الخبر اسم إشارة ظرف مكان، نحو : (ثَمَّ زيدٌ) ، و (هُنَا عمرٌو) ، وقوله : ﴿ ثَمَّ اللهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ ﴾ .[1]

ووجه تقديمه : القياس على سائر الإشارات ، فإنك تقول : (هذا زيدٌ) ، ولا تقول : زيد هذا .

٨- أن يقترن المبتدأ بفاء الجزاء ، نحو : (أمَّا عندك فزيدٌ) .[2]

٩- أن يكون الخبر مسندا إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر ، كقول الشاعر :

أهابُك إجْلالاً وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ .·. عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا [3]

فـ (حبيبها) مبتدأ ملتبس بضمير العين ، و (ملء عين) خبر واجب التقدم ، لأنه لو أخر وقدم (حبيبها) ، لعاد الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة ، فالتزم تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، ليؤمن بذلك المحذور .

---

(١) سورة يونس من الآية ٤٦ ، ونسبها الزمخشري في الكشاف : ٢/٢٣٩ ، إلى ابن أبي عبلة ، و (ثم) أي : هنالك . وكذلك نسبها أبو حيان في البحر : ٥/١٦٤ - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

(٢) ينظر : الارتشاف ٢/٤٤ ، والهمع ١/١٠٣ ، وحاشية الصبان ١/٢١٣ .

(٣) من الطويل ، وقائله نصيب بن رباح الأكبر ، وكان عبدا أسود ، شاعرا إسلاميا حجازيا ، من شعراء بني مروان . وقوله : (إجلالا) منصوب على حد قولهم : (قعدت جلوسا) ، لأن معنى : أهابك أجلك ، إذ من هاب أحدا فقد أجله . ويجوز أن يكون منصوبا على التعليل ، أي : لأجل إجلالك وتعظيمك . وقيل : منصوب على الحال بمعنى مجلا ، والمعنى : أهابك لا لاقتدارك علي ، ولكن إعظاما لقدرك ، لأن العين تملئ بمن تحبه فتحصل له الهابة . ينظر شرح الشواهد الصغرى للعيني على هامش الأشموني : ١/٢١٣ . والشاهد فيه كما ذكر . من مواضعه : شرح عمدة الحافظ ص٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/٣٠٢ ، والارتشاف : ٢/٤٤ ، وأوضح المسالك : ١/١٩٥ ، والأشموني : ١/٢١٣ .

وذكر الالتباس أولى من ذكر الإضافة ؛ لأن الالتباس يعم الإضافة وغيرها ، فمثال الالتباس بالإضافة ، ما سبق في البيت ، ومثال الالتباس بغير الإضافة ، قولك : (معرضٌ عن هندٍ المرسلُ إليها) .[1]

١٠- أن يتقدم الخبر ويدخل عليه الوصل ، نحو : (واللهِ لفي الدارِ زيدٌ) ، و (إن لقمٌ ففي الناسِ من ينكر قيامَك) .

فإن قدمت المبتدأ بعد الوصل جاز ، نحو : (واللهِ لزيدٌ في الدار) ، و (إن لقم فمَن ينكر قيامك في الناس) .[2]

١١- أن يكون الخبر مصححا تقديمه الابتداء بالنكرة ، وهو الظرف والمجرور المختصين ، نحو : (عندك مالٌ) ، و (خلفك امرأة) ، و (في الدار رجلٌ) ، و (لك درهمٌ) .[3]

وشرط الخبر - في هذه المسألة - الاختصاص ، فلو قيل : في دارٍ رجل ، لم يجز ؛ لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجلٌ ما في دارٍ ما ، فلا فائدة في الإخبار بذلك .[4]

وإنما وجب تقديم الخبر هنا ؛ لرفع إلباس الخبر بالصفة ، ولإصلاح اللفظ لقبح الابتداء بالنكرة .

قال ابن جني : ((ومن ذلك أيضا - يعني إصلاح اللفظ - قولهم - : (لك مالٌ) و (عليك دينٌ) ، فـ (المال والدين) هنا مبتدآن ، وما قبلهما خبر عنهما ، إلا أنك لو رمت تقديمهما إلى المكان المقدر لهما ، لم يجز ؛ لقبح

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٠٢ .

(٢) ينظر : الارتشاف : ٢/٤٤ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١/٣٠١ ، والارتشاف ٢/٤٣ ، والهمع ١/١٠٢ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ٢/٤٦٩ ، وراجع : شرح المقدمة الجزولية ٢/٧٤٤ ، ٧٤٥ ، وشرح عمدة الحافظ ص٧٧ .

الابتداء بالنكرة في الواجب ، فلما جاء ذلك في النفط ، أجروا المبتدأ والخبر ، وكان ذلك سهلا عليهم ، ومصلحا لما فسد عندهم .

ولما كان تأخره مستحسنا من قبل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فلذلك صلح به النفط ، وإن كنا قد أحطنا علما بأنه في المعنى مبتدأ ، فأما من رفع الاسم [1] في نحو هذا بالظرفية ، فقد كفي مؤنة هذا الاعتبار ؛ لأنه ليس مبتدأ عنده) . [2]

وأجاز الجزولي والواحدي في كتابه النحو ، تأخير الخبر في الظرف والمجرور ، على ضعف ، نقله عنهما ابن عصفور . [3]

وعلى هذا فحكاية ابن عقيل [4] ، إجماع النحاة والعرب على منع تقدم المبتدأ - في هذه المسألة - فيها نظر .

---

(١) الكوفيون يرفعون ما بعد الظرف من نكرة ومعرفة ، على الفاعلية . ينظر الارتشاف ٤٣/٢ . وذكر ابن هشام في المغني ٤٤٤/٢ ، والسيوطي في الهمع ١٠٧/٢ ، أن الأخفش والكوفيين يجيزون الوجهين ، وإن لم يعتمد الظرف والمجرور ؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط . وروى بعضهم عن الكوفيين ، أن ما بعد الظرف فاعل لا غير ؛ لمنعهم تقديم الخبر في مثله ، لئلا يتقدم الضمير على مفسره ، إذا كان مبتدأ . ورد قولهم بما يطول ذكره . ينظر فرائد الدر النظيم لأحمد بن محمد الصنعاني ص٨٣ .

(٢) الخصائص ٣١٧/١ ، وراجع : ابن يعيش ٨٦/١ ، ٨٧ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٤٣/٢ .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل ٢٤٠/١ .

المبحث السادس

الحال التي سدت مسد الخبر

من المسائل التي يحذف فيها الخبر وجوبا : أن يقع الخبر قبل حال لا تصلح خبرا عن المبتدأ ، الذي خبره قد أضمر .

ويتحقق ذلك في ثلاثة مواطن :

الموطن الأول : أن يكون المبتدأ مصدرا صريحا [1] - عند جمهور البصريين - عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده ، لا تصلح لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدأ ، نحو : (ضربي زيدا قائما) . [2]

والمعنى : ضربت زيدا قائما ، أو : أضرب زيدا قائما ، فالكلام تام باعتبار المعنى ، إلا أنه لا بد من النظر إلى اللفظ وإصلاحه ، لكون المبتدأ فيه بلا خبر ، وذلك أن قولك : (ضربي) مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ، و (زيدا) مفعوله ، و (قائما) حال من ضمير يفسره (زيد) ، وقد سدت مسد خبر المبتدأ ، ولا يصلح أن تكون الحال خبرا عن (ضربي) فيرتفع ؛ لأن الخبر إذا كان مفردا يكون هو الأول ، والمصدر الذي هو (الضرب) ، ليس القائم ، إذ لا يوصف الضرب بالقيام ، فلا يقال : ضربي قائمٌ .

ولا يصح أن تكون حالا من (زيد) ، لأنه لو كانت حالا منه ، لكان العامل فيها المصدر الذي هو (ضربي) ؛ لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ، ولو كان المصدر عاملا فيها ، لكانت من صلته ، وإذا كانت من صلته ، لم يصح أن تسد مسد الخبر ؛ لأن السادّ مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر ، فكما أن الخبر كان جزءا غير الأول ، فكذلك ما سد مسده ينبغي أن يكون غير الأول .

---

(١) أو مصدرا مؤولا ، نحو : (أن ضربت ، أو أن تضرب زيدا قائما) ، وذلك على رأي بعض الكوفيين . ينظر : التصريح : ١٨٠/١ .

(٢) ينظر : التصريح ١٨٠/١ ، والأشموني ٢١٨/١ .

وإذا كان الأمر كذلك ، كان العامل فيها فعلا مقدرا ، فيه ضمير فاعل يعود إلى (زيد) ، وهو صاحب الحال ، والخبر ظرف زمان مقدر ، مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل ، والتقدير : ضربي زيدا إذا كان قائما ، فـ (إذا) هي الخبر .

والحق أنها في موضع نصب متعلقة باستقرار محذوف ، تقديره : استقر أو مستقر ، ثم حذف العامل لدلالة الظرف عليه ، ونقل الضمير من الفعل إلى الظرف ، وصار الظرف وما ارتفع به في موضع مرفوع ، لأنه خبر مبتدأ ، فالظرف وحده في موضع نصب ، يدل على ذلك أنه يظهر النصب فيما كان معربا ، نحو : (القتال اليوم ، وعندك) ، ونحو ذلك ، والظرف مع الضمير في موضع خبر المبتدأ ، فإذا أريد المضي قدر بـ (إذ) ، وإذا أريد المستقبل قدر بـ (إذا) ، والظرف الذي هو (إذا) أو (إذ) ، يضاف إلى الفعل والفاعل الذي هو (كان) والضمير الذي فيه ، و (كان) هذه المقدرة هي التامة وليست الناقصة . [1]

الموطن الثاني : أن يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافا إلى المصدر المذكور ، نحو : (أكثر ضربي السويق ملتوتا) ، فـ (أكثر) اسم تفضيل مبتدأ ، مضافا إلى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال ، لا يصح كونها خبرا عنه .

الموطن الثالث – أن يكون المبتدأ مضافا إلى شيء مؤول بالمصدر المذكور ، نحو : (أخطب ما يكون الأمير قائما) ، فـ (أخطب) اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مؤول بالمصدر ، وهو (ما) والفعل ، أي : أخطب كون الأمير قائما .

---

(١) ينظر : ابن يعيش ١/ ٩٦ ، ٩٧ ، والتصريح ١/ ١٨٠ ، وراجع : المسائل الحلبيات ص٢٠٢ ، ٢٠٣ .

فالخبر في هذه الأمثلة مقدر ، بـ (إذا كان) ، إن أريد المضي ، أو (إذا كان) ، إن أريد المستقبل [1] على نحو ما سبق في المسألة الأولى .

وقد ذكر العلماء ستة أوجه في نحو : (ضربي زيدا قائما) :

الوجه الأول : أن يكون التقدير : ضربي زيدا إذا كان قائما ، وهذا هو المشهور عند البصريين .

الوجه الثاني : أن يكون التقدير : ضربي زيدا ضربه قائما ، وهذا هو مذهب الأخفش .

الوجه الثالث : أن يكون فاعل المصدر مغنيا عن الخبر ، كما أغنى عنه فاعل الوصف في نحو : (أقائم الزيدان) .

الوجه الرابع : أن تكون الحال مغنية عن الخبر ، لشبهها بالظرف ، كما أغنى الظرف عنه .

الوجه الخامس : أن تكون الحال منصوبة بالمصدر ، وقد حذف الخبر حينئذ لأجل الاستطالة ، والتقدير : ضربي زيدا قائما ثابت .

الوجه السادس : أن يكون (ضربي) فاعل بـ (ثبت) مضمرا ، ويكون المسوغ لتقديره أولا ، كالمسوغ لتقديره (ثابت) آخرا .

وقد ذكر هذه الأوجه ابن مالك ، ورد منها الوجه الثالث ، والرابع ، والخامس ، والسادس ، بما يطول ذكره [2] . واختار الأول والثاني ، قال في شرح التسهيل : ((وأجود هذه الأقوال الأول والثاني ، إلا أن الثاني أقل حذفا مع صحة المعنى ، فكان أولى .

---

(١) ينظر : التصريح ١/ ١٨٠ ، ١٨١ ، وراجع : نظم الفرائد ص٦٤ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٢٧٩ – ٢٨١ ، وراجع : الهمع ١/ ١٠٥ ، ١٠٦ ، والأشباه والنظائر ١/ ٦٨ ، ٤/ ٣٣٧ – ٣٤١ . ط/ حيدر آباد .

وإنما قلت : إن الثاني أقل حذفا ، لأنه لم يحذف فيه إلا خبر مضاف إلى مفرد ، والأول حذف فيه خبر ، ثم نائب عن الخبر مع فعل وفاعل ؛ لأن الأصل فيه – عند من يراه – : ضربي زيدا مستقرا إذا كان قائما .

وأيضا فإن الثاني حذف فيه خبر عامل بقي معموله ، ودلالة المعمول على عامله قوية ، والوجه الأول – بقي فيه بعد الحذف معمول عامل ، أضيف إليه نائب عن الخبر الأصلي – الذي هو (مستقر) – فضعفت الدلالة ؛ لبعد الأصل وكثرة الوسائط .

وأيضا فإن الحاذف على الوجه الثاني – أبين عُذرًا في الحذف ؛ لأن المحذوف لفظه مماثل للفظ المبتدأ ، فيستقل لذلك ويقوى الباعث على الحذف ، وليس في قول القائل : ضربي زيدا ضربه قائما ، تعرض لكون زيد وقع به غير الضرب المقارن لقيامه ، أو لم يقع به ، بل تعرض به كما تعرض بقولك : ضربته قائما)) .[1]

فإن صلح الحال لأن يكون خبرا – لعدم مباينة المبتدأ – فإنه يتعين رفعه خبرا ، فلا يجوز : ضربي زيدًا شديدًا ؛ لصلاحية الحال للخبرية ، فالرفع لـ (شديد) واجب .

---

(١) شرح التسهيل : ٢٨٠/١ .

ومنه قولهم : (حكمك مُسْتَطًا) [1] ، أي : مبتدا ، وكان القياس رفعه ؛ لصلاحيته للخبرية ، ولكنه نصب على الحالية ، والخبر محذوف ، أي : حكمك لك مبتدا .

ومنشؤه من وجهين :

أحدهما : النصب مع صلاحية الحال للخبرية .

والثاني : أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر ، وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ، ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها في (حكمك) ؛ لأن الذوات لا توصف بالثبوت .

ومنه قراءة علي كرم الله وجهه : ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [2] . بالنصب مع انتفاء المصدرية بالكلية ، فـ (عصبة) حال من ضمير الخبر ، والتقدير : ونحن نجتمع عصبة . [3]

فائدتان :

الأولى : إنما قدر الخبر بـ (إذ) أو (إذا) ، دون غيرهما من ظروف المكان ، لأنهما ظرفا زمان ، وظروف الزمان يكثر الإخبار بها عن الأحداث ، والإخبار بها مختص بالحدث ، فكان تقديره بها أولى .

---

(١) ويروى : (عد حكمك مُسْتَطًا) ، ويروى : (حكمك مُسْتَطٌ) . وتأوله : حكمك مرسلا ، أي احكم وعد حكمك سهلا . ينظر : خزانة الأدب ٣١٥/١ ، وجمع الأمثال : ٥٢٣/١ .

(٢) سورة يوسف من الآية ١٤ ، وانظر القراءة في : القراءات الشاذة لابن خالويه ص٦٢ ، وذكر في أن النصب رواه النوال من سورة ، عن علي .

(٣) ينظر : التصريح ١٨١/١ ، ١٨٢ .

وكانت (إذ) و (إذا) أولى من غيرهما من ظروف الزمان ، لشمولهما ، فـ (إذ) تشمل جميع ما مضى ، و (إذا) تشمل جميع المستقبل ، فلما أريد تقدير جزء من الزمان ، كانا أولى بذلك . (١)

الثانية : وإنما لم تجعل (كان) ناقصة والمنصوب خبرها ، لوجهين :

أحدهما : التزام تنكيره ، إذ لم تر العرب استعملت في هذه المواضع ، إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر ، فحكمنا بأنها أحوال ؛ إذ لو كانت أخبار – لـ (كان) المضمرة – لجازت أن تكون معارف – وهم لم يقولوا : ضربي زيدا القائمُ – ونكرات ، ومشتقة ، وغير مشتقة .

الثاني : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو ، موقع المنصوب ، كقوله عليه الصلاة والسلام (٢) : ((أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ (٣))) .

(١) ينظر : ابن يعيش : ٩٧/١ ، وراجع : المسائل الحلبيات ص٢٠٢ .

(٢) ينظر الحديث في شرح صحيح الإمام مسلم للنووي ٣/ ٤٤٦، كتاب الصلاة حديث رقم : ٢١٥.

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٨/١ ، والتصريح ١٨١/١ ، والأشموني مع حاشية الصبان : ٢١٩/١ .

المبحث السابع

الضمير المؤكد للجار والمجرور المتصل بـ (كان) الزائدة

اختلف العلماء في (كان) الزائدة ، على مذاهب :

ذهب الفارسي ، والمحققون – ونسب إلى الجمهور (١) – : إلى أن (كان) الزائدة لا تعمل شيئا، ولا اسم لها ولا خبر ، فلا هي تامة ولا ناقصة .

واختار ابن يعيش (٢) هذا المذهب ، وصححه الصبان . (٣)

وذهب جماعة من العلماء : إلى أنها تعمل الرفع فقط ، ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها وهو الكون ، وإن لم يكن ظاهرا أو ضميرا بارزا ، وعلى هذا فهي تامة ، ومعنى زيادتها عدم اختلال المعنى بسقوطها . (٤)

وقد ترد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد ، كما في قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ (٥) ، فـ (كان) في الآية زائدة ، ولم تفد الزمان ، لأنها لو أفادت الزمان لم يكن لعيسى – عليه السلام – في ذلك معجزة ، لأنهم لم ينكروا ذلك بعد ما كان في المهد ، لأن الناس كلهم في ذلك سواء ، وإنما أنكروه وهو في المهد . (٦)

والمشهور أن الزائدة باقية على دلالتها على الزمان الماضي ؛ ولهذا كثرت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب ؛ لكونه سلب الدلالة على المضي ، نحو : (ما كان أحسن زيدا) . (٧)

(١) ينظر : مغني اللبيب ٢٨٧/١ ، والصبان ٢٣٩/١ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ٩٨/٧ ، ٩٩ .

(٣) ينظر : حاشية الصبان ٢٣٩/١ .

(٤) ينظر : المرجع السابق ٢٣٩/١ .

(٥) سورة مريم من الآية ٢٩ .

(٦) ينظر : ابن يعيش ٩٩/٧ ، وحاشية يس ١٩١/١ ، والصبان ٢٤٠/١ .

(٧) ينظر : التصريح ١٩٢/١ ، والصبان ٢٤٠/١ .

ونقل الصبان [1] عن بعضهم : أنها لا تدل على الحدث اتفاقا .

وذكر أن هذا مشكل على القول بأن لها مرفوعا ؛ لأن مقتضاه دلالتها على الحدث ، إذ لا يسند في الحقيقة من الأفعال إلا الأحداث ، فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث : عند من يقول بأنها لا فاعل لها ، فقط .

وقد اختلف العلماء في (كان) في قول الشاعر :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ... وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ [2]

فذهب المبرد وأكثر النحويين [3]: إلى أن (كان) في هذا البيت ليست الزائدة ، بل هي الناقصة .

قال في المقتضب : (وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) وذلك أن خبر (كان) : (لنا) ، فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا)) . [4]

وذهب الخليل وسيبويه [5] : إلى أن (كان) في البيت زائدة .

وعلى قول سيبويه بأنها زائدة ، وعلى قول الجمهور إن الزائدة لا يعمل شيئا ، فقيل : الأصل : (هم لنا) ، ثم وَصَل الضمير بـ (كان) الزائدة ، إصلاحا للفظ ، لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل .

---

(١) ينظر : حاشية الصبان ١/٢٤٠ .

(٢) من الوافر ، وقائله : الفرزدق ، من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك . وأنشد بديوانه : ٢/٢٩٠ ، برواية : (رأيت ديار) ، بدل : (مررت بدار) . والشاهد فيه كما ذكر .
من مواضعه : الكتاب : ٢/١٥٣ ، والمقتضب : ٤/١١٦ ، والشيرازيات : ١/٣٩٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/٣٦١ ، ومغني اللبيب : ١/٢٨٧ ، والتصريح : ١/١٩٢ ، والأشموني : ١/٢٤٠ ويروى في بعض المواضع : (رأيت ديار) ، بدل : (مررت بدار) .

(٣) ينظر : التصريح ١/١٩٢ .

(٤) المقتضب ٤/١١٧ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢/١٥٣ .

وقيل : بل الضمير توكيد للمستتر في (لنا) ، على أن (لنا) صفة لـ (جيران) ، ثم وصل الضمير بـ (كان) ؛ إصلاحا للفظ - أيضا - لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل .

وقيل : بل هو معمول لـ (كان) بالحقيقة ، فقيل : على أنها ناقصة ، و (لنا) الخبر ، وقيل : بل على أنها زائدة ، وأنها تعمل في الفاعل ، كما يعمل فيه العامل الملغى ، نحو : (زيدٌ ظننت عالمٌ) . [1]

قال السيوطي - نقلا عن ابن هشام - : ((ومما فعلوه بمجرد إصلاح اللفظ : اتصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بـ (كان) الزائدة ، في قوله : (وجيران لنا كانوا كرام))) . [2]

فائدة :

اختلف العلماء في إطلاق الخليل ، وسيبويه ، زيادة (كان) في البيت السابق ، قال في التصريح : ((والذي فهمه النحويون : أنهما أرادا حقيقة الزيادة .

واختلفوا في تخريج ذلك ، فقال ابن مالك [3] : لا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير ، كما لم يمنع من إلغاء (ظن) إسنادها إلى الفاعل ، في نحو : (زيدٌ ظننت قائمٌ) .

وقال الفارسي في التذكرة : فإن قلت : كيف تلغى وقد عملت في الضمير ؟ قلت : تكون لغوا ، والضمير الذي فيها توكيد لـ (نا) في (لنا) ؛ لأنه مرتفع بالفاعل ، ألا ترى أنه لا خبر له .

---

(١) ينظر : مغني اللبيب ١/٢٨٧ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/٦٩ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ١/٣٦١ .

وقال أبو الفتح – محتجا للخليل – : وجه زيادتها في هذا البيت : أن يعتقد أن الضمير المتصل وقع موقع المنفصل ، والضمير مبتدأ ، و (لنا) الخبر ، ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه ، ولم يعتقد أن الواو مرفوعة بـ "كان" .

وقال ابن عصفور [1] : أصل المسألة : وجيران لنا هم ، فـ (لنا) في موضع الصفة ، و (هم) فاعل بـ (لنا) ، على حد (مررت برجل معه صقر) ، ثم زيدت (كان) بين (لنا) و (هم) ؛ لأنها تزاد بين العامل والمعمول ، فصار : لنا كان هم ، ثم اتصل الضمير بـ (كان) ، وإن كانت غير عاملة فيه ؛ لأن الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة .

وقال بعضهم : لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون ، إنما أرادا بالزيادة : أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين (جيران) و (كرام) ، لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى ، وأنه فارقهم ، فالجيرة كانت في الزمن الماضي ، فجيء بقوله : (كانوا لنا) ؛ لتأكيد ما فهم من المضي قبل دخولها ، فأطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ، ويدل على أنه يصف حالا ماضية قوله قبل هذا :

هَلَ الثَمْ عَالِجُونَ بِنَا لَعَنَّا ∴ نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ [2]

ولا يمتنع أيضا في البيت أن تكون (كان) تامة ، على حذف مضاف ، تقديره : وجدت جيرتهم ، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، فقال : كانوا ، والجملة صفة)) . [3]

---

(١) ينظر : شرح الجمل ٤١٦/١ ، ٤١٧ .

(٢) هكذا أورده الشيخ خالد في التصريح ١٩٢/١ ، وكذلك في اللسان (آن) ، مع نسبته لجرير وذكر محقق ديوان جرير : ١٠٣٩/٢ ، أن هذا البيت نسبه بعض كتب الأدب واللغة والبلدان ، والتاريخ ، لجرير . والصواب أن هذا البيت للفرزدق ، وروايته هكذا . (أَلَسْتُمْ عَالِجِينَ بِنَا ... إلخ) ، ينظر ديوان الفرزدق : ٢٩٠/٢

(٣) التصريح ١٩٢/١ .

المبحث الثامن

تأخير لام الابتداء ، إلى خبر (إن)

لام الابتداء : هي اللام المفتوحة في نحو : (لزيدٌ قائمٌ) . [1]

وسميت بذلك ؛ لدخولها على المبتدأ ، أو على خبره بعد (إنّ) المكسورة ، العاملة فيما أصله المبتدأ . [2]

والقول بأنها لام ابتداء ، هو قول البصريين ، وذهب معاذ الهراء ، وثعلب إلى أنها جيء بها بإزاء الباء في خبر (ما) ، فقولك :" إنّ زيدًا منطلقٌ " ، جواب :" ما زيد منطلقا "، وقولك : " إنّ زيدًا لمنطلقٌ " ، جواب : " ما زيدٌ بمنطلقٍ " .

وذهب هشام ، وأبو عبد الله الطوال إلى أنها جواب قسم مقدر قبل " إنّ " . [3]

وإنما حكموا على الباء بأنها مزيدة ، في نحو : (ما زيد بقائم) ، مع أنها لتأكيد النفي ، وحكموا على اللام بكونها غير مزيدة ، في نحو : (إنّ زيدًا لقائم) ، مع أنها لتأكيد معنى الابتداء ؛ فاختلفوا في الحكم على الحرفين ، مع اشتراكهما في التأكيد .

وعلة ذلك : أن الباء تقع أبدا في الطي ، فلا يلتفت إليها ؛ لتمام المعنى بدونها ، بخلاف اللام ، فإنها تقع في الصدر ، نحو : (لزيد منطلق) ، و ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾ [4] ، وأما (إن زيدًا لقائمٌ) ، فأخرت عن الصدر بدخول (إنّ) .

---

(١) ينظر : الجنى الداني ص ١٢٤ .

(٢) ينظر : حاشية الصبان ٢٧٩/١ .

(٣) ينظر : الهمع ١٤٠/١ .

(٤) سورة الحشر من الآية ١٣ .

كما أن خبر ما لا يكون إلا على أصله وهو النصب حتى تكون الباء زائدة ، بخلاف اللام ، فإن خبر المبتدأ على أصله ، وإن لم تكن اللام زائدة .(١)

وتسمى هذه اللام : باللام المزحلقة ، والمزحلفة ، بالقاف والفاء ، وبعضهم يقولون : زحلوقة بالقاف ، وأهل العالية : زحلوفة بالفاء .(٢)

وفائدتها : توكيد مضمون الجملة بأسرها عند البصريين .(٣)

وهذا زحلقوها في باب " إن " عن صدر الجملة ؛ كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين .(٤)

وذهب الكسائي إلى أنها لتوكيد الخبر وحده ، و" إن " توكيد للاسم .

وقال الزجاجي : " إنما دخلت هذه اللام توكيدا للخبر ، كما دخلت (إن) توكيدا للجملة " .(٥)

ولما كان مصحوب اللام في الأصل المبتدأ ، وكان معنى الابتداء باقيا مع دخول (إنّ) ؛ اختصت بدخولها معها لذلك ، ولتساويها في التوكيد ، وحسن اجتماع توكيدين بحرفين ، كما حسن اجتماعهما باسمين ، في نحو : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ .(٦)

وموضعها في الأصل قبل (إن) ؛ لأنها تعلق أفعال القلوب ، وهي أقوى عملا من (إنّ)(٧) ، فلو أخرت - ولم ينو تقديمها - لعلقت (إنّ) ، وإلا لزم ترجيحها على أفعال القلوب ، فأزيلت - لفظا - عن موضعها

---

(١) ينظر : الأشباه والنظائر ٢/٢٢٣ .

(٢) ينظر : التصريح ١/٢٢١ .

(٣) ينظر : الهمع ١/٤٠ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ١/٢٢٨ .

(٥) الجمل في النحو ص ٥٤ .

(٦) سورة الحجر الآية ٣٠ ، وسورة ص الآية ٧٣ .

(٧) وقيل : ((إنّ)) أقوى من حيث إنها عاملة ، واللام غير عاملة ، ولذلك بدأوا بـ ((إنّ)) لجعلوا الأقوى متقدما في اللفظ . وهو قول الأخفش . ينظر : الهمع ١/١٤٠ .

الأصلي، وزحلقت إلى الخبر ، وكان حقها أن تدخل على أول الكلام ؛ لصدارتها ، فصلح اللفظ بتأخيرها إلى الخبر .(١)

ولذلك لما أرادوا الرجوع إلى الأصل بتقديمها ، أبدلوا همزة (إنّ) هاء ، لإصلاح اللفظ فقالوا : (لَهِنَّكَ قائم) ، ولو قالوا : لإنك ، لكان رجوعا إلى ما فروا منه . وهذا قول المحققين .(٢)

قال ابن جني : ((ومن إصلاح اللفظ قولهم : (إن زيدا لقائمٌ) ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أول الجملة وصدرها ، لا آخرها وعجزها ، فتقديرها أول : (لَإنّ زيدا منطلق) ، فلما كُرِهَ تلاقي حرفي لمعنى واحد - وهو التوكيد - أخرت اللام إلى الخبر ، فصار : (إن زيدا لمنطلقٌ) .

فإن قيل : هلا أخرت (إنّ) وقدمت اللام ؟

قيل لفساد ذلك من أوجه :

أحدها : أن اللام لو تقدمت وتأخرت (إنّ) ، لم يجز أن تنصب (إنّ) اسمها ، الذي من عادتها نصبه ، من قِبَلِ أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ ، قوت سببه وحمت من العوامل جانبه ، فكان يلزمك أن ترفعه فتقول : لَزيدٌ إنّ قائمٌ ، ولم يكن إلى نصب" زيد " - وفيه لام الابتداء - سبيل.

ومنها : أنك لو تكلفت نصب (زيد) - وقد أخرّت عنه (إنّ) - لأعملت (إنّ) فيما قبلها ، و (إنّ) لا تعمل أبدا إلا فيما بعدها .

ومنها : أن (إنّ) عاملة ، واللام غير عاملة ، والمبتدأ لا يكون إلا اسما ، وخبره قد يكون جملة ، وفعلا ، وظرفا ، وحرفا ، فجعلت اللام فيه ؛ لأنها غير عاملة ، ومنعت منه (إنّ) ؛ لأنها لا تعمل في الفعل ولا في الجملة كلها

---

(١) ينظر : ابن يعيش ٨/٦٣ ، ٦٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٦ ، والأشموني ١/٢٧٩ .

(٢) ينظر : الأشباه ١/٩٩ .

النصب ، إنما تعمله في أحد جزأيها ، ولا تعمل أيضا في الظـرف ، ولا في حرف الجر .

ويدل على أن موضع اللام في خبر (إنّ) ، أول الجملة قبـل (إنّ) : أن العرب لما حذفت همزة (إنّ) ، فنقلوا حركتها إلى اللام قبلها ، فزال لفظ (إنّ) ، فزول أيضا ما كان مستكنا من ذلك ، فقالوا : (لَيْتَكَ قـائمٌ) ، أي : لَيْتَكَ قائم ، وعليه قوله :

ألا يا سنا برقٍ على قلل الحِمى .·. لَيْتَكَ مِنْ برقٍ عليّ كريمُ [1]

فإن قلت : فما تصنع بقول الآخر :

---

(١) من الطويل ، وقائله عروة الرحال ، والشاهد فيه كما ذكر ، وخرجه بعضهم على أن اللام – في (لعلك) – جواب للقسم محذوف ، على نحو ما ذكر في قوله : (لعلك من عبسية . . . إلخ) ، من مواضعه : خط الأمالي : ٦٧١/٢ .

(٢) سورة الفرقان من الآية ٢٠ ، وانظر القراءة في البحر المحيط : ٤٤٩/٦ ، والدر المصون : ٤٦٩/٨ ، قال أبو حيان : ((وقرئ : ((لَمَ)) بالفتح ، على زيادة اللام ، و (أن) مصدرية ، والتقدير : ((لأي أمر ، أي : ما جعلناه رسلا إلى الناس إلا لكونهم مثلهم .)) - البحر : ٤٤٩/٦ .

(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٣٧٩/١ .

(٤) رجز ، ولم أعرف قائله ، والشاهد فيه دخول اللام في خبر (أنّ) المفتوحة ، وخرجه الجمهور على زيادة اللام ، أو على أنه شاذ . ونسب السيوطي في الهمع : ١٤٠/١ إلى المبرد أنه أجاز دخول اللام على خبر ((أنّ)) المفتوحة ، وكلام المبرد في المقتضب : ٣٤٤/٢ ، ٣٤٥ ، يفيد أن ذلك لا يجوز ، لأن (أنّ) وصلتها الفاعل ، واللام تقطع ما بعدها ، فلعل الإمام السيوطي استقى رأيه من غير هذا المرجع . وقال ابن جني في سر الصناعة : ٣٧٩/١ – بعد أن ذكر البيت السابق – : ((والوجه الصحيح هنا : كسر (إنّ) لدخول الضرورة ، إلا أنا سمعناها مفتوحة الهمزة .))

من مواضعه : سر صناعة الإعراب : ٣٧٩/١ ، والهمع : ١٤٠/١ ، والخزانة : ٣٦٣/١٠ .

لحانين حولا لا أرى منك راحة .·. فهَلْكَ في الدنيا لغايةُ العمر [1]

وما هاتان اللامان ؟

قيل : أما الأولى ، فلام الابتداء ، على ما تقدم .

وأما الثانية – في قوله : ((لغاية العمر)) – فزائدة ، كزيادتها في قراءة سعيد بن جبير : ﴿ إلا أنهم ليأكلون الطعام ﴾ [2] .

ونحو ما رويناه [3] عن قطرب من قول الشاعر :

ألم تكن حلفت بالله العليّ .·. أنّ مطاياك لمن خير المطيّ [4]

بفتح (أنّ) في الآية ، والبيت .

ورويتا عن أحمد بن يحيى – وأنشدنا أبو علي رحمه الله تعالى – :

---

(١) من الطويل ، وقائله عروة الرحال ، والشاهد فيه كما ذكر ، وخرجه بعضهم على أن اللام – في (لعلك) – جواب للقسم محذوف ، على نحو ما ذكر في قوله : (لعلك من عبسية . . . إلخ) ، من مواضعه : خط الأمالي : ٦٧١/٢ .

(٢) سورة الفرقان من الآية ٢٠ ، وانظر القراءة في البحر المحيط : ٤٤٩/٦ ، والدر المصون : ٤٦٩/٨ ، قال أبو حيان : ((وقرئ : ((لَمَ)) بالفتح ، على زيادة اللام ، و (أن) مصدرية ، والتقدير : ((لأي أمر ، أي : ما جعلناه رسلا إلى الناس إلا لكونهم مثلهم .)) - البحر : ٤٤٩/٦ .

(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٣٧٩/١ .

(٤) رجز ، ولم أعرف قائله ، والشاهد فيه دخول اللام في خبر (أنّ) المفتوحة ، وخرجه الجمهور على زيادة اللام ، أو على أنه شاذ . ونسب السيوطي في الهمع : ١٤٠/١ إلى المبرد أنه أجاز دخول اللام على خبر ((أنّ)) المفتوحة ، وكلام المبرد في المقتضب : ٣٤٤/٢ ، ٣٤٥ ، يفيد أن ذلك لا يجوز ، لأن (أنّ) وصلتها الفاعل ، واللام تقطع ما بعدها ، فلعل الإمام السيوطي استقى رأيه من غير هذا المرجع . وقال ابن جني في سر الصناعة : ٣٧٩/١ – بعد أن ذكر البيت السابق – : ((والوجه الصحيح هنا : كسر (إنّ) لدخول الضرورة ، إلا أنا سمعناها مفتوحة الهمزة .))

من مواضعه : سر صناعة الإعراب : ٣٧٩/١ ، والهمع : ١٤٠/١ ، والخزانة : ٣٦٣/١٠ .

مَرُّوا عِجالا وَقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبُكُمْ

قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَ لَمَجْهُودَا [1]

فزاد اللام . . . فإن قلت : فلما لا تكون الأولى هي الزائدة ، والأخرى غير زائدة ؟

قيل : يفسد ذلك من جهتين :

إحداهما : أنا قد ثبت في قوله : ((لهنك من برق علي كريم)) ، هي لام الابتداء لا زائدة ، فكذلك ينبغي أن تكون في هذا الموضع - أيضا - هي لام الابتداء .

والأخرى : أنك لو جعلت الأولى هي الزائدة ، لكنت قد قدمت الحرف الزائد ، والحروف إنما تزاد لضرب من ضروب الاتساع ، فإذا كانت للاتساع ، كان آخر الكلام أولى بها من أوله ، ألا تراك لا تزيد (كان) مبتدأة ، وإنما تزيدها حشوا أو آخرا)) . [2]

---

(١) من البسيط . ولم أعتد لقائله . والشاهد في قوله : (لمجهودا) ، حيث زاد اللام في خبر (أمسى) ! وهذا شاذ . من مواضعه : ابن يعيش : ٦٤/٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٠/٢ ، وابن عقيل : ٣٦٥/١ ، والارتشاف : ١٤٧/٢ ، والأشموني : ٢٨٠/١ .

(٢) الخصائص ٣١٤/١ - ٣١٦ ، بتصرف ، وراجع : الإنصاف ٢١٥/١ ، وابن يعيش ٦٣/٨ ، ٢٥/٩ ، ٢٦ .

المبحث التاسع

(أن) المخففة لا تباشر الفعل

(أنّ) المفتوحة معمولة لما قبلها ، ومعناها التأكيد والتحقيق ، مجراها في ذلك مجرى المكسورة ، فيجب لذلك أن يكون الفعل الذي تبنى عليه مطابقا لها في المعنى ، بأن يكون من أفعال العلم واليقين ، ونحوهما مما معناه الثبوت والاستقرار ؛ ليتطابق معنيا العامل والمعمول ، ولا يتناقضا .

وحكم المخففة من الثقيلة - في التأكيد والتحقيق - حكم الثقيلة ؛ لأن الحذف إنما كان لضرب من التخفيف ، فهي لذلك في حكم المثقلة ؛ فلذلك لا يدخل عليها من الأفعال ، إلا ما يدخل على المثقلة ، فتقول : (تيقنت أن لا تفعلُ ذلك) ، كأنك قلت : أنك لا تفعل ذلك ، قال الله - تعالى - : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾ [1] ، وقال : ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ [2] ، وقال : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [3] ، وهو من رؤية القلب ، بمعنى : العلم ، فـ (أنْ) - ههنا - المخففة من الثقيلة ، واسمها منوي معها .

ولا يقع قبلها شيء من أفعال الطمع والإشفاق ، نحو : (اشتهيت) ، و (أردت) ، و (أخاف) ؛ لأن هذه الأفعال يجوز فيها أن يوجد ما بعدها ، وأن لا يوجد ؛ فلذلك لا يقع بعدها إلا (أنْ) الخفيفة الناصبة للأفعال ؛ لأنه لا تأكيد فيها ولا مُضارِعة لما فيه تأكيد ، فتقول : (أرجو أن تحسن إلي) ، و (أخاف أن تسيء إلي) ، قال الله تعالى ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي ﴾ [4] ، فهذا كله منصوب ، لا يجوز رفعه .

---

(١) سورة المزمل من الآية ٢٠ .

(٢) سورة النور من الآية ٢٥ .

(٣) سورة طه من الآية ٨٩ .

(٤) سورة الشعراء من الآية ٨٢ .

وإذا قلت : (علمت أن سيقوم) ، فإنه مرفوع لا يجوز نصبه ؛ لأن ذلك ليس من مواضع الشك .[1]

وسبب إهمال (أن) المخففة : الاختصاص بالاسم ، فما دام الاختصاص ، ينبغي أن يعتقد أنها عاملة .

والعرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها إلا بفصل ؛ فلذلك فصلوا بينها وبين الفعل ، كما في قوله - تعالى - : ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [2] ، وقوله : ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾ [3] ، وقوله : ﴿ وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ ﴾ [4] ، وقوله : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [5] .

وإنما فعلوا ذلك إصلاحا للفظ ؛ لئلا يليها - في اللفظ - فعل من الأفعال ، التي تقع بعد (أنْ) الناصبة للمضارع، فأرادوا بذلك التفريق بينهما.

ولذلك لما كانت (أن) المصدرية لا تقع قبل الجملة الاسمية ، ولا الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء ؛ لم يحتج لفاصل - حينئذ - مع (أن) المخففة ؛ لأن هذه الجمل لا تقع بعد (أنْ) الناصبة للمضارع .[6]

---

(١) ينظر : ابن يعيش ٧٧/٨ .

(٢) سورة المائدة من الآية ١١٣ .

(٣) سورة البلد الآية ٥ .

(٤) سورة الجن من الآية ١٦

(٥) سورة المزمل من الآية ٢٠ .

(٦) ينظر : الجمع ١٤٢/١ ، والأشباه ٧٠/١ ، والأشموني مع حاشية الصبان ٢٩١/١-٢٩٣ .

المبحث العاشر

أصل (كأن) على القول بتركيبها

(كأنّ) حرف من أخوات (إنّ) ، ينصب الاسم ويرفع الخبر ، ومعناه التشبيه .

وهو مركب من كاف التشبيه ، و (إن) عند أكثرهم .

وهذا مذهب الخليل ، وسيبويه [1] ، والأخفش ، وجمهور البصريين والفراء [2] ، وصححه الأشموني [3] .

ولعدم اشتهار القول ببساطة (كأنّ) ، ادعى ابن هشام [4] ، والجاز [5] الإجماع على تركيبها ، ورد ذلك أبو حيان [6] ، وابن هشام الأنصاري [7] .

وذكر أبو حيان [8] عن بعض البصريين أنها بسيطة .

ونقل المرادي [9] عن بعضهم أنها بسيطة غير مركبة ، وذكر أن صاحب رصف المباني [10] اختار هذا الرأي ، ونسبه إلى أكثرهم .

---

(١) ينظر : الكتاب ١٥١/٣ ، ١٦٤ ، ٣٣٢ .

(٢) ينظر : الارتشاف ١٢٨/٢ ، والجنى الداني ص٥٦٨ .

(٣) ينظر : الأشموني ٢٧١/١ .

(٤) ينظر : الارتشاف ١٢٩/٢ ، والجنى الداني ص٥٧٠ ، ومغني اللبيب ١٩١/١ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب ١٩١/١ .

(٦) ينظر : الارتشاف ١٢٩/٢ .

(٧) ينظر : مغني اللبيب ١٩١/١ .

(٨) ينظر : الارتشاف ١٢٨/٢

(٩) ينظر : الجنى الداني ص٥٦٩ .

(١٠) ينظر : رصف المباني ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

وعلى القول بتركيبها ، فاصل نحو : (كأنْ زيـدا عمـرو) : زيـد كعمرو ، ثم أرادوا توكيد الخبر فـزادوا فيـه (إن) ، فقـالوا : (إن زيـدا كعمرو) ، ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه الذي عقدوا عليه الجملة ، فـأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها إلى أولها ؛ لإفراط عنايتهم بالتشـبيه ، فلمـا تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز أن تباشر (إنّ) ؛ لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فلا يقع عليها حرف الجر ، ولا تكـون إلا أولا ، فوجـب لـذلك فتحها ؛ إصلاحا للفظ ، فقالوا : (كأن زيدًا عمرٌو) .[1]

ومن ذهبوا إلى القول بتركيبها اختلفوا في الكاف ، هل تعلق بشيء ؟

فقال أبو الفتح : ((لا تعلق بشيء ، وليـست بزائدة ؛ لأن معنى التشبيه فيها موجود ، وإن كانت قد تقدمت وأزيلت عن مكانها .وقد بقي النظر في (أنّ) التي دخلت عليها ، هل هي مجرورة بها ، أو غير مجرورة ؟ فأقوى الأمرين عندي أن تكون مجرورة بالكاف)) .[2]

وقال الزجاج [3] : الكاف في موضع رفع ، فـإذا قلـت : (كـأني أخوك) ، ففي الكلام عنده حذف ، وتقديره : كأخوني إياك موجـود ؛ لأن (أنّ) وما عملت فيه بتقدير مصدر .

---

(١) ينظر : الخصائص ٣١٧/١ ، وابن يعيش ٨١/٨ ، والكناش ٦٦/١ ، وراجع التصريح ٢١٢/١ .

(٢) سر صناعة الإعراب ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ١٢٩/٢ ، والجنى الداني ص٥٦٩ ، ومغني اللبيب ١٩٩/١ .

قال ابن عصفور [1] : وما ذهب إليه أبو الفتح ظاهر ، من جهة أن العرب لم تظهر ما ادعى أبو إسحاق إضماره .

وذهب الأكثرون [2] - وصححه المرادي [3] - إلى أنـه لا موضـع لـ (أنّ) وما بعدها ؛ لأن الكاف و (أنّ) صارا بالتركيب كلمة واحدة .

قال ابن هشام : ((وفيه نظر ؛ لأن ذلك في التركيب الوضـعي ، لا في التركيب الطارئ في حال التركيب الإسنادي)) .[4]

---

(١) ينظر : الجنى الداني ص٥٦٩ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ١٩٩/١ .

(٣) ينظر : الجنى الداني ص٥٦٩ .

(٤) مغني اللبيب ١٩٩/١ .

المبحث الحادي عشر

اللام في نحو : (لا أبا لك)

اختلف العلماء في نحو قولهم : (لا أبا لك) ، و (لا أخا لك) ، و (لا يديّ لك) ، و (لا غلامي لك) ، على أقوال :

١- ذهب سيبويه [1]، والجمهور إلى أن اسم (لا) مضاف لما بعد اللام ، واللام زائدة لا اعتداد بها ، ولا تتعلق ، والخبر محذوف .

والإضافة غير محضة ، فهي كما في قولك : (مثلك) ، و (غيرك) ؛ لأنه لم يقصد نفي أب معين مثلا ، بل هو دعاء عام بعدم الأب وكل من يشبهه ، أي : لا ناصر لك .

وإنما زيدت اللام تحسينا للفظ ؛ لئلا تدخل (لا) على ما ظاهره التعريف . [2]

قال ابن عصفور : ((فإن قيل : فلأي شيء أقحمت اللام ؟

فالجواب : أنها أقحمت لأن (لا) لا تعمل في المعارف شيئا ، وما أضيف إلى معرفة معرفة ، فزيدت اللام إصلاحا للفظ ، حتى يصير كأنه غير مضاف)) . [3]

فـ (أبا) اسم (لا) في محل نصب ، والضمير في موضع جر باللام الزيدة ، والخبر محذوف . [4]

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/٢٧٦ ، ٢٧٧ ، والأصول ١/٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ومغني اللبيب ١/٢١ ، وحاشية يس ١/٢٣٦ ، والصبان ٢/٥ .

(٢) ينظر : الهمع ١/١٤٥ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٤ .

(٤) ينظر : التعليقة لابن النحاس ١/٦٢٣ ، ٦٢٤ .

ورد ابن مالك [1] هذا المذهب ، معللا لذلك بأن الإضافة المدعاة ، إما أن تكون محضة أو غير محضة ، فإن كانت محضة لزم كون اسم (لا) معرفة ، وهو غير جائز ، ولا عذر في الانفصال باللام ؛ لأن نية الإضافة المحضة كافية في التعريف .

وإن كانت الإضافة المدعاة غير محضة ، لزم من ذلك مخالفة النظائر ؛ لأن المضاف إضافة غير محضة ، لا بد من كونه عاملا عمل الفعل ؛ لشبهه به لفظا ومعنى ، نحو : (هذا ضاربُ زيدٍ الآن) ، أو معطوفا على ما لا يكون إلا نكرة ، نحو : (رُبَّ رجلٍ وأخيه) .

والأسماء المشار إليها بخلاف ذلك ، فلا تكون إضافتها غير محضة .

وأيضا لو كانت إضافة الأسماء المشار إليها غير محضة ، لكانت كذلك مع غيرها ، ومعلوم أن إضافتها في غير هذا الباب محضة ، فيجب أن تكون كذلك في هذا الباب ، وإلا لزم عدم النظير .

وأيضا لو كانت الإضافة مقصودة ، لقالوا : لا أبِ لي ، ولا أخِ لي ، بكسر الباء والخاء ، إشعارا بأنها متصلة بالياء تقديرا ، وإذ لم يفعلوا ذلك ، فلا ارتياب في كونهم لم يقصدوا الإضافة .

وتأول ابن مالك [2] نحو : (لا أبا لك) ، و (لا أباك) ، بأنه دعاء على المخاطب بأن لا يأباه الموت ، وذكر أن هذا التوجيه ليس فيه من التكلف شيء .

ورد بعضهم [3] ما احتج به ابن مالك ، بأن الإضافة غير المحضة ليست محصورة في إضافة الوصف العامل إلى معموله ، فلم تعمل (لا) في معرفة ، ولو سلم أن الاسم معرفة ، فهو نكرة صورة .

---

(١) راجع : شرح التسهيل ٢/٦٠ ، ٦١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢/٦٤ .

(٣) ينظر : حاشية الصبان ٢/٥ .

وأيضا لما يؤيد مذهب الجمهور ، ورود الاسم بصريح الإضافة حسن العرب ضرورة . (١)

علة اختصاص اللام بالإقحام

إنما خصت هذه اللام بالإقحام دون غيرها من حروف الإضافة ، لما فيها من تأكيد الإضافة ، إذ الإضافة هنا بمعنى اللام ، وإن لم تكن موجودة ، فإنك قلت : (غلامٌ زيدٍ) ، فمعنا : غلامٌ لزيد ، فإذا أتيت بها كانت مؤكدة لما دلت المعنى ، غير مغيرة له ، ألا ترى أن معنى الملك والاختصاص مفهوم منها في حال عدم اللام ، كما يفهم عند وجودها ، فلا فرق بين قولك : (غلامُ زيدٍ) ، و (غلامٌ لزيدٍ) ، ولم يقحموا غير اللام ، لأنها لا تؤكد الإضافة كما تؤكدها اللام . (٢)

عامل الجر فيما بعد اللام :

قال المرادي : ((فإن قلت : بأي شيء الجر ما بعد هذه اللام ، أبها أم بالإضافة ؟ قلت : فيه قولان ، والمختار أنه باللام لمباشرتها ، ولأن حرف الجر لا يُعلَّق عن العمل ، وهو اختيار ابن جني)) . (٣)

---

(١) كقول الشاعر : ولله مات فتنائ ومات فزرْدُه ∴ وأيُّ كريم لا أبالك يخلدُ

وقوله : أبالموت الذي لا بُدَّ ألي ∴ فهلا لا أبالك لا أبالي

(٢) ينظر : الأصول ١/٣٨٩ ، وابن يعيش ٢/١٠٦ ، ١٠٧ .

(٣) الجنى الداني ص١٠٧ ، ١٠٨ .

٢- ذهب هشام ، وابن كيسان ، إلى أنها أسماء مفردة غير مضافة ، فوقعت معادلة المضاف في الإعراب ، والمجرور باللام في موضع الصفة لها ، وهي صفة لمحذوف ، والخبر أيضا محذوف . (١)

واختار هذا المذهب ابن مالك (٢) ، معللا لذلك بأنها لو كانت مضافة ، لكانت الإضافة محضة ، إذ ليس صفة معادلة فيلزم التعريف ، ورد بعدم انحصار غير المحضة في الصفة ، كما تقدم .

٣- ذهب الفارسي وابن برهان وابن الطراوة إلى أن (أيسار) ، و (أحساء) أسماء مفردة ، جاءت على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء ، وحذف نون نحو : (غلامي) ، و (يدي) ؛ للتخفيف شذوذا ، واللام ومجرورها خبر . (٣)

واختار هذا المذهب السيوطي ، قال في الهمع : ((وإنما اخترته لسلامته من التأويل والزيادة والحذف ، وكلها خلاف الأصل .

وكان القياس في هذه الألفاظ : (لا أبَ لك) ، و (لا أخ لك) ، و (لا يدين لك) . . . إلا أنه كثر الاستعمال بما تقدم مع مخالفة القياس ، ولم يرد في غير ضرورة إلا مع اللام ، وورد بحذفها في الضرورة)) . (٤)

---

(١) ينظر : الارتشاف ٢/١٦٨ ، والهمع ١/١٤٥ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢/٦٠ - ٦٢ .

(٣) ينظر : الهمع ١/١٤٥ ، والصبان ٢/٥ .

(٤) الهمع ١/١٤٥ .

المبحث الثاني عشر

تقديم المفعول في نحو : (زيدا فاضرب)

اختلف العلماء في الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله في الأمر والنهي ، نحو : (زيدا فاضرب) ، و (عمرا فلا تهن) ، فذهب قوم منهم الفارسي إلى أنها زائدة .

وذهب قوم إلى أنها داخلة في جواب أمر مقدر ، والتقدير : تنبه فاضرب زيدا ، ثم حذف (تنبه) فصار : فاضرب زيدا ، ثم قدم المفعول إصلاحا للفظ ، لئلا تقع الفاء صدرا .

وإنما دخلت الفاء لتربط هاتين الجملتين ، فهي عاطفة جملة على جملة ، لأنها عطفت على (تنبه) . (١)

قال الشيخ أبو حيان – في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ (٢) – : ((الفاء في قوله : (فارهبون)، دخلت في جواب أمر مقدر ، والتقدير : تنبهوا فارهبون .

وقد ذكر سيبويه في كتابه ما نصه : تقول : (كل رجل يأتيك فاضرب) ، بمنزلة : (زيدا فاضرب) . انتهى

قال ابن خروف : قوله : (كُلّ رجل يأتيك فاضرب) بمنزلة : (زيدا فاضرب) ، إلا أن هنا معنى الشرط ؛ لأجل النكرة الموصوفة بالفعل ، فانتصب (كُلّ) وهو أحسن من (زيدا فاضرب) . انتهى

ولا يظهر لي وجه الأحسنية التي أشار إليها ابن خروف .

---

(١) ينظر : الجنى الداني ص٧٣ ، ٧٤ ، ومغني اللبيب ١/١٦٦ ، ١٦٧ ، والدر المصون ١/٣١٤ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٤٠ .

والذي يدل على أن هذا التركيب – أعني : (زيدًا فاضرب) – تركيب عربي صحيح ، قوله تعالى : ﴿ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ ﴾ (١) ، وقال الشاعر :

... ... ∴ وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا (٢)

قال بعض أصحابنا : الذي ظهر فيها بعد البحث ، أن الأصل في (زيدًا فاضرب) : تنبه فاضرب زيدًا ، ثم حذف (تنبه) فصار : فاضرب زيدًا ، فلما وقعت الفاء صدرا قدموا الاسم إصلاحا للفظ .

وإنما دخلت الفاء هنا ؛ لتربط هاتين الجملتين . انتهى ما خص من كلامه .

وإذا تقرر هذا فتحتمل الآية وجهين :

أحدهما : أن يكون التقدير : وإياي ارهبوا ، تنبهوا فارهبون ، فتكون الفاء دخلت في جواب الأمر ، وليست مؤخرة من تقديم .

والوجه الثاني : أن يكون التقدير : وتنبهوا فارهبون ، ثم قدم المفعول فانفصل ، وأخرت الفاء حين قدم المفعول ، وفعل الأمر الذي هو (تنبهوا) محذوف ، فالتقى بعد حذفه حرفان : الواو العاطفة ، والفاء التي هي

---

(١) سورة الزمر من الآية ٦٦ .

(٢) عجز بيت من الطويل ، وقائله الأعشى . وليست بديوانه ص ٤٦ ، وروايته فيه هكذا :

وَذَا النُّصُبَ المنصوب لا تَنْسُكَنَّهُ *** وَلَا تَعْبُدِ الأَوْثَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

والشاهد في قوله : (والله فاعبدا) ، حيث جاءت الفاء عاطفة جملة على جملة ، والتقدير : تنبه فاعبد الله ، فحذف (تنبه) وقدم المنصوب على الفاء إصلاحا للفظ ، كيلا تقع الفاء صدرا .

وقيل : الفاء جواب لـ (أما) مقدرة . وقيل : عاطفة .

وفيه شاهد آخر ، وهو إبدال نون التوكيد الخفيفة ألفا في الوقف .

من مواضعه : الكتاب : ٣/٥١٠ ، والإنصاف : ٢/٦٥٧ ، وابن يعيش : ٩/٣٩ ، ٨٨ ، ١٠/٢٠ ، ومغني اللبيب : ٢/٣٧٢ ، والأشموني : ٣/٢٢٦ .

جواب أمر ، فصدرت الفاء ، فقدم المفعول وأخرت الفاء إصلاحا للفظ ، ثم أعيد المفعول على سبيل التأكيد ولتكميل الفاصلة ، وعلى هذا التقدير الأخير لا يكون (إياي) معمولا لفعل محذوف ، بل معمولا لهذا الفعل الملفوظ به ، ولا يعد تأكيد الضمير المنفصل بالضمير المتصل ، كما أكد المتصل بالمنفصل في نحو : (ضربتك إياك) .

والمعنى : ارهبون أن أنزل بكم ما أنزلت بمن كان قبلكم من آبائكم ، من النقمات التي قد عرفتم من المسخ وغيره ، وهذا قول ابن عباس .

وقيل : معنى (فارهبون) : ألا تنقضوا عهدي)) [1]

تتمة : تأخير الفاء إلى الخبر مع (أمّا) :

(أمّا) المفتوحة فيها معنى الشرط ، بدليل دخول الفاء في جوابها ، فإذا قلت : (أما زيدٌ فمنطلقٌ) ، كان معناه : مهما يكن من شيء فزيد منطلق . [2]

وأصل هذه الفاء أن تدخل على مبتدأ ، كما تكون في الجزاء كذلك ، من نحو قولك : (إن تحسن إليّ فالله يجازيك) .

وإنما أخرت إلى الخبر مع (أما) ، لضرب من إصلاح اللفظ ، وذلك لأن (أما) فيها معنى الشرط ، وأداة الشرط يقع بعدها فعل الشرط ثم الجزاء بعده ، فلما حذف فعل الشرط هنا وأداته ، وتضمنت (أمّا) معناهما ، كرهوا أن يليها الجزاء من غير واسطة بينهما ، فقدموا أحد جزأي الجواب ، وجعلوا كالعوض من فعل الشرط .

---

(١) البحر المحيط ١٧٦/١ ، وراجع : شرح أبيات مغني اللبيب ١٦٦/٦ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢٧/٣ ، وابن يعيش ١١/٩ .

كما أن من عادة هذه الفاء ألا تقع مبتدأة في أول الكلام ، فلا بد أن يقع قبلها اسم أو فعل ، فلو قالوا : أمّا فزيد منطلق ، كما يقولون : مهما وقع من شيء فزيد منطلق ، لوقعت الفاء أولا مبتدأة وليس قبلها اسم ولا فعل ، وإنما قبلها حرف وهو (أم) ، فكرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه ، فقدموا أحد الاسمين بعد الفاء مع (أمّا) ، لما حاولوا من إصلاح اللفظ ، ليقع قبلها اسم في اللفظ ، فيكون الاسم الثاني الذي بعده – وهو خبر المبتدأ – تابعا للاسم قبله ، وإن لم يكن معطوفا عليه ، فعلى هذا أجازوا : (أما زيدا فأنا ضارب) ، فنصبوا (زيدا) بـ (ضارب) ، وإن كان ما بعد الفاء ليس من شأن أن يعمل فيما قبلها ، لكنه جاز هنا من حيث كانت الفاء في نية التقديم على جميع ما قبلها . [1]

قال ابن جني : ((ووجه إصلاح اللفظ في نحو قولهم : (أمّا زيد فمنطلق) ، أن هذه الفاء وإن كانت جوابا ولم تكن عاطفة ، فإنها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها ، فلو قالوا : أما فزيد منطلق ، كما يقولون : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، لوقعت الفاء – الجارية مجرى فاء العطف – بعدها اسم وليس قبلها اسم ، إنما قبلها في اللفظ حرف ، وهو (أمّا) ، فتكّبوا ذلك لما ذكرنا ، ووسّطوها بين الحرفين ؛ ليكون قبلها اسم وبعدها آخر ، فتأتي على صورة العاطفة ، فلا يؤتى بعدها بما لا شبه له في جواز العطف عليه قبلها ، فقالوا : (أما زيدٌ فمنطلقٌ) ، كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو : (قام زيد فعمرو) .وهذا تفسير أبي علي رحمه الله . وهو الصواب)) . [2]

---

(١) ينظر : ابن يعيش ١١/٩ ، ١٢ .

(٢) الخصائص ٣١٢/١ ، ٣١٣ .

المبحث الثالث عشر

شغل العامل بأحد المستثنيات ونصب الباقي

إذا كررت (إلا) لغير التوكيد - وهي التي يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء ، ولو أسقطت لما فهم ذلك - وكان الاستثناء مفرغا ، شغلت العامل بواحد على ما يقتضيه من رفع ، أو نصب ، أو جر ، ونصبت الباقي وجوبا على الاستثناء .

فتقول : (ما قام إلا زيدٌ إلا عمرا إلا بكرا) ، فترفع الأول - وهو (زيد)- على أنه فاعل ، وتنصب الباقي من المستثنيات .

وتقول : (ما رأيت إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا) ، فتنصب واحدا منها بالفعل على أنه مفعول به ، وتنصب الباقي بـ (إلا) على الاستثناء .

وتقول : (ما مررت إلا بزيد إلا عمرا إلا بكرا) ، فتخفض واحدا منها بالباء ، وتعلقها بالفعل ، وتنصب الباقي .

ولا يتعين لإشغال العامل واحد بعينه ، بل أيها أشغلته به جاز ، والأول أولى ؛ لقربه من العامل . (١)

ولا يجوز رفع الجميع ، ولا نصب الجميع على الاستثناء ، ولا جر الجميع ؛ وذلك نظرا لإصلاح اللفظ ، وتوفيته حقه ، حتى لا يبقى الفعل بلا فاعل في اللفظ ، فرفع أحدها وتعين نصب الباقي .

قال ابن يعيش : ((إذا قلت : (ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرا ، أو إلا زيدا إلا عمرو) ، فلا بد من رفع أحدهما ونصب الآخر ، ولا يجوز رفعهما جميعا ولا نصبهما ؛ وذلك نظرا إلى إصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقه ، وذلك أن المستثنى

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ٦٠٧/١ ، ٦٠٨ ، والتصريح ٣٥٦/١ ، ٣٥٧ ، والأشموني ١/ ١٥١، ١٥٢.

منه محذوف ، والتقدير : ما أتاني أحد إلا زيدا إلا عمرا ، لكن لما حذف المستثنى منه ، بقي الفعل مفرغا بلا فاعل ؟ ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللفظ ، فرفع أحدهما بأنه فاعل ، ولما رفعت أحدهما بأنه فاعل ، لم يجز رفع الآخر ؛ لأن المرفوع بعد (إلا) إنما يرفع على أحد وجهين : إما أن يرفع بالفعل الذي قبله ، إذا فرغ الفعل ، وإما أن يرفع لأنه بدل من مرفوع قبله ، ولا يسوغ ههنا وجه من الوجهين المذكورين ؛ لأن أحدهما قد ارتفع بالفعل لما فرغ له ، ولا يكون بدلا ؛ لأن الثاني ليس الأول ، ولا بعضا له ، ولا مشتملا عليه ، مع أنه ليس المراد أن يثبت للثاني ما نفي من الأول فيبدل منه ، وإنما المعنى على أنهما لم يدخلا في نفي الإتيان . . . ولم يجز نصبهما جميعا ؛ لأن الفعل لا ينصب مفعولين من غير فاعل ، فلما امتنع رفعهما معا ونصبهما معا ، تعين رفع أحدهما ونصب الآخر ، والاسمان جميعا مستثنيان ، فمعناهما في ذلك واحد ، وإن اختلف إعرابهما)) (١)

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٢ .

المبحث الرابع عشر

الباء في (أفعِلْ به)

أجمع العلماء [1] على فعلية (أفعِلْ)، ثم اختلفوا على قولين :

الأول : قال جمهور البصريين لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر ، وحينئذ فينبغي أن يكون مبنيا على السكون –إن كان صحيح الآخر – أو على حذف حرف العلة ، إن كان معتل الآخر ، كالأمر ؛ نظرا لصورته .

وقيل : مبني على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر ، وذلك نظرا للمعنى ، ومحل المجرور بعده رفع فاعلا .

وهو في الأصل فعل ماضٍ على صيغة (أَفْعَلَ) بفتح العين ، وهمزته للصيرورة ، بمعنى : صار ذا كذا ، فأصل (أحْسِنْ بزيدٍ) : (أَحْسَنَ زيدٌ) ، أي : صار ذا حسن ، كقولهم : (أبقلت الأرض) ، أي : صارت ذات بقل ، ثم غيرت الصيغة الماضوية إلى الصيغة الأمرية ، فصار : أحْسِنْ زيدٌ ، بالرفع ، فقبح إسناد لفظ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر ؛ لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر ، فزيدت الباء في الفاعل إصلاحا للفظ ، ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء ، كـ (امرر بزيد) ، وصارت زيادتها لازمة صونا للفظ عن الاسقباح . [2]

قال السيوطي – نقلا عن ابن عصفور – : ((زيدت الباء في فاعل (أفعِلْ به) في التعجب ، ولزمت حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور ، في نحو قولك : (امْرُرْ بزيد) ؛ إصلاحا للفظ من جهة أن (أفعِلْ) في هذا الباب لفظه

---

(١) وصرح ابن الأنباري بأنه اسم . ينظر : الارتشاف ٣٤/٣ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٣٤/٣ ، ومغني اللبيب ١٠٦/١ ، والتصريح ٨٨/٢ ، والهمع ٩٠/٢ ، والأشموني ١٨/٣ ، ١٩ .

كلفظ الأمر بغير لام ، والأمر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر إلا منصوبا ، نحو : (اضرب زيدا) ، أو مجرورا ، نحو (امرر بزيد) ، فزادوا الباء ، والتزموا زيادتها حتى تكون في اللفظ بمولة : (امرر بزيد))) [1]

القول الثاني : قال الفراء ، والزجاج ، وابنا كيسان وخروف ، والزمخشري : لفظه ومعناه الأمر حقيقة والهمزة للنقل ، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ، والباء للتعدية، فموضع مجرورها نصب على المفعول به.

ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في (أفعِلْ) ، فقال ابن كيسان : الضمير للحسن المدلول عليه بـ (أحسن) ، واستحسنه ابن طلحة .

وقال الفراء ، والزجاج ، وابن خروف ، والزمخشري [2] : الضمير المستتر في (أفعِلْ) للمخاطب المستدعى منه التعجب .

وكان القياس أن يقال في التأنيث : أحسني ، وفي التثنية : أحسنا ، وفي الجمع : أحسنوا ، وأحسنّ .

وإنما التزم إفراده وتذكيره ؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل . [3]

وصحح ابن مالك ، والسيوطي [4] القول الأول .

ورد ابن مالك [5] القول الثاني بأربعة أوجه :

---

(١) الأشباه والنظائر ٦٨/١ ، ٦٩ .

(٢) ينظر : شرح ابن يعيش ١٤٧/٧ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٣٥/٣ ، والتصريح ٨٨/٢ ، ٨٩ ، والأشموني مع حاشية الصبان ١٩/٣ .

(٤) ينظر : الهمع ٩٠/٢ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٣٣/٣ ، ٣٤ .

أحدها : أنه لو كان الناطق بـ (أَفْعِلْ) المذكور آمرا بالتعجب ، لم يكن متعجبا ، كما لا يكون الآمر بالحلف والتشبيه والنداء حالفا ، ولا مشبّها ولا مناديا ، ولا خلاف في كون الناطق بـ (أَفْعِلْ) المذكور متعجبا ، وإنما الخلاف في انفراد التعجب ومجامعة الأمرية .

الثاني : أنه لو كان أمر ، لزم إبراز ضميره في التأنيث والتثنية والجمع ، ولا يعتذر عن ذلك بأنه مَثَلٌ ، أو جار مجرى المثل ؛ لأن المثل يلزم لفظا واحدا دون تبديل ولا تغيير ، في نحو : (خَلا لَكِ الجوُّ فبيضي واصفري) ، والجاري مجرى المثل يلزم لفظا واحدا مع اعتبار بعض التغيير ، نحو : (حيدا) ، و (أَفْعِلْ) المذكور لا يلزم لفظا واحدا أصلا ، فليس مثلا ولا جاريا مجرى المثل ، فلو كان فعل أمر مسندا إلى ضمير المخاطب ، لبرز ضميره في التأنيث والتثنية والجمع .

الثالث : أن (أَفْعِلْ) المذكور لو كان أمرا مسندا إلى المخاطب ، لم يجز أن يليه ضمير المخاطب ، نحو : (أحسن بك) ؛ لأن في ذلك إعمال فعل واحد في ضميرين ، فاعل ومفعول لمسمى واحد .

الرابع : أن (أَفْعِلْ) المشار إليه ، لو كان بمعنى الأمر ، لا بمعنى (أَفْعَلَ) تالي (ما) ، لوجب له الإعلال ، إذ كانت عينه ياء أو واوا ، ما وجب لـ (أبِن) ، و (أقِم) ، ونحوهما ، ولم يقل : أبِن ، وأقِوم ، فيلزم مخالفة النظائر .

فإذا جعل مخالفا لـ (أبِن) ، و (أقِم) ونحوهما في الأمرية ، موافقا لـ (أبين) ، و (أقوَم) ، من (ما أبيَنه) ، و (ما أقوَمه) في التعجب ، سلك سبيل الاستدلال ، وأمن الشذوذ في التصحيح والإعلال .

وضعف الشيخ خالد [1] مذهب جمهور البصريين ، بثلاثة أوجه :

أحدها : استعمال الأمر بمعنى الماضي ، وهو مما لم يعهد ، والمعهود عكسه .

والثاني : استعمال (أفعل) بمعنى : صار ، وهو قليل .

والثالث : زيادة الباء في الفاعل .

الباء في فاعل (أَفْعِلْ) ، وفاعل (كفى) :

المجرور بعد (أَفْعِلْ) هو الفاعل ، على مذهب جمهور البصريين . كما سبق ، وهو نظير المجرور بعد (كفى) ، في نحو : ﴿ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا ﴾ [2] ، إلا أن بينهما فرقا من وجهين :

أحدهما : أن زيادة الباء في فاعل (كفى) غالبة ، فيجوز تركها ؛ لعدم الاستقباح ، كقول الشاعر :

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيًا ∴ كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا [3]

فحذف الباء من فاعل (كفى) .

وأما الباء الجارة ما بعد (أَفْعِلْ) ، فلا تحذف إلا إذا كان مصحوبها (أنْ) [4] والفعل ، كقوله :

---

(١) ينظر : التصريح ٨٩/٢ .

(٢) سورة الفتح من الآية ٢٨ .

(٣) من الطويل ، وقائله : سحيم عبد بني الحسحاس ، والبيت بديوانه ص١٦ .

والشاهد في قوله : (كفى الشيب) ، حيث حذف الباء من فاعل (كفى) ، وذلك لأن زيادتها غير لازمة .

من مواضعه : الكتاب ٢٢٥/٤ ، وابن يعيش ١٤٨/٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٣ ، ومغني اللبيب ١٠٦/١ ، والتصريح ٨٨/٢ ، والأشموني ١٩/٣ .

ويروى في بعض المواضع : (غاويا) ، بدل : (غاديا) .

(٤) قال في الارتشاف ٣٤/٣ : ((وفي النهاية لا تجوز حذف الباء من (أنْ) ، و (أنَّ) في التعجب ، بل تقول : (أحْبِبْ إليَّ بأنْ تزورني) ، و (أظُنُّ عليَّ بأنَّ زيدا يغضب) .))

وقالَ نبيُّ المسلمين اقتلوا ••• واجبٌ إليَّ أنْ تكونَ المقدَّما [1]

الثاني : أن (كفى) قد تسند إلى غير المجرور بالباء ، فيكون هو في موضع نصب ، ولا يفعل ذلك بـ (أفعلْ) أصلا .

ومن المواضع التي أسند فيها فاعل (كفى) إلى غير المجرور بالباء ، قول الشاعر :

فكفى بنا فضلا على مَنْ غيرُنا ∴ حُبُّ النبيِّ مُحمدٍ إيَّانا [2]

فائدة :

تظهر ثمرة الخلاف بين قول جمهور البصريين ، وقول الفراء ومن تبعه ، فيما لو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير (أنْ) بعد (أفعلْ) ، فعلى قول جمهور البصريين يلزمه أن يرفع ، وعلى قول الفراء ومن تبعه يلزمه النصب . [3]

---

(١) من الطويل ، وقائله : العباس بن مرداس ، أحد المؤلفة قلوبهم . والشاهد فيه حذف الباء الجارة مما بعد (أفعل) مع (أنْ) المصدرية ، والتقدير : بأن تكون .وفيه شاهد آخر ، وهو الفصل بالجار والمجرور بين فعل التعجب ومعموله . من مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك ٣٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢ ، والجنى الداني ص٤٩ ، والهمع ٩٠/٢ ، والأشموني ١٩/٣ .

(٢) من الكامل ، ونسبه بعضهم لحسان بن ثابت ، وقيل : قائله كعب بن مالك ، وقيل : عبد الله بن رواحة ، وقيل : بشير بن عبد الرحمن . والشاهد في قوله : (فكفى بنا) ، حيث زيدت الباء في مفعول (كفى) ، لأنه أسنده إلى قوله : (حب النبي) ، ورد ذلك ابن أبي العافية ، وقال هي داخلة على فاعل (كفى) ، و (حب النبي) بدل اشتمال من الضمير على الموضع . وفيه شاهد آخر ، وهو خفض (غيرنا) على أنه نعت لـ (مَنْ) ، باعتبار أن (من) نكرة موصولة ، خلافا للكسائي ، وهو محجوج بهذا الشاهد .

من مواضعه : الكتاب ١٠٥/٢ ، وابن يعيش ١٢/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦/٣ ، والجنى الداني ص٥٢ ، ومغني اللبيب ١٠٩/١ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، والهمع ٩٢/١ ، ١٦٧ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٥/٣ ، والصبان ١٩/٣ .

المبحث الخامس عشر

(الذي) وصلة لوصف المعارف بالجمل

أصل (الذي) عند البصريين : لَذِي ، نحو : غَبِي ، وشَجِي ، ووزنه : (فَعِل) ، فاللام والياء أصلان .

وقال الكوفيون : الأصل الذال وحدها ، لسقوط الياء في التثنية ، ولو كانت أصلا لم تسقط ، وزيدت اللام ليمكن النطق بالذال ساكنة .

ورد بأنه ليس من الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد .

وقال الفراء : أصل (الذي) : (ذا) المشار بها ، وكذا أصل (التي) : (تي) المشار بها .

وقال السهيلي : أصل (الذي) : (ذو) بمعنى صاحب . [1]

والذي عليه المحققون ، أن الألف واللام زائدتان ، والمراد بهما لفظ التعريف لا معناه ، والذي يدل على أنهما ليستا لمعنى التعريف أمران :

أحدهما : أن الألف واللام في الموصولات زيادة لازمة ، ولام التعريف لا تعرفها جاءت لازمة ، بل يجوز إسقاطها ، نحو : (الرجل) ، و (الغلام) ، و (رجل) ، و (غلام) ، ولم تجدهم قالوا (لد) ، كما قالوا : (غلام) ، فلما خالفت ما عليه نظائرها دل على أنها زائدة لغير معنى التعريف ، كما يزاد غيرها من الحروف .

والأمر الثاني : أنا نجد كثيرا من الأسماء الموصولة معراة من الألف واللام ، وهي مع ذلك معرفة ، وهي : (من) ، و (ما) ، و (أي) ، نحو قولك : (ضربت من عندك) ، و (أخذت ما أعطيتني) ، و (لأكرمن أيهم في الدار) ، فهذه الأشياء كلها معارف ، ولا ألف

---

(١) ينظر الإنصاف ٦٦٩/٢ ، ٦٧٠ ، والارتشاف ٥٢٥/١ ، والهمع ٨٢/٢ .

ولام فيها ، كما كانتا في (الذي) ، و (التي) ، وإنما تعرفها بما بعدها من صلاتها .

وإذا ثبت أن الصلة معرفة ، لم يكن الألف واللام فيما دخلا فيه من الموصولات معرفة أيضا ؛ لأن الاسم لا يتعرف من جهتين مختلفتين .

وإذا ثبت أن الألف واللام لا يفيدان - هنا - التعريف ، كانت زيادتهما لضرب من إصلاح اللفظ ، وذلك أن (الذي) وأخواته مما فيه لام ، إنما دخل توصلا إلى وصف المعارف بالجمل ، وذلك أن الجمل نكرات ، ألا ترى أنها تجري أوصافا على النكرات ! نحو قولك : (مررت برجل أبوه زيد) ، و (نظرت إلى رجل قام أخوه) ، وصفة النكرة نكرة .

ولولا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة ؛ لأن ما تعرف لا يستفاد ، فلما كانت تجري أوصافا على النكرات لتنكرها ، أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك ، فلم يسغ أن تقول : مررت بزيد أبوه كريم ، وأنت تريد النعت لـ (زيد) ؛ لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات ، والنكرة لا تكون وصفا للمعرفة ، ولم يمكن إدخال لام التعريف على الجملة ؛ لأن هذه اللام من خواص الأسماء ، والجملة لا تختص بالأسماء ، بل تكون جملة اسمية وفعلية ، فجاءوا حينئذ بالذي متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجمل ؛ إصلاحا للفظ ، فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة لـ (الذي) ، وهو الصفة في اللفظ ، والغرض الجملة ، كما جاؤا بـ (أي) متوصلين بها إلى نداء ما فيه الألف واللام ، فقالوا : (يا أيها الرجل) ، والمقصود نداء الرجل ، و (أي) وصلة . إلا أن لفظ (الذي) - قبل دخول الألف واللام - لم يكن على لفظ أوصاف

المعارف ، فزادوا في أولها الألف واللام ؛ ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه ، فيتطابق اللفظ والمعنى .[1]

قال ابن جني : ((ومن ذلك - يعني إصلاح اللفظ - أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ، ولم يجز أن يجروها عليها ، لكونها نكرة ، أصلحوا اللفظ بإدخال (الذي) ، لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة ، فقالوا : (مررت بزيد الذي قام أخوه) ، ونحوه)) .[2]

فائدتان :

الأولى : ينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلة معلومة عند المخاطب ، لأن الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ، ليصح الإخبار عنه بعد ذلك ، والصلة تخالف الخبر ؛ لأن الخبر ينبغي أن يكون مجهولا عند المخاطب ؛ لأن الغرض من الخبر إفادة المخاطب شيئا من أحوال من يعرفه ، فلو كان ذلك معلوما عنده لم يكن مفيدا له شيئا ، فلذلك لا تقول : (جاءني الذي قام) إلا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه ؛ لأن (جاء) خبر ، و (قام) صلة ، وكذلك لا تقول : (أقبل الذي أبوه منطلق) إلى لمن عرف انطلاق أبيه ، وجهل إقباله .[3]

الثانية : يكتب (الذي) ، و (التي) بلام واحدة ؛ لكثرة كتابتهما ، وإن كان الأصل كتابتهما بلامين ، كما هو القياس في كتابة اللفظ المبدوء بلام الحلي بـ (أل) ، كـ (اللبن) .

---

(١) ينظر : ابن يعيش ٣/١٤٠ ، ١٤١ .

(٢) الخصائص ١/٣٦١ .

(٣) ينظر : ابن يعيش ٣/١٥٤ .

ويكتب (اللذين) جمعا بلام واحدة ؛ لتلك الكثرة ؛ وللفرق بين رسم ورسم (اللذَيْن) مثنى ، في الجر والنصب ، لا في الرفع ؛ لحصول الفرق بين الألف في المثنى دون الجمع .

ولم يعكس لسبق المثنى ، فيكون أحق بالأصل من اجتماع اللامين .

وقيد بعضهم كتابة (اللذين) جمعا بلام واحدة ، بلغة لزوم الياء مطلقا ، دون لغة من ينطق به الواو رفعا ، ووجه ذلك : بأن لزوم حالة واحدة يوجب الثقل ، فخفف بحذف إحدى اللامين .[1]

(١) ينظر : الصبان ١٤٦/١ ، ١٤٧ .

المبحث السادس عشر

العطف على الضمير المرفوع والمجرور

أولا - العطف على الضمير المرفوع :

اختلف النحاة في العطف على الضمير المرفوع، وهم في ذلك مذهبان :

١- ذهب البصريون [1] إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع ، إلا بعد توكيده بتوكيد لفظي مرادف له ، بأن يكون بضمير منفصل ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [2]، و ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [3]، أو بتوكيد معنوي ، كقوله :

ذُعِرْتُمْ اجمعون ومَنْ يليكم *** بِرَوْيتنا وكُنَّا الظَّافِرِينَا [4]

أو بعد وجود فاصل أي فاصل كان بين المعطوف والمعطوف عليه ، نحو : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ ﴾ [5] ، فـ (من صلح) معطوف على الواو في (يدخلونها) ، والفاصل بينهما الهاء .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٤٧٥/٢ ، والارتشاف ٦٥٨/٢ .

(٢) سورة الأنبياء من الآية ٥٤ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٣٥ ، وهذا على القول بأن (زوجك) معطوف على الضمير في اسكن ، فهو من عطف المفردات . وقيل : (زوجك) معمول لفعل مدلول عليه بما قبل العاطف ، فهو من عطف الجمل ، والتقدير : وليسكن زوجك . ينظر شرح التسهيل ٣٧١/٣ ، والأشموني ٢٢١/٣ ، وحاشية يس ١٥٠/٢ .

(٤) من الوافر . لم أعتد لقائله ، والشاهد في قوله : (ذعرتم اجمعون ومن) ، حيث عطف (من) على تاء المخاطبين في قوله : (ذعرتم) ، وذلك بعد توكيدها بتوكيد معنوي .
من مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٣/٣ ، والتصريح ١٥٠/٢ .

(٥) سورة الرعد من الآية ٢٣ .

او وجود فصل بـ (لا) النافية بين العاطف – وهو حرف العطف – والمعطوف ، نحو : ﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾ [1] ، فـ (آباؤنا) معطوف على (نا) و (لا) فاصلة بين العاطف وهو (الواو) ، والمعطوف ، وهو (آباؤنا) .

وقد اجتمع الفصلان في نحو : ﴿ ما لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلا آبَاؤُكُم ﴾ [2] ، فـ (آباؤكم) معطوف على الواو في (تعلموا) ، وفصل بينهما بالتوكيد بـ (أنتم) ، والفصل بـ (لا) بين الواو و (آباؤكم) مقو لذلك . [3]

وأحسن الفواصل الفصل بالتوكيد ، وأقله الفصل بـ (لا) ، وبينهما الوافي . [4]

وإنما ساغ العطف على الضمير المرفوع بعد الفصل ، وكان التوكيد أحسن الفواصل ؛ لما في ذلك من إصلاح اللفظ ، لأن الضمير بمنزلة حرف من حروف الفعل ، والتوكيد ينبه على الاسم ، ويجعل العطف كأنه على لفظ الاسم .

قال ابن يعيش : ((فإن قيل : ولم كان العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد قبيحا ؟

قيل : لأن هذا الضمير فاعل ، وهو متصل بالفعل ، فصار كحرف من حروف الفعل ؛ لأن الفاعل لازم للفعل لا بد له منه ، ولذلك تغير له الفعل ، فقيل : (ضربت) ، و (ضربنا) ، فسكنت الباء ، وقد كانت مفتوحة .

وكونه متصلا غير مستقل بنفسه ، يؤكد شدة اتصاله بالفعل .

---

(١) سورة الأنعام من الآية ١٤٨ .

(٢) سورة الأنعام من الآية ٩١ .

(٣) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ١٥٠/٢ ، ١٥١ .

(٤) ينظر : حاشية يس ١٥٠/١ .

وربما كان مستترا مستكنا في الفعل ، نحو : (قم) ، و (اضرب) ، و (زيد قام) ، و (ضرب) ، ونحو ذلك .

وإذا كان بمنزلة جزء منه وحرف من حروفه ، قبح العطف عليه من غير توكيد ؛ لأنه يصير كالعطف على لفظ الفعل ، وعطف الاسم على الفعل ممتنع .

وإنما كان ممتنعا ، من قبل أن المراد من العطف الاشتراك في تأثير العامل ، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء .

لا بل ربما كان الفعل مبنيا ، إما ماضيا وإما أمرا ، فلا يكون له عامل .

فلذلك قبح أن تقول : (قمت وزيدٌ) ، حتى تقول : (قمت أنا وزيدٌ) فتؤكده ، فيكون التأكيد منبها على الاسم ، ويصير العطف كأنه على لفظ الاسم المؤكد ، وإن لم يكن في الحقيقة معطوفا عليه ، إذ لو كان معطوفا عليه لكان تأكيدا مثله ، وليس الأمر كذلك ؛ لأن المراد إشراكه في عمل الفعل ، لا في التأكيد)) . [1]

وقال السيوطي – نقلا عن ابن هشام – : ((ومما فعلوه بمجرد إصلاح اللفظ : تأكيد الضمير المرفوع المستتر إذا عطف عليه ، نحو : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾ [2])) . [3]

٢– ذهب الكوفيون [4] : إلى أنه لا يشترط في العطف على الضمير المرفوع الفصل ، بل يجوز في الكلام : (قمت وزيدٌ) .

وأجاز ابن مالك العطف عليه بلا فصل ، مستدلا لذلك بما روي عن العرب .

---

(١) ابن يعيش ٧٧/٣ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٣٥ .

(٣) الأشباه والنظائر ٦٩/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٤٧٤/٢ ، والارتشاف ٦٥٨/٢ .

قال في شرح التسهيل : ((ولا يمتنع العطف دون فصل ، كقول بعض العرب [1] : (مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ) ، فعطف (العدم) دون فصل – ولا ضرورة – على ضمير الرفع المستتر في (سواء) ، ومنه قول جرير :

وَرَجَا الأَخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ .. مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالا [2]

وهذا فعل مختار غير مضطر ؛ لتمكن قائله من نصب (أب) ، على أن يكون مفعولا معه .

ومثله قول ابن أبي ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى *** كَنِعَاجِ الْفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا [3]

فرفع (زهر) عطفا على الضمير المستكن في (أقبلت) ، مع تمكنه من جعله – بعد نصبه – مفعولا معه .

---

(١) ينظر الكتاب ٣١/٢ ، وقد ذكر أن هذا قبيح ، حتى يقال : (هو والعدم) .

(٢) من الكامل ، وقائله : جرير يهجو الأخطل ، والبيت بديوانه ص٣٦٢ . والشاهد في قوله : (أبٌ) ، حيث عطف على الضمير المرفوع المستكن في (لم يكن) ، من غير توكيد ولا فصل ، وهذا جائز عند الكوفيين ومن تبعهم ، خلافا للبصريين ومن تبعهم .

من مواضعه : شرح الكافية الشافية ١٢٤٥/٣ ، وأوضح المسالك ٣٤٦/٣ ، والتصريح ١٥١/٢ ، والأشموني ١١٤/٣ .

(٣) من الخفيف ، وقائله عمر بن أبي ربيعة ، كما ذكر ، والبيت بديوانه ص٣٤٠ برواية :(الفلا) بدل (الفلا) .

اللغة : زهر : جمع زهراء ، وهي المرأة الحسناء . وتهادى : أصله تتهادى ، حذفت إحدى التاءين تخفيفا ، والمراد : يمشين مشيا رويدا بسكون . والنعاج : جمع نعجة ، وأراد بها بقر الوحش . والفلا : الصحراء . وتعسفن : أخذن غير الطريق .

والشاهد في قوله : (وزهر) ، حيث عطف على الضمير المستتر المرفوع في (أقبلت) ، من غير توكيد ولا فصل ، وهذا جائز عند الكوفيين ومن تبعهم ، شاذ عند غيرهم .

من مواضعه : ابن يعيش : ٧٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٤٥/٣ ، وشرح ابن عقيل : ٢٣٨/٢ والأشموني : ١١٤/٣ .

وأحسن ما استشهد به على هذا قول عمر – ﷺ – : ((وَكُنْتُ وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ)) [1] ، وقول علي – ﷺ – : كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللهِ – ﷺ – يَقُولُ : ((كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ)) [2] . أخرجهما البخاري في صحيحه)) . [3]

ثانيا - العطف على الضمير المجرور :

اختلف النحاة في العطف على الضمير المجرور على ثلاثة مذاهب :

١- ذهب جمهور البصريين [4] : إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور ، إلا بعد إعادة الجار ، محتجين لذلك بأمرين :

أحدهما : أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له ، فلا يعطف عليه ، كما لا يعطف على التنوين .

الثاني : أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر ، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه ، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار .

٢- ذهب الكوفيون [5]، ويونس ، والأخفش : إلى أنه يجوز العطف عليه من غير إعادة الجار فأجازوا : (مررت بك وزيدٍ) .

واختار ابن مالك هذا المذهب ، وأبطل حجة جمهور البصريين .

---

(١) ينظر : صحيح البخاري ٥٦/١ ، حديث رقم : ٥٩ ، ١٦٦٩/٣ ، حديث رقم : ٤١٩١ ، ولفظ الحديث في الموضعين : (كنت أنا وجار لي . . . إلخ) ، وعلى هذا فلا شاهد فيه .

(٢) ينظر : الحديث في صحيح البخاري ١١٣١/٣ ، حديث رقم : ٣٦٧٧ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٣ ، ٣٧٤ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٤٦٣/٢ ، والارتشاف ٦٥٨/٣ ، والأشموني ١١٤/٣ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٤٦٣/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣ ، والتصريح ١٥١/٣ ، والأشموني ١١٤/٣ .

قال في شرح التسهيل : ((وإعادته مختارة لا واجبة ، وفاقا ليونس ، والأخفش ، والكوفيين . . . وفي الحجين [1] من الضعف ما لا يخفى ؛ لأن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار ، لمنع منه مع الإعادة ، لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه ، ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه ، لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه ، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع ، فللعطف أسوة بهما ، قد تبين ضعف الحجة الأولى .

وأما الثانية : فيدل على ضعفها : أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطا في صحة العطف ، لم يجز : (رب رجل وأخيه) . . . ولا (كل شاة وسخلتها بدرهم) . . . وأمثال ذلك كثيرة .

فكما لم يمتنع فيها العطف ، لا يمتنع في نحو : (مررت بك وزيد) ، وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعا ، وجب الاعتراف بصحة الجواز)) . [2]

٣- ذهب الجرمي ، والزيادي إلى أنه إن أكد الضمير جاز العطف عليه ، نحو : (مررت بك أنت وزيدٍ) .

وهو حاصل كلام الفراء ، فإنه أجاز : (مررت به نفسه وزيدٍ) ، و (مررت بهم كلهم وزيدٍ) . [3]

قال السيوطي - نقلا عن ابن هشام - : ((ومما فعلوه بمجرد إصلاح اللفظ : تأكيد الضمير المجرور في (مررت بك أنت وزيدٍ) ، على ما حكاه ابن الباذ في شرح الفصول)) . [4]

---

(١) وهما اللذان احتج لهما جمهور البصريين .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٥ ، ٣٧٦ - بتصرف - وراجع : شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٦- ١٢٤٨ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٢/٦٥٨ ، والهمع ٢/١٣٩ ، والأشموني ٣/١١٥ ، ١١٦ .

(٤) الأشباه والنظائر ١/١٩ .

وإنما جاز العطف على الضمير المجرور إذا أكد ، قياسا على العطف على ضمير الفاعل إذا أكد ، والجامع بينهما شدة الاتصال بما يتصلان به .

وقيل : الضمير المجرور أشد اتصالا من ضمير الفاعل ، بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند إرادة الحصر ، ويفصل بينه وبين الفعل ، ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله ، فلم يؤثر توكيده جواز العطف . [1]

تتمة :

إنما جاز العطف على الضمير المنصوب من غير تأكيد ، نحو (ضربته وزيدًا) ، و (أكرمته وعمرًا) ، لأن الضمير المنصوب فضلة في الكلام يقع كالمستغنى عنه ، ولذلك يجوز حذفه وإسقاطه ، نحو قولك : (ضربت) ، و (قتلت) ، ولا تذكر مفعولا .

وإنما اتصل بالفعل من جهة اللفظ ، والتقدير فيه الانفصال ، ولذلك لا يغير له الفعل من جهة اللفظ ، فتقول : (ضربك) ، و (ضربه) ، فيكون آخر الفعل مفتوحا كما كان قبل اتصال الضمير به . [2]

---

(١) ينظر : الصبان ٣/١١٥ ، ١١٦ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ٣/٧٧ .

الفصل الثاني

المباحث الصرفية

المبحث الأول : ألف الإلحاق آخر الكلمة

معنى الإلحاق في الاسم والفعل : أن تزيد حرفا أو حرفين على تركيب لغوي ، في عدد الحروف وحركاته المعينة والسكنات ، كل واحد في مثل مكانه في الملحق به ، وفي تصاريفها من الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، إن كان الملحق به فعلا رباعيا ، ومن التصغير والتكسير ، إن كان الملحق به اسما رباعيا لا خماسيا . [1]

نحو : (جلبب) ، ملحق بـ (دحرج) ، ولهذا يقال : جلبب يجلبب جلبة ، فهو مجلبب ، كما يقال : دحرج يدحرج دحرجة ، فهو مدحرج .

ونحو قردد ملحق بـ (جعفر) ، ولهذا يقال : قراد ، وقريدد ، مثل : جعافر ، وجعيفر . [2]

والمخالفة في شيء من التصاريف ، تكفي في الدلالة على عدم الإلحاق . [3]

وليس المراد من زيادة الإلحاق أن لا يكون لمعنى أصلا ، على ما قيل ؛ لأن معنى (حوقل) ، و (شملل) ، مخالف لمعنى (حقل) ، و (شمل) .

وإنما المراد : أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى ، كما أن زيادة الهمزة في (أكبر ، وأفضل) للتفضيل ، وزيادة فيه

---

(١) ينظر : شرح الشافية للرضي ١/٥٢ .
(٢) ينظر : الممتع الكافية ص٣٦٧ .
(٣) ينظر : شرح الشافية للرضي ١/٥٢ .

(مَفْعَل) للمصدر ، أو الزمان ، أو المكان ، وفي (مِفْعَل) للآلة ، فلا يقال هذه الزيادات إنما للإلحاق ، وإن صار اللفظ بواسطتها على وزن الرباعي ، وذلك لظهور زيادة هذه الحروف للمعاني المذكورة ، فلا يجوز حملها على الغرض اللفظي ، مع ظهور إمكان حملها على الغرض المعنوي . [1]

قال الشيخ زكريا : ((نحو : (مَقْتَل) غير ملحق ، وإن كان بصورة (جعفر) ، وصح فيه : (مَقَاتِل ، ومَقَاتِيل) ، لما ثبت من قياس زيادة الميم لغير معنى الإلحاق ، وهو الدلالة على المصدر والزمان والمكان ، ونحو : (أفعل ، وفعّل) ، كذلك غير ملحق ، وإن كان بصورة (دحرج) ، لما ثبت من قياس الزيادة فيه لغير معنى الإلحاق)) . [2]

وقال في موطن آخر : ((ومعنى الزيادة للإلحاق : زيادة الحرف في كلمة لتصير على هيئة كلمة أخرى أصلية ؛ لتعامل معاملتها ، ومعناها لغيره)) . [3]

والزائد للإلحاق قسمان :

أحدهما – أن يكون من غير حروف الزيادة ، كزيادة الدال من (قردد) .

والثاني – أن يكون منها ، كزيادة اللام من (شملل) . [4]

فائدة الإلحاق :

فائدته التوسع في اللغة ؛ لأنه ربما يحتاج إلى مثل ذلك التركيب ، في شعر أو سجع . [5]

---

(١) ينظر : شرح الشافية للرضي ١/٥٢ ، ٥٣ ، وشرح الشافية للفرد كار ص١٨ ، ١٩ .
(٢) الممتع الكافية ص٣٦٧ .
(٣) المرجع السابق ص١٣٥ .
(٤) ينظر : الارتشاف ١/١١٥ ، والممتع الكافية ص٣٦٦ .
(٥) ينظر : شرح الشافية للرضي ١/٥٢ .

قال ابن جني : ((اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة ، لتبلغ بها زنة الملحق به ، لضرب من التوسع في اللغة ، فذوات الثلاثة تبلغ بها الأربعة والخمسة ، وذوات الأربعة تبلغ بها الخمسة .

ولا يبالى بعد ذلك غرض مطلوب ، لأن ذوات الخمسة غاية الأصول ، فليس وراءها شيء يلحق به شيء)) . (١)

كيفية وزن الملحق :

المكرر للإلحاق يعبر عنه بما عبر به عما تقدمه من الحرف الأصلي ، فكما أن الدال الأولى من (قردد) يعبر عنها باللام ، فكذلك الدال الثانية يعبر عنها باللام ، فيقال : وزن (قردد) : (فعلل) ، ولا يقال : فعلد ، وذلك لأن الحرف الملحق جار مجرى الأصلي ، حيث يشارك الملحق الملحق به في المصدر . (٢)

ولا يدغم نحو : (قردد)، و (جلبب) ، و (شملل) – الملحقان بـ (دحرج)– مع اجتماع المثلين المتحركين فيه ؛ لأن الإدغام مبطل للإلحاق ، فلو أدغمت لزم أن تقول : (قردّ ، جلبّ ، وشملّ) فتسكن المثل الأول وتنقل حركته إلى الساكن قبله ، فيخرج عن أن يكون موازنا لـ (دحرج) ، فيبطل غرض الإلحاق ؛ لانكسار وزن الملحق بالإدغام ، والأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تركت . (٣)

---

(١) المنصف ١/٣٤ ، ٣٥ .

(٢) ينظر : شرح الشافية لفرة كار ص ٦ ، وشرح الشافية للعصام ص ٦ ، والمانع الكافل ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٣) ينظر : ابن يعيش ١٠/١٢٢ ، وشرح الشافية لفرة كار ص١٩ ، والتعريف بضروري قواعد علم التصريف ص٦٥ .

زيادة الألف للإلحاق :

ذهب بعضهم : إلى أن الألف لا تكون للإلحاق مطلقا ، لأنها لا تكون أصلا ، بل زائدة أو بدلا من أصل .

وإنما تكون بدلا مما زيد للإلحاق ، وأصلها في نحو : (أرطى) ، و (معزى) ياء .

وإلى هذا ذهب كثير من العلماء ، منهم : ابن يعيش (١) ، وابن عصفور (٢) ، وابن مالك ، والسيوطي . (٣)

قال ابن مالك : (وأصل (سَلْقَى) : (سَلْقَيَ) ، تحركت الياء وقبلها فتحة فانقلبت ألفا ، فإذا وصلت بتاء الضمير سلمت الياء، فقيل : (سَلْقَيتُ).

ولو كانت الألف غير بدل من الياء لقيل : (سلقات) ؛ لأن هذا موضع سكون ، والألف أمكن في السكون من غيرها .

وقد جرت عادة النحويين أن ينسبوا الإلحاق إلى ألف " حبطى " وشبهه ، وإنما يريدون بذلك أنها بدل من حرف الإلحاق ، فنسبوا الإلحاق إليها .

كما نسبوا التأنيث إلى همزة (صحراء) وشبهه ، وإنما الهمزة بدل ألف التأنيث .

هذا هو مذهب المحققين من البصريين .

وبالجملة فلا يصح نسبة الإلحاق إلى ألف لا تكون آخرا ، أو مردفة بهاء التأنيث ، كما في (سعلاة) ، فإن ألفه ألف إلحاق)) . (٤)

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٧/١٥٦ .

(٢) ينظر : الممتع ص٣٨٠ .

(٣) ينظر : الهمع ٢/٢١٦ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٦٩ ، ٢٠٧٠ .

وقال الرضي : " لا دليل على أن أصل الألف في نحو : (أرطى) ، و (حبارى) ، وإنما قلبت في : (رأيت أرطيا وأرطى) ، لكسرة ما قبلها "[1]

ونقل أبو حيان عن ابن هشام [2] أنه قال : لم يقل أحد إن ألف الإلحاق منقلبة .

رأي المصنف في وقوع الألف للإلحاق حشوا :

ذهب الزمخشري [3] ، وابن عصفور [4] في أحد قوليه ، إلى أن الألف في نحو : (تعاقل) للإلحاق بـ (تدحرج) .

وعلى ابن يعيش [5] كون ألف (تعاقل) للإلحاق ، معللا لذلك بسكون الألف مدة فحسب ، فلا تقع مواقع غيرها من الحروف الملحقة حشوا ، وإنما تكون للإلحاق إذا وقعت آخرا ، لتقضي المد فيها .

---

(1) شرح الشافية ١/٥٧ .

(2) ينظر : الارتشاف ١/١١٢ .

(3) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧/١٥٤ ، ١٥٥ .

(4) ذكر ما نقله أبو حيان في الارتشاف : ١/١١٢ عن ابن عصفور في أحد قوليه ، ونقل ابن عصفور في شرح الجمل ص١٤ : " إن ألف الإلحاق إنما يلحق بها حكم الكلمة ، لأنك لو حملت الإلحاق في تكرم لا محالة ، كما أن ألف الأصل لا تكون إلا متحركة . فإذا فارقها متحركة لم يخل من أن يكون بإزاء الحرف الذي انقلبت عنه ساكنا أو متحركا ، فلا يجوز أن يكون ساكنا ، إذ لا موجب لإسكانه . وإن كان متحركا فإن اعتبرنا قول الخليل في (قرد) وأمثاله ، لم يلزمنا ، لأنا يجوز عن يقول : أعلم به ، ويأمر (يعلم) ، فلا فاصل الفرعي الذي فصلنا به ، من تصحيح المحل على وفق ما فصل به في (كرم) و (يكرم) ، وأما إذا كانت طرفا فيجوز الإلحاق ، لأنا لا نجد فرقا بين ساكن يفارق حرف متحرك ، ولا يكون ذلك فاصلا لبقاء المحل على أن يكون على حاله ، لأن حركة الإعراب ليست من البناء . " اهـ

(5) ينظر : شرح المفصل ٧/١٥٤ .

وذهب ابن مالك وبعض النحويين إلى ذلك ، واستدل على ذلك بقول الشاعر : (وقد خفت الزمخشري في بعض كتبه ...) ، حيث اضطر إلى تسكين (تعاقل) ، مع أن حركة ما قبل الألف (تعاقل) هي ألف (تعاقل) ، فأشبهت (تعاقل) من (تعاقل) ، لأنه لا فصل بين الحرف المتحرك وبين الحرف الذي قبله ألف (تعاقل) .

وصحح أبو حيان [1] كون الألف في (تعاقل) للإلحاق .

وإنما لم تقع الألف للإلحاق حشوا ، لأنها لو وقعت حشوا لم تخل من أن تكون ثانية ، أو ما بعد الثانية .

وإنما كانت رابعة كانت أخيرا ، لأنها في جمع التكسير ، إنما تكون رابعة حشوا وهي للإلحاق ، فإنها تكون للإلحاق بالخماسي ، نحو حبارى ، لأن الأخير ليس بمكرر ، وهو مفقود في الإلحاق بالرباعي ، لأنه لا يجوز جعل الإعراب عليها فاصلة ، لأنها وقعت مواقع حركات الإعراب لأنواع الحركات ، ولو كان الإعراب لفظيا لفصلت الألف ، فكانت الزيادة لم تعرض له أحد التغايير ، وهو الملازمة بالكتابة ، مع ثبوت ما يقع الزيادة موقعه .

وهذا بخلاف ما كان الألف فيه للإلحاق أخيرا ، فإنه - حينئذ - يلزمه موقع ما هو عرضة للتغاير ، وهو الحرف الأخير من المحل به ، فيمكن مفارقته إذا تحولنا كما في (حبلى) ، أو يلزمها الحركة كما في (علباء) [2] .

فاحتاطوا للفظ إصلاحا له ، بمنع وقوع الألف للإلحاق حشوا ، ووقوعها له طرفا ، ليفارق فيها الحرف المتحرك ، فيكون أقوى له .

---

(1) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠١٩ .

(2) ينظر : الارتشاف ١/١١٢ .

(3) ينظر : شرح الشافية لنظره كثر ص١١٥ ، والتصريح الكافية ص٣٦٧ ، ٣٦٨ .

قال ابن جني : ((ومن ذلك - أي : إصلاح اللفظ - امتناعهم من الإلحاق بالألف ، إلا أن تقع آخرا ، نحو : (أرطى) ، و (معزى) . . . وذلك أنها إذا وقعت طرفا وقعت موقع حرف متحرك ، فدل ذلك على قوتها عندهم ، وإذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو ، فيعلم بذلك إخالها بما هي على سننت متحركة ، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية ، فقلت : (حاتم) ملحق بـ (جعفر) ، لكانت مقابلة لعينه وهي ساكنة ، فاحتاطوا [1] للفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك ؛ ليكون أقوى لها ، وأدل على شدة تمكنها بتحريكها أيضا ، وكون ما هي فيه على وزن أصلٍ من الأصول لـه ألفا للإلحاق به)) . [2]

(١) أي : احتاطوا بما هو أجرى وأولى ، صيانة للفظ وحفظا له . ينظر اللسان (حوط) .

(٢) الخصائص ٣١٩/١ .

المبحث الثاني

الزيادة بالألف آخر بنات الخمسة

للمزيد فيه من الاسم الثلاثي والرباعي أبنية كثيرة ، إلا أن المزيد فيه من الثلاثي أبنيته أكثر من الرباعي ، لكونه على أعدل الأبنية ؛ لانقسامها على المراتب الثلاث : المبتدأ ، والمنتهى ، والوسط ، بخلاف الرباعي فإنه خارج عن الاعتدال ؛ لوقوع الحرفين في وسطه .

ولذا قلت الزيادة في الخماسي ؛ لوقوع ثلاثة أحرف في وسطه ، فلا يزاد فيه إلا زيادة واحدة من حروف المد ، قبل الآخر ، نحو : (عَضْرَفُوط) لذكر العظاء ، و (خُزَعْبِيل) للباطل .

أو يزاد فيه حرف واحد بعد الآخر ، ولا يكون إلا ألفا ، نحو : (قَبَعْثَرى) - للعظيم الشديد - وألفه ليست للإلحاق ؛ لكونها سادسة ، ولا بناء فوق الخماسي فيلحق به .

وليست أيضا للتأنيث ؛ لأنه يبدل وتلحقه التاء ، نحو : (قبعثراة) ، ولو كانت ألفه للتأنيث لما لحقته تاء التأنيث آخرا .

فزيادة الألف فيه لتفخيم المعنى وتكثيره ، لضرب من التوسع . [1]

وإنما خصوا الزيادة في آخر بنات الخمسة بالألف - كما في : (قَبَعْثَرى) ، و (كَنَتْرَى) ، و (خَبَازَى) ، و (بالِلَّى) ، و (سُمَانَى) - دون الواو ، والياء ؛ لثقل الكلمة بكثرة الحروف .

فاختاروا لها أخف الحروف - وهي الألف - إصلاحا للفظ .

(١) ينظر : المنصف ٥١/١ ، ونظم الفرائد ص١٥٥ ، والمنبع الكبير ص١٤٠ ، وشرح الشافية للرضي ٥٢/١ ، وشرح الشافية لفخر كار ص١٦ ، والمنبع الكافية ص١٥٧ ، ١٥٨ ، والأشموني ٢٥٠/٤ ، ودروس في التصريف ص٤٣ ، وشذا العرف ص٦٧ .

ولم يأتوا بالياء أو الواو ، حتى لا يجتمع في الكلمة ثقلان : ثقل الأصل ، وثقل الياء أو الواو .

ولا تكاد تجد بنات الخمسة قد لحقتها الزيادة في آخرها ، من غير حرف الألف .[1]

قال في الخصائص : ((ومن إصلاح اللفظ ، أنهم لما أجمعوا الزيادة في آخر بنات الخمسة – كما زادوا في آخر بنات الأربعة – خصوا بالزيادة فيه الألف ؛ استخفافا لها ، ورغبة فيها هناك دون أختيها : الياء ، والواو .

وذلك أن بنات الخمسة لا يُنتَهَى إلى آخرها إلا وقد مُلّت ، فلما تحملوا الزيادة في آخرها طلبوا أخف الثلاث – وهي الألف – فخصوها بها ، وجعلوا الواو والياء حشوا ، في نحو : (عَضْرَفُوط) ، و (جَحْفَلِيق)[2] ؛ لأنهم لو جاءوا بهما طرفا وساكنين مع ثقلهما لظهرت الكُلْفة في تجشمهما ، وكَدُت في احتمال النطق بهما ، كل ذلك لإصلاح اللفظ)) .[3]

(١) ينظر : المنصف ١/٥١ ، ٥٢ .
(٢) الجحفليق : الطويلة من الخيل .
(٣) الخصائص ١/٣٢ .

المبحث الثالث

حذف تاء المفرد عند جمعه بالألف والتاء

الأسماء العربية نوعان : مذكرة ومؤنثة ، والتذكير هو الأصل فيها ، والتأنيث داخل عليها ، بدليل تجنيسهم باسم مذكر يعم المذكر والمؤنث ، وهو (شيء) .

كما أن المؤنث يفتقر إلى علامة ، ولو كان أصلا لم يفتقر إلى علامة .

وعلامات التأنيث ثلاث : الألف المقصورة ، كما في نحو : (حبلى) ، و (حبارى) ، والهمزة الممدودة ، كما في : (حمراء) ، و (صفراء) ، والتاء التي تبدل في الوقف هاء ، كما في : (قائمة) ، و (قاعدة) .[1]

والفرق بين تأنيث التاء ، والتأنيث بالألف : أن التاء تدخل في غالب الأمر كالمفصلة مما دخلت عليه ؛ لأنها تدخل على اسم تام الفائدة ؛ لإحداث معنى آخر وهو التأنيث ، فكانت كاسم ضم إلى اسم آخر ، نحو : (حضرموت) ، و (بعلبك) .

والدليل على ذلك : أنك تفتح ما قبل التاء ، كما تفتح ما قبل الاسم الثاني من الاسمين ، فتقول : (قائمة) ، و (طلحة) ، كما تقول : (حضرموت) ، فتفتح ما قبل الآخر .

وأنك إذا صغرت ما في آخره تاء التأنيث ، فإنك تصغر الصدر ثم تأتي بالتاء ، نحو : (طلحة) ، و (طليحة) ، و (تمرة) ، و (تميرة) ، كما تصغر الصدر من الاسمين المركبين ثم تأتي بالآخر ، نحو : (حضيرموت).

ومما يدل على انفصالها وأن الكلمة تم بنى عليها : أنك تحذفها في التكسير ، فتقول – في تكسير (جفنة) – : (جفان) ، وفي (قصعة) : (قصاع) .

(١) ينظر : المذكر والمؤنث ص٧٥ ، ٧٦ ، والجمل في النحو ص ٢٩١ ، وابن يعيش ٥/٨٨ .

وليست الألف كذلك ، بل تثبت في التكسير ، فتقول - في (حبلى) - : (حبالى) ، وفي (سكرى) : (سكارى) ؛ لأن الكلمة بنيت عليها بناء سائر حروفها ، كما تقول في (جعفر) : (جعافر) ، وفي (زبرج) : (زبارج) .[1]

والتاء أكثر وأظهر دلالة ؛ لأنها لا تلتبس بغيرها ، بخلاف الألف فإنها قد تلتبس بغيرها من ألف الإلحاق والتكسير ، فتحتاج إلى تمييزها .

ولمزية التاء في الدلالة جعلت ظاهرة ، كما في نحو : (تمرة) ، ومقدرة ، كما في نحو : (كتف) .[2]

وتكون متحركة - وتختص بالأسماء - إذا لحقت آخرا ، نحو : (قائمة) ، و (قاعدة) ، ويبدل منها في الوقف هاء .

وتكون ساكنة وتختص بالأفعال الماضية ، والمراد تأنيث الفاعل ؛ لأن الأفعال كلها مذكرة ، وإنما تلحقها علامة التأنيث دلالة على تأنيث الفاعل ، فتقول : (قامت هند) ، و (خرجت فاطمة) .[3]

علة حذف التاء في الجمع ، والسر في حذف الأولى دون الثانية :

إذا أريد جمع ما ختم بتاء تأنيث جمع مؤنث سالم ، حذفت تاؤه في الجمع ؛ إصلاحا للفظ ، حتى لا يجمع بين علامتي تأنيث في لفظ واحد ، فتقول - في جمع (مسلمة) - : (مسلمات) ، ولا تقول : (مسلمتات) .

---

(١) ينظر : ابن يعيش ٥/٩٠ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤/١٧٣٣ ، وراجع تصريف الأسماء ص١٤١ ، والتبيان في تصريف الأسماء ص٩٤

(٣) ينظر : الجمل في النحو ص٢٩٠ ، ومعاني الحروف للرماني ص٤٢ ، وشذا العرف ص٨٥ ، والموسوعة النحوية الصرفية ٣/١١٦ .

وإنما ثبتت التاء في التثنية حين قلت : (مسلمتان) ؛ لفقد العلة المذكورة في الجمع .[1]

قال ابن جني : ((ومن ذلك قولهم - في جمع (تمرة) ، و (بُسْرة) ونحو ذلك - : (تمرات) ، و (بُسرات) ، فكرهوا إقرار التاء ؛ تناكرا لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ واحد ، فحذفت وهي في النية مرادة البتة لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ ؛ لأنها في المعنى مقدرة منوية لا غير ، ألا تراك إذا قلت : (تمرات) لم يعترض شك في أن الواحدة منها (تمرة) ، وهذا واضح .

فالعناية إذا في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ ، إذ المعنى ناطق بالتاء مقتضٍ لها ، حاكم بموضعها)) .[2]

وإنما كان حذف التاء الأولى أولى ؛ لأن في الثانية زيادة معنى ، إذ الأولى تدل على التأنيث فقط ، والثانية تدل على التأنيث والجمع ، وهي حرف الإعراب ، فكان تبقيتها وحذف الأولى أولى .[3]

وقد اختلف العلماء في هذه الألف والتاء ، فقال بعض المتقدمين : التاء للجمع والتأنيث ، ودخلت الألف فارقة بين الجمع والواحد .

وقال قوم : التاء للتأنيث والألف للجمع .

والذي عليه الأكثر : أن الألف والتاء للجمع والتأنيث من غير تفصيل ، والذي يدل على ذلك أمران :

---

(١) راجع : التصريح ٢/٢٩٧ .

(٢) الخصائص ١/٣١٣ ، ٣١٤ .

(٣) ينظر : الإنصاف

أحدهما : إسقاط التاء الأولى التي كانت في الواحد في قولك : (مسلمات) ، فلولا دلالة التاء على التأنيث كدلالتها على الجمع ، لم تسقط التاء الأولى ، لئلا يجمع في كلمة واحدة بين علامتي تأنيث .

والأمر الثاني : أنك لو أسقطت أحدهما ، لم يفهم من الحرف الثاني ما يفهم من مجموعهما من الجمع والتأنيث .[1]

(١) ينظر : ابن يعيش ٥/٩ .

المبحث الرابع

الواو والياء مع تاء الافتعال

يجب في اللغة الفصيحة إبدال التاء من فاء الافتعال ، وفروعه ، إذا كانت واوا ، أو ياء .

وذلك نحو : (اتّصَلَ اتّصالا ، فهو مُتّصِل) ، و (اتّسَرَ اتّسارًا ، فهو مُتّسِر) .

والسر في هذا الإبدال : عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء ؛ لما بينهما من مقاربة المخرج ، ومنافاة الوصف ؛ لأن حرف اللين من المجهور ، والتاء من المهموس .

ولأنهم لو أقروا الفاء ، لتلاعبت بها حركات ما قبلها ؛ طلبا للمجانسة ، فتكون بعد الكسرة ياء ، وبعد الفتحة ألفا ، وبعد الضمة واوا ، فاختاروا لها التاء ؛ لأنها أقرب الزوائد من الضم إلى الواو ، وفيها همس مناسب لين الواو ، ولتوافق التاء بعدها ، فتدغم فيها ، فيقع النطق بهما دفعة واحدة ، ويحصل بذلك نوع تخفيف للفظ .[1]

ومن أهل الحجاز من يترك هذا الإبدال ، فيقول : (ايْتَصَلَ يَأتَصِلُ ، فهو مُوتَصِلٌ) ، و (ايْتَسَرَ يأتسِرُ ، فهو مُوتَسِرٌ) .

وذلك بإبدال الفاء من جنس حركة ما قبلها .

(١) ينظر : ابن يعيش ١٠/٣٦ ، ٣٧ ، والإيجاز التعريف ص١٧٧ - ١٨٠ ، وشرح الشافية للقرء نكر ص١٦٤ ، والأشموني ٤/٣٢٩ ، ٣٣٠ .

والأول أكثر ، ولكثرته كان مقيسا .

وما أصله الهمزة من هذا القبيل ، فإبداله التاء فيه شاذ ، نحو : (اتّزر) ، بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء ، وإدغامها في التاء .

واللغة الفصيحة : (ايتَزَر يأتزِر ايتِزَارًا ، فهو مُوتَزِر) . (١)

وحكي عن البغداديين : أنهم أجازوا الإبدال في ذي الهمزة ، وحكوا من ذلك : (اتَّزَرَ) ، و (اتَّمَنَ) ، و (اتَّهَلَ) ، و (اتَّكَلَ) ، من الإزار ، والأمانة ، والأهل ، والأكل . (٢)

(١) ينظر : ابن يعيش ١٠/٣٧ ، وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٥٤ ، والمنهج الكافية ص ٤٥٤ ، والأشموني ٤/٣٣٠ .

(٢) ينظر : التصريح ٢/٣٩١ .

المبحث الخامس

إبدال تاء الافتعال طاء

إذا بني الافتعال مما فاؤه أحد أحرف الإطباق - وهي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء - وجب إبدال تائه طاء .

وإنما اختيرت الطاء ؛ لكونها من مخرج التاء .

تقول في (افتعل) من (صبر) : (اصطبر) ، وأصله : اصتبر ، قلبت التاء طاء .

ويجوز الإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه ، فتقول : (اصّبر) ، ولا يجوز : اطّبر ؛ لئلا يفوت صفير الصاد . (١)

وقرئ : ﴿ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَصَّلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾ (٢) .

كأنهم لما أرادوا تجانس الصوت وتشاكله ، قلبوا لفظ الحرف الثاني إلى الأول ، وأدغموه فيه ؛ لأنه أبلغ في الموافقة .

وتقول في افتعل من (ضرب) : (اضطرب) ، والأصل : اضترب ، فأبدلت التاء طاء .

ولا تدغم الضاد في الطاء ؛ لأن الضاد حرف مستطيل ، فإدغامه في غيره يفوت استطالته ، وشذ (اطّجع) في (اضطجع) ؛ لذهاب تفشي الضاد بالإدغام .

ويجوز الإدغام بقلب الثاني إلى الأول ، فتقول : (اضّرب) .

(١) ينظر : ابن يعيش ١٠/١٥٠ ، والتصريح ٢/٣٩١ ، والمنهج الكافية ص٥٥٥ ، والأشموني ٤/٣٣١ .

(٢) سورة النساء من الآية ١٢٨ . تنظر القراءة في معاني القرآن للأخفش ٢/٥٩٢ ، والكشاف ١/٥٦٨ ، وقال الأخفش : ((وقال بعضهم : (أن يصْطَلِحَا) ، وهي الجيدة .)) معاني

وتقول في الفعل من (طهر) : (اطّهر) ، والأصل : اطتهر ، أبدلت التاء طاء ، فوجب الإدغام ؛ لاجتماع مثلين أولهما ساكن .

وتقول في الفعل من (ظلم) : (اظّالم) ، والأصل : اظتلم ، أبدلت التاء طاء .

ويجوز في هذا ثلاثة أوجه : (اظتلم) ، بالإظهار على الأصل ، و (اظّلم) بالإدغام ، مع إبدال الأول من جنس الثاني ، و (اظّلم) بالإدغام ، مع إبدال الثاني من جنس الأول .[1]

والسر في إبدال التاء طاء بعد أحرف الإطباق : أن هذه الحروف مستعلية فيها إطباق ، والتاء حرف مهموس غير مستعل ، فكرهوا الإتيان بحرف بعد حرف يضاده ويبائنه ، فأبدلوا من التاء طاء ؛ لأنهما من مخرج واحد .

وفي الطاء إطباق واستعلاء يوافق ما قبلها ، فيتجانس الصوت ويكون العمل من وجه واحد ، فيكون أخف عليهم .[2]

وهذا هو وجه إصلاح اللفظ ، وذلك بتقريب صوت إلى صوت ، في صفته ومخرجه ، طلبا للخفة .

قال ابن جني : " ومن إصلاح اللفظ جميع باب التقريب نحو : اصطبر "[3]

---

(1) انظر : الكتاب (٤/٤٣٥) ، المقتضب (١/٣٢٠) ، (٢/٦٥) ، التعريف ص١٨٣ ، ١٨٤ ، المنصف (١/٣٣٢) ، الممتع الكبير (١/٣٣٢) .

المبحث السادس

إبدال تاء الافتعال دالا

تبدل تاء الافتعال دالا مع الزاي ، والدال ، والذال ، الواقعات قبلها .

فتقول في (الفعل) من (زان) ، و (دان) ، و (ذكر) : (ازدان) ، و (ادّان) ، و (ادكر) .

والأصل : ازتان ، وادتان ، واذتكر ، فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف ؛ لأنها مجهورة والتاء مهموسة ، فأرادوا التقريب بين جرس هذه الأحرف ؛ ليتجانس الصوت ، ويقع العمل من جهة واحدة ، فجيء بحرف يوافق التاء في مخرجه ، ويوافق هذه الأحرف في الجهر ، وهو الدال .

وإذا كانت فاء الافتعال جيما ، قلبت - عند بعضهم - دالا ؛ لاستثقال سلامة التاء ، كقولهم في (اجتمعوا) : اجدمعوا .[1]

والإدغام في نحو : (ادّان) واجب ؛ لاجتماع مثلين أولهما ساكن .

وفي نحو : (ادّكر) فصيح ، والأصل : اذتكر من الذكر ، قلبت التاء دالا ، ثم أدغمت الذال المعجمة فيها ، بعد قلبها إليها على القياس .

وجاء (اذّكر) ، بقلب الثاني إلى الأول ، على خلاف القياس .

وجاء (اذدكر) ، بالإظهار .

وضعف الإدغام في (ازّان) ، والأصل : ازتان ، قلبت التاء دالا ، فصار : ازدان ، وهو الفصيح .

فلما أريد الإدغام ، قلب الثاني إلى الأول - على خلاف القياس - وأدغم فيه ، فقيل : ازّان .

---

(1) انظر : ابن يعيش (١٠/١٤٨) ، ١٥٠ ، والممتع الكبير ص١٨١ ، ١٨٢ ، والمنصف للكتاب ص٥٥٥ ، ٥٥٦ ، والخصائص (٣/٣٣٩) ، ٣٣٣ .

وامتنع فيه الإدغام بقلب الأول إلى الثاني ، فلا يقال : اذّان – على أن الفعل من (زان) – لئلا يفوت الصفير .[1]

وإنما كان الفصيح فيه (ازدان) ؛ لأن الزاي مجهورة والتاء مهموسة ، والدال أخت التاء في المخرج ، وأخت الزاي في الجهر ، فقربوا صوت أحدهما إلى الآخر ، وأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاي ، وهي الدال ، فقالوا : ازدان ، وازدجر ، وازدلف ، وأردوا بذلك تقريب الصوت بعضه من بعض .[2]

قال في الخصائص : ((ومن إصلاح اللفظ باب التقريب ، نحو : ازدان)) .[3]

(١) ينظر : الشامل الكافية ص٥٥٦ .
(٢) ينظر : ابن يعيش ١٠/٤٨ ، ٤٩ .
(٣) الخصائص ١/٣٢٠ – بتصرف .

المبحث السابع

الشاء والسين مع تاء الافتعال

إذا بني الافتعال مما فاؤه تاء – بالمثلثة – نحو : (اثّار) ، فلك فيه ثلاثة أوجه :

الأول – أن يقلب الحرف الأول إلى لفظ الثاني ، فيقال : اثّار . وهو الأفصح والقياس .

الثاني – أن يقلب الحرف الثاني إلى لفظ الأول ، فيقال : (اتّار) . وهو عكس القياس .

وأوجب ابن الحاجب هذين الوجهين .[1]

الثالث – البيان ، وهو الأصل ، فيقال : (اثّار) .

وذهب قوم إلى أن الإدغام في الوجهين الأولين جائز ، لا واجب ، وعليه نص سيبويه ، لكنه أحسن لتقاربهما مخرجا واتحادهما همسا .

قال في الكتاب : ((وإذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرف واحد ، ولم يكن الحرفان منفصلين ، ازداد ثقلا واعتلالا ، كما كان المثلان – إذ لم يكونا منفصلين – أثقل ؛ لأن الحرف لا يفارقه ما يستثقلون ، فمن ذلك قولهم – في مُثْتَرِد – : مُثّرد ؛ لأنهما متقاربان مهموسان ، والبيان حسن ، وبعضهم يقول : مُثْتَرِد ، وهي عربية جيدة . والقياس مُثّرِد ؛ لأن أصل الإدغام أن يدغم الأول في الآخر)) .[2]

(١) ينظر : شرح الشافية لنقره كار ص٢١٥ ، ٢١٦ ، والشامل الكافية ص٥٥٤ .
(٢) الكتاب ٤/٤٦٧ .

وكذلك قلب تاء الافتعال سينا ؛ لتقارب المخرجين ، واتحاد السين والتاء في الهمس ، ومن ذلك قولهم - في استمع ، ومستمع - : (اسّمع) ، و (مسّمع) . (١)

وذكر ابن الحاجب (٢) أن هذا الإدغام شاذ على شاذ ؛ لأن حرف الصفير لا يدغم في غيره ؛ ولأن القياس في إدغام المتقاربين ، قلب الأول إلى الثاني ، وهنا عكس .

ولا يجوز إدغام السين في التاء ، فلا يقال : اتّمع ، ولا مُتّمع ، وإن كانا مهموسين ؛ وذلك لمزية السين على التاء بالصفير ؛ لئلا يذهب صفيرها .

والإظهار هو الحسن ؛ لاختلاف المخرجين . (٣)

---

(١) ينظر : ابن يعيش ١٠/١٤٩ .

(٢) ينظر : شرح الشافية للقره كار ص٢١٦ ، والمنامع الكافية ص٥٥٤ .

(٣) ينظر : ابن يعيش ١٠/١٤٩ ، وشرح الشافية للقره كار ص٢١٦ ، والمنامع الكافية ص٥٥٤ .

المبحث الثامن

المضارعة

المضارعة : (إشراب الصاد شيئا من صوت الزاي ، فيصير الحرف بين بين ، أي : حرفا بين مخرج الصاد ، والزاي ، حتى لا يذهب صوت الصاد بالكلية ، فيذهب الإطباق . (١)

وهذه المضارعة جائزة في الصاد ، فإذا وقعت الصاد وبعدها الدال ، جاز فيها ثلاثة أوجه :

الأول - أن تجعل صادا خالصة ، كما في نحو : (مَصْدَر) ، و (أَصْدَرت) . وهو الأصل والأكثر .

الثاني - أن تبدل الصاد زايا خالصة ، فيقال - في (مصدر) ، و (أصدرت) - : (مَزْدَر) ، و (أَزْدَرْتُ) .

ومنه : (هكذا فَزْدِي أنهْ) (٢) ، في : فَصْدِي أنا . (٣)

قال في الكتاب : ((وسمعنا العرب الفصحاء ، يجعلونها زايا خالصة ، كما جعلوا الإطباق ذاهبا في الإدغام .

وذلك قولك - في التصدير - : التزدير ، وفي الفَصْد : الفَزْد ، وفي أصْدَرت : أَزْدَرْتُ)) . (٤)

---

(١) ينظر : ابن يعيش ١٠/٥٣ ، وشرح الشافية للقره كار ص١٩٧ ، والمنامع الكافية ص٥٢٠ .

(٢) قيل : أول من تكلم به ، كعب بن مامة ، وذلك أنه كان أسروا في غزوة ، فأمرته أم منزله ، أن يقصد لها ناقة ، فنحرها فلامته على نحره إياها .فقال : هكذا فزدي أنه ، يريد : أنه لا يصنع إلا ما يصنع الكرام . ويروى : (هكذا فصدي أنه) ، كما في مجمع الأمثال ٣/٥٦٠ .

(٣) ينظر : ابن يعيش ١٠/٥٣ ، والمنامع الكافية ص٥٢٠ ، ٥٢١ .

وحجة هؤلاء : أن الصاد مطبقة مهموسة رخوة ، وقد جاورت الدال ، وهي مجهورة شديدة ، غير مطبقة ، فلما كان بين جرسيهما هذا التنافي ، نبت الدال عنها بعض نبوّ ، فقربوا بعضها من بعض ، ولم يمكن الإدغام ، ولم يجتزئوا على إبدال الدال ؛ لأنها ليست زائدة كالتاء في (افتعل) ، فأبدلوا من الصاد زايا خالصة ، تناسبت الأصوات ؛ لأن الزاي من مخرج الصاد ، وأختها في الصفير ، وهي تناسب الدال في الجهر ، فتلاءما ، وزال ذلك النبوّ . (١)

ويشترط لإبدال الصاد زايا ، أن تكون الصاد ساكنة ، فإن كانت متحركة ، لم يجز إبدالها زايا - إلا فيما سمع من العرب - لوقوع حركتها فاصلة بينها وبين الدال ، فقويت بالحركة ، فلم تبدل ؛ لأن الحرف لا يبدل إلا بعد إيهاله بالسكون . (٢)

فائدة - لا يضارع بها - ساكنة قبل دال - الزاي ، أي : تقلب حرفا بين الصاد ، والزاي .

ومنه قراءة ﴿ يَصْدُرُونَ ﴾ (٣) ، بإشمام الصاد الزاي .

وإنما لم تبدل زايا خالصة - في هذا الوجه - للمحافظة على الإطباق ؛ فلا يذهب لفظ الصاد بالكلية ، فيذهب ما فيها من الإطباق ، والإطباق فضيلة في الصاد ، فيكون إجحافا بها . (٤)

---

(١) ينظر : الكتاب في تفسير كتاب سيبويه ص٦٩٥ ، وابن يعيش ١٠/٥٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤/٤٧٨ ، وشرح الشافية للفرهود ص١٩٧ ، والمنهج الكافي ص٥٢٠ ، ٥٢١ .

(٣) سورة الناس من الآية ٦ . قال في التيسير : « إذا سكنت الصاد وأتى بعدها دال ، نحو : ﴿ يَصْدُرُونَ ﴾ ، و (أفصد الرمح) ، و (يَصْدُرُ الثمن) ، وما أشبه ذلك ، فأشمها زايا خالصة ، وهي لغة السليك ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف ، وابن عامر » . ينظر التيسير في القراءات العشر ٢/٩ .

(٤) ينظر : الكتاب ٤/٤٧٦ ، ٤٧٨ ، والكتاب في تفسير كتاب سيبويه ص٦٩٥ ، وابن يعيش ١٠/٥٣ ، وشرح الشافية للفرهود ص١٩٧ .

قال في الكتاب : ((فأما الذي يضارع به الحرف الذي من مخرجه ، فالصاد الساكنة . وذلك نحو : (مصْدَر) ، و (أصْدَاغ) ، و (المصْدُور) ؛ لأنهما قد صارتا في كلمة واحدة)) . (١)

وكما ضورع بالصاد ساكنة قبل الدال ، ضورع بها أيضا متحركة ، نحو : (صَدَق) ، و (صَدَر) .

والمضارعة بالصاد متحركة أقل منها في الساكنة ؛ لأنها محمولة عليها .

والبيان في المتحركة أحسن من المضارعة .

وإنما جاز مضارعة الصاد المتحركة ؛ لأن فيها ملاحظة للصاد ، ولم يجز قلبها زايا ؛ لتقوقا بالحركة .

ورعا ضارعوا بها وهي بعيدة ، نحو : (مصادر) ، و ﴿ الصِّرَاط ﴾ (٢) ؛ لأن الطاء كالدال . (٣)

فأشربوا الصاد صوت الزاي ، حتى توافق الطاء في الجهر ؛ لأن الصاد مهموسة ، والطاء والدال مجهورتان ، فبينهن تناف وتنافر ، فأشربوا الصاد صوت الزاي ؛ لأنها أختها في الصفير والمخرج ، وموافقة للطاء والدال في الجهر ، فيتقارب الصوتان ، ولا يختلفان . (٤)

---

(١) الكتاب ٤/٤٧٧ .

(٢) سورة الفاتحة من الآية ٦ . وإشمام الصاد الزاي قراءة حمزة ، وروي عنه بالزاي ، وهي لغة للعرب . وقرأ ابن كثير في رواية القواس : (السراط) و (سراط) بالسين ، وحجته أن السين أصل ، فلا ينتقل عنه . ينظر حجة القراءات ص٨٠ ، وغاية الاختصار ٢/٤٠٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤/٤٧٨ ، والمنهج الكافي ص٥٢٠ ، ٥٢١ .

(٤) ينظر : ابن يعيش ١٠/١٢٧

وقال الأعلم : ((فإذا فصل بين الصاد والدال ، بأكثر من حركة ، لم يلتزم جواز جعلها بين الصاد والزاي ، ولم يستمر ذلك ، ولم يقل إلا في ما سمع ، نحو : (مصادر) ، و(الصراط) ؛ لأن الطاء كالدال ، وقد قلبوها زايا في (الصّراط) ، وذلك نحو مطرد))[1].

ومثل الصاد في المضارعة : الشين ، والجيم ، قالوا : (أشدق) في (أسدق) ، فضارعوا بالشين نحو الزاي ؛ لأنها – وإن لم تكن من مخرج الزاي – استطالت حتى خالطت أعلى الثنيتين ، فقربت من مخرجها ، وهي في الهمس والرخاوة كالصاد ، فجاز أن تضارع بها الزاي ، كما تضارع بالصاد ؛ لأنها من موضع قد قرب من الزاي .

وكذلك الجيم ، قربوها من الزاي ؛ لأنها من مخرج الشين ، فقالوا : (أجدر) في (أجدر) .

ولا يجوز إبدالها زايا خالصة ؛ لأنها ليست من مخرجها .[2]

وقيل : المضارعة في الجيم ، والشين ، قليلة ، لم يأت منها في القرآن ، ولا في فصيح الكلام . والبيان أكثر وأعرف .[3]

ولا تجوز المضارعة بين السين والزاي ؛ لتعذر إشرابها صوت الزاي لاتحادهما في المخرج والصفة .

---

(١) النكت في تفسير سيبويه ص٦٩٥ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ٥٣/١٠ .

(٣) ينظر : شرح الشافية للقرة كلار ص٩٣٠ ، والكتاب ٤٧٨/٤ ، ٤٧٩ ، وابن يعيش ٥٢/١٠ ، وشرح الشافية للقرة كلار ص١٩٧ .

فإذا وقعت السين ساكنة قبل الدال ، أبدلت زايا خالصة – إذا أردت التقريب – نحو : (يَزْدَلُ) ، في (يَسْدَلُ ثوبه) ، إذا أرخاه .

وذلك لأن السين حرف مهموس ، والدال حرف مجهور ، فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف يناقيه ، ولم يمكن الإدغام ، فقربوا أحدهما من الآخر ، فأبدلوا من السين زايا ؛ لأنها من مخرجها ، وأختها في الصفير ، وتوافق الدال في الجهر ، فيتجانس الصوتان . والبيان فيها أحسن .

ولغة بني كلب ، إبدال السين المتحركة – مع القاف خاصة – زايا ، نحو : (زقر) في (سقر) .[1]

---

(١) ينظر : الكتاب ٤٧٨/٤ ، ٤٧٩ ، وابن يعيش ٥٢/١٠ ، وشرح الشافية للقرة كلار ص١٩٧ .

المبحث التاسع

الإعلال بالقلب

الإعلال : تغيير حرف العلة ؛ للتخفيف ، ويجمعه ثلاثة أشياء : القلب ، كما في : (قال) ، والحذف ، كما في : (قلت) ، والإسكان : كما في (تقول) .

وغاية ذلك كله ترجع إلى اللفظ . وأكثر هذه الأنواع : الإعلال بالقلب ، وذلك لكثرة استعمالهم إياه ، وكثرة دخوله في الكلام ، فأثروا إعلاله تخفيفا في الأفعال والأسماء .

وأحرف الإعلال ، هي : الألف ، والواو ، والياء .

وسميت بذلك لما وقع فيها من التغييرات المطردة ، كالقلب ، والحذف ، والإسكان ، فلا تصح ، ولا تبقى على حال عند مجاورتها لما تضادها من الحركة والحرف ، كالعليل المنحرف المزاج ، المتغير ، حالا بحال .[1]

وليست الهمزة من حروف العلة - خلافا لبعضهم - وإن دخلها تغيير ؛ إذ لم يجر فيها ما جرى في حروف العلة ، من الاطراد اللازم في كثير من الأبواب .[2]

وإنما دخلت الهمزة مع حروف العلة في القلب ؛ لأن الهمزة تقارب حروف العلة بكثرة التغيير ، والقلب إحالة ، والإحالة تكون بين الأشياء المتشاكلة المتقاربة .[3]

---

(١) ينظر : ابن يعيش ١٠/٦٤ ، وشرح الشافية للفرة كار ص١٦٢ ، والمناهج الكافية ص٤٥٠ والصبان ٤/٢٨٠ .

(٢) ينظر : المناهج الكافية ص٤٥٠ .

(٣) ينظر : الأشموني مع حاشية الصبان ٤/٢٨٠ .

ووقع الإعلال بالقلب في حروف العلة ، والهمزة ، على النحو التالي :

أولا : قلب الياء والواو ألفا :

قلبت الياء والواو ألفا بشروط ، جعلها بعضهم [1] ثلاثة عشر شرطا .

ومثال ما استوفى هذه الشروط : (قال) ، و (باع) ، و (دار) ، و (ناب) .

والأصل : قَوَلَ ، وبَيَعَ ، ودَوَرَ ، ونَيَبَ ، تحركت الياء والواو ، وانفتح ما قبلهما ، فقلبتا ألفا .

وعلة قلب الياء والواو ألفا ، في نحو هذا : اجتماع الأشباه والأمثال ، وهو مكروه في كلامهم .

وذلك أن الواو تعد بضمتين ، والياء تعد بكسرتين ، وكل من الواو والياء متحركة في نفسها ، وقبلها فتحة ، فاجتمع أربعة أمثال ، واجتماع الأمثال عندهم مكروه ؛ ولذلك وجب الإدغام في نحو : (شدّ) ، و (مدّ) .

فقلبوا الياء ، والواو - هنا - ألفا ؛ لأنه حرف يؤمن معه الحركة ، وسوغ ذلك انفتاح ما قبلهما ، إذ الفتحة بعض الألف ، وأول لها .

وقد أبدلوا من الواو والياء الساكنتين ألفا ، إذا انفتح ما قبلهما ؛ طلبا للخفة .

وذلك قليل غير مطرد ، قالوا في النسب إلى (طيّ) : (طائي) ، والأصل : (طيئيّ) ، فاستثقلوا اجتماع الياءات مع كسرة ، فحذفوا الياء الأولى ، فصار : طيئيا ، كما قالوا : (سيّد) ، و (ميّت) ، في (سيّد) ، و (ميّت) ، ثم أبدلوا من الياء ألفا ، فقالوا : (طائي) ؛ للفتحة قبلها .

والذي حملهم على ذلك ؛ طلب الخفة .

---

(١) ينظر : الأشموني ٤/٣١٤ - ٣١٩ .

وقالوا في النسب إلى (دوّ) [1] ، (داوي) ، قلبوا من الواو الأولى الساكنة ألفا . [2]

ثانيا : قلب الألف والواو والهمزة ، ياء :

ـ الياء حرف مجهور ، مخرجه وسط اللسان ، فلما توسط مخرجه الفم ، وكان فيه من الخفة ما ليس في غيره ، كثر إبداله كثرة ليست لغيره .

واطرد إبدالها من ثلاثة أحرف : الألف ، والواو ، والهمزة . [3]

أما إبدالها من الألف ، ففي مسألتين :

إحداهما : أن ينكسر ما قبلها ، نحو : (قريطيس) ، تصغير (قرطاس) ، و (مفيتيح) ، تصغير (مفتاح) . وكذلك التكسير ، نحو : (قراطيس) ، و (مفاتيح) .

الثانية : أن تقع قبلها ياء التصغير ، نحو : (غزيّل) ، و (غليّم) ، تصغير (غزال) ، و (غلام) . [4]

وإنما وجب قلب الألف ياء – إذا انكسر ما قبلها – لضعفها بسبب مخرجها ، فجرت مجرى المدة المشبعة عن حركة ما قبلها ، فلم يجز أن تخالف حركة ما قبلها مخرجها ، بل ذلك ممتنع مستحيل . [5]

وأما إبدالها من الواو ، ففي عشر مسائل :

---

(١) الأرض المسنوية ، وقيل : أرض ملساء بين مكة ، والبصرة .

(٢) ينظر : ابن يعيش ١٠/١٦ – ١٨ .

(٣) ينظر : ابن يعيش ١٠/٢١ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك ٤/٣٤٣ ، والأشموني ٤/٣٠١ .

(٥) ينظر : ابن يعيش ١٠/٢١ .

إحداها : أن تلي كسرة ، وهي ساكنة مفردة ، نحو : (ميزان) ، و (ميقات) .

الثانية : أن تنطرف بعد كسرة ، نحو : (رضي) ، و (قوي) . والأصل : رَضِو ، وقَوِو ، فقلبت الياء واوا ؛ لكسر ما قبلها ، وكونها آخرا ؛ لأنها بالتأخير تعرض لسكون الوقف ، وإذا سكنت تعذرت سلامتها ، فعوملت بما يقتضيه السكون ، من وجوب إبدالها يا ؛ توصلا إلى الخفة ، وتناسب اللفظ . [1]

الثالثة : أن تقع عينا لمصدر فعل ، أعلت فيه ، وقبلها كسرة ، وبعدها ألف ، نحو : (صيام) ، و (قيام) ، و (انقياد) . والأصل : صِوام ، وقِوام ، وانقِواد ، فقلبت الواو فيهن ياء ؛ لأنها لما أعلت في أفعالها بقلبها ألفا ، واستقل بقاؤها في المصدر صحيحة ، بعد حرف يشبه الياء في المد ، أعلت في المصدر بقلبها ياء ، حملا للمصدر على فعله في الإعلال ؛ ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد . [2]

الرابعة : أن تقع عينا لجمع صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهي في الواحد : إما معلة ، نحو : (دار) ، و (ديار) ، و (ديمة) ، و (ديم) . أو شبيهة بالمعلة – وشرط القلب فيها : أن يكون بعدها في الجمع ألف – نحو : (سوط) ، و (سياط) ، و (حوض) ، و (حياض) .

الخامسة : أن تقع طرفا ، رابعة فصاعدا ، نحو : (أعطيت) ، و (زكيت) ، و (معطيان) ، و (مزكيان) .

---

(١) ينظر : أوضح المسالك ٤/٣٤٣ ، والأشموني ٤/٣٠١ .

(٢) ينظر : التصريح ٢/٣٧٧ ، ٣٨٠ ، والأشموني ٤/٣٠٣ .

وإنما أبدلت - في الفعل الماضي المزيد ، واسم مفعوله - ياء ، وإن لم يكن بعدها كسرة ؛ لأنهم حملوا الماضي على المضارع ، واسم المفعول على اسم الفاعل ؛ لأن كلا من المضارع ، واسم الفاعل ، قبل آخره كسرة . (١)

السادسة - أن تكون لاما لـ (فُعْلَى) ، صفة ، نحو : (الدنيا) ، و (العليا) والأصل : الدنوى ، والعلوى ، قلبت الواو فيهما ياء ؛ لاستثقال الواو والضمة ، وعلامة التأنيث في الصفة ، فخففت لاما بقلبها ياء . (٢)

السابعة : أن تلتقي هي والياء في كلمة ، والسابق منهما ساكن ، متأصل فيهما وسكونا ، فتقلب الواو ياء ، سواء تقدمت الواو ، أو تأخرت ؛ تحصيلا للتخفيف ؛ لأن الواو أثقل من الياء ، وتدغم الياء في الياء .

فمثال ما تقدمت فيه الياء على الواو : (سيّد) ، والأصل : سيود .

ومثال ما تقدمت فيه الواو : (طيّ) ، مصدر (طويت) .

والأصل : طوي ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء .

الثامنة : أن تكون الواو لام (مفعول) الفعل ، الذي ماضيه على (فعِل) بكسر العين ، نحو : (مرضيّ) ، و (مقويّ) .

والأصل : مرضوو ، ومقووّ ، قلبت لامهما ياء ، حملا للاسم على الفعل ، فصار : مرضويا ، ومقوويا ، فاجتمع فيهما الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وأبدلت الضمة كسرة ؛ لتسلم الياء من القلب واوا .

---

(١) ينظر : أوضح المسالك ٤/٣٤٤ ، ٣٤٥ ، والأشموني ٤/٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٢) ينظر : التصريح ٢/٣٨٠ .

التاسعة : أن تكون الواو لام (فُعول) جمعا ، نحو : (عصا) ، و (عُصِيّ) ، والأصل : عُصُوو ، فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع ، فقلبوا الواو الأخيرة ياء ، ثم أعلت الأولى بالقلب ياء والإدغام ، وكسر ما قبل الياء ؛ لتصح .

العاشرة : أن تكون الواو عينا لـ (فُعَل) ، جمعا صحيح اللام ، نحو : (صُمّ) ، و (لُيَم) ، جمعي : (صائم) ، و (نائم) .

والأصل : صُوَّم ، ونُوَّم ، فاجتمع في الجمع واوان وضمة ، فكان كاجتماع ثلاث واوات ، مع ثقل الجمع ، فعدل إلى التخفيف بقلب الواوين ياءين ؛ لأنهما أخف من الواوين .

والأكثر التصحيح على الأصل ، تقول : (صُوَّم) ، و (نُوَّم) . (١)

وأما إبدال الياء من الهمزة ، ففي نحو : (خطايا) جمع (خطيئة) ، و (قضايا) جمع (قضية) ، و (مطايا) جمع (مطية) ، وذلك كله للتخفيف . (٢)

ثالثا : قلب الياء ، والألف ، والهمزة ، واوا :

أما إبدالها من الألف ، ففي مسألة واحدة : هي : أن ينضم ما قبلها ، نحو : (بويع) ، و (ضورب) ، مبنيين للمفعول .

والأصل - قبل البناء - : بايع ، وضارب ، فلما بنيا للمفعول ضم أولهما ، فتعذر إبقاء الألف بعد ضمة ؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، فقلبت الألف واوا ؛ لمجانسة حركة ما قبلها . (٣)

---

(١) ينظر : أوضح المسالك ٤/٣٤٦ - ٣٤٨ .

(٢) ينظر : الأشموني ٤/٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٣) ينظر : التصريح ٢/٣٨٣ ، والأشموني ٤/٣٠٦ .

وأما إبدالها من الياء ، ففي أربع مسائل :

إحداها : أن تكون الياء ساكنة مفردة ، في غير جمع ، نحو : (مسوقن) ، و (موسر) .

وأما إذا كانت الياء في جمع ، كما في (هِيم) جمع (أهيم) ، قلبت الضمة كسرة ، لتصح الياء .

والأصل : هُيم - بضم الهاء - لأنه نظير (حمر) جمع (أحمر) ، أو (حمراء) ، فخفف بإبدال فائه كسرة ؛ لتصح الياء .

وإنما لم تبدل ياؤه ، كما فعل في المفرد ؛ لأن الجمع أثقل من المفرد ، والواو أثقل من الياء ، فكان بجمع ثقلان .[1]

الثانية : أن تقع الياء بعد ضمة ، وهي إما لام فعل ، كـ (نَهُو الرجل) ، و (قَضُو) ، بمعنى : ما أتاه ، أي : ما أغفله ، وما أقضاه .

والأصل : نَهِي ، وقَضِي ، من (نهيت) ، و (قضيت) ، فأبدلت الياء فيهما واو ؛ لوقوعها بعد ضمة .

وكذلك لو كانت الياء لام اسم ، مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها ، كأن تبني من الرمي مثل : (مَقْدُرَة) ، فتقول : (مَرْمُوة) .

والأصل : مرميّة ، أبدلت الياء واوا ؛ لوقوعها بعد ضمة .

وكذلك لو كانت الياء لام اسم ، مختوم بالألف والنون ، كأن تبني من الرمي على وزن (سُبْحان) ، فتقول : (رَمُوان) .

الثالثة : أن تكون الياء لاما لـ (فَعْلَى) ، اسما ، لا صفة ، نحو : (تقوى) ، و (فتوى) .

---

(١) ينظر : الأشموني ٤/٣٠٦ ، ٣٠٧ .

والأصل : تقيا ، وفتيا ، أبدلت الياء فيهما واوا ؛ فرقا بين الاسم والصفة .

وخصوا الاسم بالإعلال ؛ لأنه أخف من الصفة ، فكان أحمل للثقل .

الرابعة : أن تكون الياء عينا لـ (فُعْلَى) ، اسما ، كـ (طُوبى) ، أو صفة جارية مجرى الاسم ، نحو : (الكوس) ، أنثى الـ (أكيس) .

فإن كان (فُعْلى) صفة محضة ، وجب قلب ضمته كسرة ؛ لتسلم الياء من القلب واوا ، فرقا بين الصفة والاسم ، نحو : (ضِيزى) .

والأصل : ضُيزى ، بضم أولها ، فأبدلت الضمة كسرة ؛ لتصح الياء على حد قولهم في جمع (أبيض) : بيض .[1]

وأما إبدال الواو من الهمزة ، ففي نحو : (هَرَاوَى) ، جمع (هِرَاوَة) .

والأصل : هراثو ، بقلب ألف (هراوة) همزة ، ثم هراثي ، بقلب الواو ياء ؛ لتطرفها بعد كسرة ، ثم خففت بالفتح فصار : هراءي ، ثم قلبت الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : هراءا ، فكرهوا ألفين بينهما همزة ، والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات ، فأبدلوا الهمزة واوا ؛ طلبا للتشاكل ؛ لأن الواو ظهرت في واحده رابعة بعد ألف ، فقصد تشاكل الجمع وواحده ، فصار : هراوى .[2]

رابعا - قلب الواو ، والياء ، والألف ، همزة :

تبدل الهمزة من الواو ، والياء ، في أربع مسائل :

إحداها : أن تنطرف إحداهما بعد ألف زائدة ، نحو : (سماء) ، و (بناء) .

---

(١) ينظر : التصريح ٢/٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(٢) ينظر : الأشموني ٤/٢٩٢ ، ٢٩٣ .

واختلف في هذا الإبدال ، فقيل : أبدلت الياء ، والواو ، همزة ، وقيل : قلبت الواو والياء ألفا ، حملا على باب (عصا) ، و (رحى) ، لتحركها بعد فتحة ، إذ لا حاجز بينهما سوى الألف ، فالتقى ساكنان ، فقلبت الألف الثانية همزة ؛ لأن الألف من الجوف ، والهمزة من أقصى الحلق ، فهما متقاربان .

وتشاركهما في ذلك الألف ، نحو : (حمراء) .

الثانية : أن تقع الواو أو الياء ، عينا لاسم فاعل ، أعلت في فعله ، نحو : (قائل) ، و (بائع) .

الثالثة : أن تقع إحداهما بعد ألف (مفاعل) ، وقد كانت مدة زائدة في الواحد ، نحو : (عجوز) و (عجائز) ، و (صحيفة) و (صحائف) ، وتشاركهما في ذلك الألف ، نحو : (قلادة) و (قلائد) ، و (رسالة) و (رسائل) .

الرابعة : أن تقع الواو أو الياء ، ثاني حرفين لينين ، بينهما ألف (مفاعل) ، سواء كان اللينان ياءين ، نحو : (نيائف) جمع (نيف) ، أو واوين ، نحو : (أوائل) جمع (أول) ، أو مختلفين ، نحو : (سيائد) ، جمع (سيد) .[1]

وإذا اجتمع واوان ، وكانت الأولى : مصدرة في أول الكلمة ، والثانية : إما متحركة ، أو ساكنة متأصلة الواوية ، أبدلت الواو الأولى همزة وجوبا ، نحو : (أواصل) جمع (واصلة) ، والأصل : وواصل .

والصورة الثانية : نحو : (الأولى) ، أنثى (الأول) ، وأصلها : وول .

وإنما وجب قلب الواو همزة ، لأمرين :

---

(١) ينظر : أوضح المسالك ٤/٣٣٣ ، ٣٣٤ ، والأشموني ٤/٢٨٦ .

أحدهما : أن التضعيف في أول الكلمة قليل ، وإنما جاء منه أحرف معلومة ، نحو : (ددن) ، فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في أول الكلمة ، امتنع في الواو لثقلها .

والثاني : أنهم لما كانوا يجيزون البدل في (وجوه) ونحوه ، وهي واو مفردة ؛ لأجل أنها بالضمة كالواوين ، كانوا خلقاء أن يلتزموا الإبدال إذا وجد الواوان ؛ لأن الواوين أثقل من واو وضمة .[1]

---

(١) ينظر : التصريح ٢/٣٧٠ ، والأشموني ٤/٢٩٤ ، ٢٩٥ .

المبحث العاشر

الإعلال بالنقل

هو نقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله ؛ لاستثقال الحركة على حرف العلة .

ويجب بعد النقل بقاء المعتل ، إن جانس الحركة المنقولة نحو : (يقول) ، و (يبيع) .

وإن لم يجانسها ، قلب حرفا يجانسها نحو : (يخاف) ، و (يُخيف)

ولهذا النقل شروط ، هي :

١- أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحا ، فلا ينقل في نحو : (قاول) ، و (بايع) ؛ لأن الألف لا تقبل الحركة ، ولا في نحو : (عوَق) ، و (بيَن) ؛ لأنه يؤدي إلى التباس مثال بمثال ، حيث يصير بعد النقل والحذف : عاق ، وبان ، وعوق ، وبين .

٢- ألا يكون الفعل فعل تعجب ، نحو : (ما أقومه) ، و (ما أبينه) ؛ لأنهم حملوه على نظيره من الأسماء – في الوزن والدلالة على المزية – وهو (أفعل) التفضيل .

٣- ألا يكون من المضاعف اللام ، نحو : (ابيضّ) ، و (اسودّ) ؛ لئلا يلتبس مثال بمثال ، حيث يصير بعد الإعلال والحذف (باضّ) ، و (سادّ) ؛ فيظن أنه فاعل من البضاضة ، وهي نعومة البشرة ، وكذلك يلتبس (اسودّ) بـ (سادّ) ، من السد .

٤- ألا يكون من المعتل اللام ، نحو : (أهوى) ، و (أحيا) ؛ لئلا يتوالى فيه

إعلالان : إعلال العين ، وإعلال اللام .

٥- ألا يكون موافقا لـ (فَعِل) بمعنى (افعلّ) ، نحو : (يعور) و (يصيد) ، مضارعا : (عور) ، و (صيد) .

وكذلك ما تصرف منه ، نحو : (أعوره الله) .[1]

ويتحقق الإعلال بالنقل في أربع مسائل :

إحداها : أن يكون الحرف المعتل عينا ، نحو : (يقول) ، و (يبيع) ، والأصل : يَقْوُل ، مثل : (يَنْصُر ، ويَبْيِع) ، مثل (يَضْرِب) ، استثقلت الضمة على الواو ، والكسرة على الياء ، فنقلتا إلى الساكن الصحيح قبلهما ، وهو القاف والباء ، وبقيت الواو والياء على حالهما ؛ لأنهما جانسا الحركة المنقولة منهما ، إذ الواو تجانس الضمة ، والياء تجانس الكسرة.

فإن لم يجانس حرف العلة الحركة المنقولة ، قلب حرفا يجانسها ، نحو : (يخاف) ، و (يُخيف) ، مضارعا : (خاف) ، و (أخاف) .

والأصل : يَخْوَف ، مثل : (يذهب) ، و (يُخوِف) ، مثل : (يُكْرِم) ، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلهما ، فانقلبت الواو في (يخوف) ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وانقلبت في (يُخوِف) ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها .[2]

الثانية : الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته ، أو في زيادته دون وزنه .

فالذي أشبه المضارع في وزنه ، دون زيادته ، يشترط فيه أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤/٢١٣٨ – ٢١٤٠ ، والأشموني ٤/٣٢٠ ، ٣٢١ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ١٠/٦٦ ، والتصريح ٢/٣٩٣ .

وذلك نحو : (مقام) ، فإنه موافق للفعل في وزنه فقط ، وفيه زيادة تنبيه على أنه ليس من قبيل الأفعال ، وهي الميم .

وأصله : مَقْوَم، على مثال :" مذهب "، فنقلوا حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، وقلبوها ألفا ؛ لتحركها الأصلي وانفتاح ما قبلها الآن .

والذي أشبه المضارع في الزيادة دون الوزن ، كأن تبني من (البيع) ، أو من القول ، اسما على مثال : (تِخْلِئ) بكسر التاء واللام ، وسكون الخاء ، وهمزة بعد اللام .

فإنك تقول – بعد الإعلال – : (تِبِيعٌ) ، بكسرتين متواليتين ، بعدهما ياء ساكنة .

وأصله : تِبْيِع ، نقلت كسرة الياء إلى الباء ، فإعلاله بالنقل فقط .

وتقول – في الذي بنيته من القول – : (تِقِيلٌ) ، بكسرتين متواليتين ، بعدهما ياء ساكنة ، منقلبة عن واو .

وأصله : تِقْوِل ، بكسر أوله وثالثه ، وسكون ثانيه ، فنقلت كسرة الواو إلى القاف ، وقلبت الواو ياء ؛ لسكونها بعد الكسرة ، فإعلال هذا بالنقل والقلب .

فإن أشبه الاسمُ الفعلَ المضارع في الوزن والزيادة معا ، وجب التصحيح ؛ ليمتاز عن الفعل ، نحو : (أبيض) ، و (أسْوَد) ، فإنهما أشبها (أكرم) في الوزن وزيادة الهمزة .

وإنما وجب التصحيح في نحو هذا ؛ للإلباس ، إذ كان يقال : (أباض ، وأساد) ، فيلتبسان بالفعل .

وأما نحو : (يزيد) ، فمنقول من الفعلية إلى العلمية ، بعد أن أعل .

وإن باين الاسم الفعل المضارع في الوزن والزيادة معا ، وجب التصحيح أيضا .

وذلك نحو : (مِخْيَط) ، فإنه مباين للفعل في كسر أوله ، وزيادة الميم .[1]

وذهب ابن مالك[2] : إلى أن (مخيط) حقه الإعلال ؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء ، وهو مشبه للفعل في لغة من كسر حرف المضارعة ، ولكنه حمل على (مخياط) ؛ لشبهه به لفظا ومعنى ، كما حمل (عَوِرَ) على (أعور) .

المسألة الثالثة : المصدر الموازن لـ (إفعال) ، و (استفعال) ، فإنه يحمل على فعله في الإعلال ، نحو : (إقامة) ، و (استقامة) .

وأصلهما : إقْوَام ، واسْتِقْوَام ، فنقلت فتحة الواو إلى القاف ، ثم قلبت الواو ألفا ؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها ، فالتقى ألفان : بدل العين ، وألف المصدر ، فوجب حذف إحداهما ، وعوض عن المحذوفة التاء ، فقيل : (إقامة) ، و (استقامة) .[3]

والخلاف فيما حذف من الألفين ، مشهور بين العلماء ، ولا داعي لذكره هنا .

المسألة الرابعة : اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين ، نحو : (مقول) ، و (مبيع) .

وأصل : (مقول) : مَقْوُول ، نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان ، وهما الواوان ، فوجب حذف إحداهما ، فصار (مقول) .

---

(١) ينظر: ابن يعيش ٦٧/١٠ ، والتصريح ٣٩٣/٢ ، ٣٩٤ ، والأشموني ٣٢١/٤ ، ٣٢٢ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢١٤١/٤ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢١٤١/٤ ، ٢١٤٢ ، والتصريح ٣٩٤/٢ ، والأشموني ٣٢٢/٤ ، ٣٢٣ .

وأصل (مبع) : مَبْوع ، نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان ، فحذفت واو (مفعول) - على مذهب سيبويه - ثم كسرت قبل الياء ؛ لئلا تنقلب واوا ، فيلتبس بالواوي .

أو حذفت الياء - على مذهب الأخفش - ثم قلب الضمة كسرة ، لتنقلب الواو ياء ؛ لئلا يلتبس بالواوي .[1]

(١) ينظر : ابن يعيش ١٠/٦٦ ، ٦٧ ، والتصريح ٢/٣٩٥ ، والمناهج الكافية ص٤٨١ ، والأشموني ٤/٣٢٤ .

المبحث الحادي عشر

الإعلال بالحذف

يتحقق الإعلال بالحذف المقيس في ثلاث مسائل :

إحداها : تتعلق بفاء الفعل ، وذلك إذا كان الفعل ثلاثيا ، واوي الفاء ، مفتوح العين في الماضي ، مكسورها في المضارع ، فإن فاءه تحذف في المضارع ذي الياء ، نحو : (وعد) (يعد) .

والأصل : يَوْعِد ، فحذفت الواو استثقالا ؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة .

وحمل على ذي الياء أخواته ، نحو : (أعد) ، و (نعد) ، و (تعد) .

وكذلك الأمر ، نحو : (عد) ، والمصدر الكائن على (فِعْلة) ، نحو (عدة) .

وأصل (عدة) : وِعْد ، بكسر الواو ، وسكون العين ، فحذفت فاؤه حملا على المضارع ، وحركت عينه بحركة الفاء ، وهي الكسرة ؛ ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها ، وعوض منها تاء التأنيث .[1]

وقال ابن يعيش : (واعلم أن إعلال نحو : (عدة) ، و (زنة) ، إنما هو بنقل كسرة الفاء - التي هي الواو - إلى العين ، فلما سكنت الواو ، ولم يمكن الابتداء بالساكن ، ألزموها الحذف ؛ لأنهم لو جاءوا بهمزة الوصل مكسورة ، أدى ذلك إلى قلب الواو ياء ؛ لانكسار ما قبلها وسكونها ، فكانوا يقولون : إيعِد ، بياء بين كسرتين ، وذلك مستثقل ؛ فصاروا إلى الحذف .

فإذًا القصد الإعلال بنقل الحركة ، والحذف وقع تبعا .

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤/٢١٦٣ ، ٢١٦٤ ، والتصريح ٢/٣٩٦ ، والأشموني ٤/٣٤٠ .

وقيل : لما وجب إعلال (عدة) ، و (زنة) ، كان القصد حذف الواو ، كالفعل ، فنقلوا كسرة الواو إلى العين ؛ لئلا تحذف في المصدر واو متحركة ، فيزيد الاسم على الفعل في الإعلال ، والاسم فرع على الفعل في ذلك ، فإذا لم ينحط عن درجة الفعل ، فساويه ، فأما أن يفوقه ، فلا .

وفي الجملة : أنه إعلال اختص بـ (فِعلة) ، ولزمت تاء التأنيث كالعوض من المحذوف)) .[1]

وحذف الواو من هذا الفعل ، مشروط بشروط :

أولها : أن تكون الياء مفتوحة ، فلا تحذف في نحو : (يُوعد) مضارع (أوعد) .

ثانيها : أن تكون عين الفعل مكسورة ، فإن كانت مفتوحة نحو : (يَوجَل) ، أو مضمومة نحو : (يَوضُؤ) ، لم تحذف .

وأما حذف الواو من نحو : (يضع) ، و (يهب) ، فللكسر المقدر ؛ لأن الأصل فيها كسر العين ، ولكن فتحت لأجل حرف الحلق تخفيفا ، فالكسر فيها مقدر .

ثالثها : أن يكون ذلك في فعل ، فلو كان في اسم ، لم تحذف الواو ، فتقول في مثال (يقطين) من (وعد) : (يَوعِيد) ، بتصحيح الواو ، وإن كانت واقعة بين ياء وكسرة ؛ لأنها في اسم غير جار على فعل ، ولا شبهه ، والتصحيح أولى بالأسماء من الإعلال .

ويشترط لحذف الواو من نحو : (فِعلَة) شرطان :

أحدهما : أن تكون مصدر ، نحو : (عدة) ، فلو كانت غير مصدر ، لم تحذف واوها .

---

(١) ابن يعيش ٦١/١٠ ، ٦٢ .

وشذ من الأسماء (حشة) ، للأرض الموحشة ، ومن الصفات : (لِدة) ، بمعنى : تِرْب ، وهو من ساواك سنا .

ثانيهما : ألا تكون لبيان الهيئة ، نحو : (الوعدة) ، و(الوِقفة) ، المقصود بهما الهيئة .[1]

المسألة الثانية – من مسائل الإعلال بالحذف – تتعلق بالحرف الزائد :

فإذا كان الفعل على وزن (أفعل) ، اطرد حذف همزة مضارعه ، واسمي فاعله ومفعوله .

وذلك نحو : (أكرم) ، و (يُكرم) ، و (مُكرِم) ، و (مُكرَم) .

والأصل : أأكرم ، ويؤكرم ، ومؤكرِم ، ومُؤكرَم .

والسر في حذف الهمزة من المضارع : هو الهروب من اجتماع همزتين في كلمة واحدة ، همزة النقل ، وهمزة المتكلم ، التي من حروف المضارعة .

وحمل على ذي الهمزة أخواته ، واسما الفاعل والمفعول .[2]

المسألة الثالثة : تتعلق بعين الفعل .

فإذا كان الفعل ثلاثيا ، مكسور العين ، وعينه ولامه من جنس واحد ، نحو : (ظَلّ) ، فإنه يستعمل – في حال إسناده إلى الضمير المتحرك – على ثلاثة أوجه :

الأول : أن يستعمل تاما ، نحو : (ظَلِلت) .

---

(١) ينظر : التصريح ٣٩٩/٢ ، والأشموني ٣٤١/٤ ، ٣٤٢ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢١٦٦/٤ ، والأشموني ٣٤٣/٤ .

الثاني : أن نحذف لامه ،وننقل حركة عينه إلى الفاء ، فتقول : (ظِلْت) ، بحذف اللام ، وكسر الفاء ؛ لأنه لما نقل حركة اللام إلى الظاء ، وحذفت اللام ، بقيت الظاء مكسورة .

الثالث : أن نحذف لامه بحركتها ، فلا تنقل حركة عينه ، فتقول : (ظَلْت) ، بفتح الفاء ؛ لأنه لما حذفت اللام ، بقيت الفاء مفتوحة .

واختصت اللام الأولى بالحذف ؛ لأنها لا تدغم ، ولأنهم لو حذفوا الثانية ؛ لاحتاجوا إلى تسكين الأولى ، لأجل تاء الفاعل ، فيؤدي ذلك إلى كثرة التغييرات .

وقيل : المحذوف اللام الثانية ؛ لأن النقل إنما يحصل عندها .[1]

واختلف في الحذف من نحو : (ظللت) ، فقيل : مطرد في كل فعل مضارع مكسور العين . وقيل : غير مطرد .

وصرح سيبويه[2] بشذوذه ، وأنه لم يرد إلا في لفظتين من الثلاثي ، وهما : (ظَلْت) ، و (مَسْت) ، وفي لفظ ثالث من الزوائد على الثلاثة ، وهو : (أَحَسْت) في (أحسست) .

وإن كان الفعل - المضعف المكسور العين في المضارع - مضارعا ، أو أمرا ، واتصل بنون النسوة ، جاز فيه الإتمام ، وحذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء .

فتقول في نحو (قَرَّ) : (يَقْرِرْنَ) ، و (اقْرِرْنَ) ، بالإتمام .

و (يَقِرْنَ) ، و (قِرْنَ) ، بحذف العين ونقل حركتها إلى الفاء .[3]

---

(١) ينظر : ابن يعيش ١٠/١٥٣ ، ١٥٤ ، والتصريح ٢/٣٩٧ ، والمنامح الكافية ص٥٦٠ ، ٥٩١ ، والأشموني ٤/٣٤٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤/٤٢١ ، ٤٢٢ .

(٣) ينظر : التصريح ٢/٣٩٧ ، والأشموني ٤/٣٤٤ .

وإن كانت العين مفتوحة ، فالحذف قليل ، ولا يقاس على ما ورد منه .

وقد حمل بعض العلماء على ذلك قراءة نافع ، وعاصم : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾[1] ، فجعله من (قَرِرت بالمكان أَقَرّ به) ، بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المضارع ، فلما أمر منه اجتمع مثلان ، أولهما مفتوح ، ففعل فيه من حذف عينه ما فعل بـ (أحسست) .

والمشهور (قَرَرْت في المكان) ، بالفتح ، (أَقِرّ) ، بالكسر .

وأما عكسه - وهو (قَرِرت) ، بالكسر ، (أَقَرّ) ، بالفتح - ففي (قَرِرت عينا) ، بالكسر ، (أقرّ) بالفتح .

وذهب بعضهم ، إلى أن (قَرْنَ) على قراءة الفتح ، أمر من (قار يقار) ، على زنة (خاف يخاف) .

وعلى قراءة الكسر ، أمر من (الوقار) ، يقال : (وَقَرَ يَقِرّ) ، فيكون (قِرْن) محذوف الفاء مثل (عِدْنَ) .[2]

وأجاز ابن مالك[3] ، إلحاق المضموم العين بالمكسور ، فأجاز أن يقال في (اغْضُضْنَ) : (غُضْنَ) ، قياسا على (قِرْن) .

واحتج لذلك : بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور .

وإن كان فك المفتوح قد فَرّ منه إلى الحذف ، في (قَرْنَ) ، المفتوح القاف ، ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز . قال : ((ولم أره منقولا))[4]

---

(١) سورة الأحزاب من الآية ٣٣ . وقرأ الباقون : (وقِرْنَ) بكسر القاف . ينظر : حجة القراءات ص٥٧٧ ، وغاية الاختصار ٢/٦٢٠ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤/٢١٧٠ ، ٢١٧١ ، والتصريح ٢/٣٩٧ ، والمنامح الكافية ص٥٦١ ، والأشموني ٤/٣٤٤ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤/٢١٧١ .

(٤) المرجع السابق ٤/٢١٧١ .

المبحث الثاني عشر

إدغام المتقاربين

الإدغام لغة : إدخال شيء في شيء ، ومنه إدغام اللجام في فم الدواب ، أي : إدخاله في فيها .

واصطلاحا : إيصال حرف ساكن بحرف متحرك ، بحيث يصيران كالحرف الواحد ، يرتفع عنهما اللسان ارتفاعة واحدة .

ووجهه : تفاوت لهجات العرب في الإظهار والإدغام .

فمن أخذ بالإظهار ، تعلل بأنه الأصل .

ومن أخذ بالإدغام ، تعلل بطلب التخفيف ؛ لثقل التكرير عليهم ، والعودة إلى الحرف بعد النطق به ، فحاولوا التخفيف بإدغام أحد الحرفين في الآخر ؛ ليرفعوا اللسان بالحرفين رفعة واحدة .[1]

طريقة إدغام المتقاربين :

التقارب الذي يقع الإدغام بسببه ، قد يكون في المخرج والصفة ، كقوله تعالى : ﴿ وإذْ قالَ ربُّكَ ﴾ .[2]

وقد يكون في المخرج دون الصفة ، كقوله تعالى : ﴿ غدَةَ سِنِينَ ﴾ .[3]

وقد يكون في الصفة دون المخرج ، كقوله – تعالى – : ﴿ واشتعل الرَّأسُ شيبًا ﴾ .[4]

---

(١) ينظر : ابن يعيش ١٢١/١٠ ، وشرح الشافية لشذور كار ص١٩٧ ، والقواعد المقررة لابن قبه القري ص١٨٤ ، ١٨٧ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٣٠ .

(٣) سورة المؤمنون من الآية ١١٢ .

(٤) سورة مريم من الآية ٤ .

ومهما كان التقارب بين الحرفين ، فلا يتم الإدغام فيهما ، إلا بعد أن يصيرا مثلين .

وذلك بأن يسكن الأول منهما – إن كان متحركا – ويقلب إلى لفظ الثاني ، ثم يدغم فيه ، كما في قوله تعالى : ﴿ بيَّتَ طَّائِفَةٌ ﴾ [1] ، وقوله – تعالى – : ﴿ والصَّافَّات صَفًّا . فالزَّاجِرَات زَجْرًا . فالتَّالِيَات ذِكْرًا . ﴾ [2] .

فإذا أردت إدغام المتقاربين ، من غير قلب لفظ الأول إلى الثاني ، استحال الأمر ؛ لأن الإدغام أن تجعل الحرفين كحرف واحد ، يرتفع اللسان لهما رفعة واحدة ، وذلك لا يتأتى مع اختلاف الحرفين ، وإن تقارب مخرجاهما ، فهما مختلفان في الحقيقة ، فيستحيل أن يقع عليهما اللسان رفعة واحدة ، فلذلك وجب قلب لفظ الأول إلى الثاني .

وإن كان أحد المتقاربين ساكنا في أصله – مثل لام المعرفة – قلب من جنس الحرف الثاني ، وأدغم فيه ، نحو : (الرَّجل) ، و (الذَّاهب) ، و (الشَّمس) .

وذلك لأن لام المعرفة – في اللفظ – من لفظ الحرف الذي بعدها ، وهي لام في الخط .

ويلزم إدغامها في ثلاثة عشر حرفا ، وهي : التاء ، والثاء ، والدال ، والذال ، والسين ، والشين ، والراء ، والزاي ، والطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد ، والنون .

---

(١) سورة النساء من الآية ٨١ .

(٢) سورة الصافات ، الآيات : ١ ، ٢ ، ٣ ، والإدغام في ذلك لأبي عمرو ، ورواقه بخلوب . ينظر : غاية الاختصار : ١٩٣/١ .

وذلك للمقاربة بينها وبين هذه الحروف في المخرج ؛ ولكثرة دوران لام المعرفة في الكلام ؛ ولأنها كبعض حروف الاسم الذي اتصلت به . (١)

وإن كانت اللام غير معرفة ، نحو لام (هل) ، و (بل) ، فإدغامها في تلك الحروف جائز ، ويتفاوت جوازه إلى حسن ، وهو إدغامها في الراء ، نحو : (هل رأيت) ، وإلى قبيح ، وهو إدغامها في النون ، نحو : (هل نخرج) ، وإلى وسط ، وهو إدغامها في البواقي . (٢)

والقياس قلب الحرف الأول ، إلى لفظ الثاني - كما مر في الأمثلة - لأن تغيير الساكن أولى ، إلا لعارض يمنع القياس ، فحينئذ يقلب الثاني إلى لفظ الأول .

وذلك كما في نحو : (اذْتَعَدا) ، و (اذْتَاذه) ، والأصل : اذتعد عودا (٣) ، واذتاذ هذه ، فقلب الثاني منهما - وإن لزم منه خلاف القياس - لأنه أدخل مخرجا ، وكلما كان الحرف أدخل مخرجا ، كان أثقل .

ومن ثم لم يقولوا : اذتعدا ، ولا : اذتَهَده ، بقلب الأول إلى الثاني ؛ لئلا يلزم منه إدغام الأسهل في الأثقل . (٤)

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤٥٧/ ، وابن يعيش ١٣١/١ ، والتعليقة لابن النحاس ١٠٦٩/٢ ، ١٠٧٠ ، والقواعد المقررة ص١٩٧ ، ١٩٨ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٤٠/١٠ .

(٣) العرد من أولاد المعز ، هو : ما رعى وقوي ، وأتى عليه حول . وقيل : الجذي الذي استكرش . وقيل : الذي بلغ السفاد . ينظر اللسان (عتد) .

(٤) ينظر : شرح الشافية لفقره كار ص٢١٢ ، والمناهج الكافية ص٥٤٧ .

ولا يدغم من المتقارب ما يؤدي إلى لبس ، بتركيب آخر ، نحو : (أمْلة) ، فلا يقال فيها : أمّلة ؛ لأنها لو أدغمت ؛ لأوهم أنها مما ضعف فاؤه وعينه ، إذ لا يُدرى هل الأصل : أملة ، أو أملة ؟ لأن كلاهما وزنه (فعلة) . (١)

بخلاف قولهم : (امّحى) - في : (امْحَى) - لأنه لا يؤدي إلى اللبس ، لعدم (افْتَعَل) و (لا افْعَل) ، في أبنيتهم . (٢)

وعلى هذا فقولهم : (ودّ) في (وِتد) - الذي مثل به ابن جني (٣) ، إصلاحا للفظ - فيه نظر .

فقد ذكر كثير من العلماء ، أن الإدغام في (وتد) ، شاذ ؛ لأنه يؤدي إلى اللبس بتركيب آخر ، إذ لو قيل : (ودّ) ، لم يُدر ، أهما دالان ، أم تاء ، ودال ؟

و (ودّ) بالإدغام في (وِتد) - بالتحريك ، وقيل : بالإسكان - لغة بني تميم . (٤)

قال في الكتاب - في باب ما كان شاذا ، مما خففوا على ألسنتهم ، وليس بمطرد - : ((ومن ذلك قولهم : (وَدّ) ، وإنما أصله : (وَتِدّ) ، وهي الحجازية الجيدة . ولكن بني تميم أسكنوا التاء ، كما قالوا : في فَخِذ : فَخْذ ، فأدغموا . ولم يكن هذا مطرد ؛ لما ذكرت لك من الالتباس ، حتى تجشموا : وَطْدًا ، ووَتْدًا ، وكان الأجود عندهم : تِدَةً ، وطِدَةً ، إذ كانوا يتجشمون البيان)) . (٥)

---

(١) ينظر : الهمع ٢٣١/٢ .

(٢) ينظر : شرح الشافية لفقره كار ص٢١٠ ، ٢١١ ، والمناهج الكافية ص٥٤٤ .

(٣) ينظر : الخصائص ٣٢٠/١ .

(٤) ينظر : شرح الشافية لفقره كار ص٢١٠ ، ٢١١ ، والمناهج الكافية ص٥٤٤ ، ٥٤٥ .

(٥) الكتاب ٤٨٢/٤ .

المبحث الثالث عشر

إدغام تاء (تفعّل) ، و (تفاعل)

تدغم تاء (تفعّل ، وتفاعل) في ثمانية أحرف - غير التاء - لأن مخارجها طرف اللسان ، وشيء من الثنايا ، كالتاء ، وهذه الأحرف هي : التاء ، والدال ، والذال ، والزاي ، والسين ، والصاد ، والطاء ، والظاء .

فإذا وقع شيء من هذه الأحرف بعد التاء ، وآثرت الإدغام ، أدغمت التاء فيما بعدها ، وذلك بعد قلبها إلى لفظ الحرف الذي بعدها ، وتستغني بهمزة الوصل ابتداء ؛ لأن الابتداء بالساكن متعذر ، فتقول : (اطّيّروا) ، و (ازّيّنوا) ، و (اثّاقلوا) ، و (اداّرؤا) ، و (اذّكروا) ، و (اسّمعوا) ، و (اصّابروا) ، و (اظّلموا) ، و (اثّرسُوا) .

وأصلها : تطيّروا ، وتزيّنوا ، وتثاقلوا ، وتدارؤا ، وتذكّروا ، وتسمّعوا ، وتصابروا ، وتظلّموا ، وتترّسُوا .

وقد يضم إلى هذه الأحرف الضاد ؛ لأنها باستطالتها قربت من حروف طرف اللسان ، نحو : (اضّاربوا) ، والأصل : تضاربوا .

وكذا الشين والجيم ، نحو : (اشّايَعُوا) ، والأصل : تشايعوا ، و (اجّمّعُوا) ، والأصل : تجمعوا .

وهذا الإدغام مطرد في الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل ، والمفعول . [1]

والإدغام في هذا أقوى ؛ لقرب المخرجين .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤/٤٧٤ ، ٤٧٥ ، وابن يعيش ١٠/١٥٢ ، والارتشاف ١/١٦٧ ، ١٦٨ وانظر الشافية لفوزه كاز ص٢١٨ ، والمناهج الكافية ص٥٥٨ .

واليان عربي حسن ؛ لأنهما متحركان . [1]

وقد سبق الحديث عن حكم التاء مع حروف الإطباق ، ومع الزاي ، والدال ، والذال ، والثاء ، وسر إبدال هذه الأحرف من التاء .

وقال ابن يعيش : ((وقد حملهم طلب التجانس وتقريب الصوت بعضه من بعض ، على أن أبدلوا من التاء دالا في غير (افتعل) ، وذلك نحو قولهم : (دولج) في (تولج) ، كأنهم رأوا التاء مهموسة ، والواو مجهورة ، فأبدلوا من التاء الدال ؛ لأنها أختها في المخرج ، وأخت الواو في الجهر ، فتحصل المجانسة في الصوت .

وهذا قليل شاذ في الاستعمال ، وإن كان حسنا في القياس ؛ ولقلة استعماله لا يقاس عليه)) . [2]

---

(١) ينظر : الكتاب ٤/٤٧٤ ، ٤٧٥ .

(٢) ابن يعيش ١٠/٤٩ .

المبحث الرابع عشر
النون الساكنة

تدغم النون الساكنة وجوبا، والمتحركة جوازا ، في حروف (ينمو ملء) فأما إدغامها في النون ، فمن باب المثلين ، لا المتقاربين . (١)

وأما إدغامها في الخمسة الباقية ؛ فلأنها مقاربة لها في المنزلة الدنيا من غير إخلال بها .

فأدغمت في اللام والراء ؛ لقرب مخرجها منهما .

وقيل : لكراهة تركها .

ورد بأنه لا نبرة للنون ، وإنما النبرة للهمزة ؛ لأن النفس يرتفع بها من أقصى الحلق .

وأدغمت في الميم – وإن لم يتقاربا – نحو : (ممن أنت) ، لغنة الميم ؛ فهما متماثلان صفة ، إذ الميم تشارك النون في الخياشيم ، لما فيها من الغنة ، والغنة تسمع كالميم ، فصارا بذلك متقاربين . (٢)

وإنما أدغمت النون في الميم ، ولم تدغم الميم فيها ، ولا في غيرها ؛ لأن النون الساكنة كثرت في استعمالهم ، حتى استغنوا بغنتها فيما يحسن معه الإدغام تخفيفا للكلام وتحسينا له ، فأجريت النون مع الميم على ذلك المجرى ، ولم تدغم الميم فيها ؛ لئلا تفوت صفتها ، وهي الغنة . (٣)

---

(١) ينظر : التعليقة لابن النحاس ١٠٧١/٢ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ١٤٣/٤ ، ١٤٤ ، وشرح الشافية لنقره كار ص٢١١ ، ٢١٣ ، والمساعد ص٥٤٥ ، ٥٥١ .

(٣) ينظر : شرح الشافية لنقره كار ص٢١١ .

وأدغمت في الياء والواو ، نحو : (مَيْقول) (١) في : (من يقول) ، و (من وال) لإمكان بقاء غنة النون ؛ لأنها بمنزلة حروف المد . (٢)

والأفصح بقاء غنتها مع الواو والياء ، وإذهابها مع اللام والراء ، ووجوب بقائها مع الميم والنون . (٣)

قال ابن يعيش : ((وأما إدغام النون في الياء والواو ، فذلك من قبل أن النون بمنزلة حروف المد ، نحو الواو والياء ؛ لأن فيها غنة ، كما أن فيها لينا ؛ ولأن النون من مخرج الراء ، والراء قريبة من الياء ، ولذلك تصير الراء ياء في اللثغة .

وهي تدغم بغنة ، وبغير غنة ، فإذا أدغمت بغير غنة ؛ فلأنها إذا أدغمت في هذه الحروف ، صارت من جنسها ، فتصير مع الراء راءً ، ومع اللام لاما ، ومع الياء ياء ، ومع الواو واوا .

وهذه الحروف ليست لها غنة .

وأما إذا أدغمت بغنة ؛ فلأن النون لها غنة في نفسها ، والغنة صوت من الخيشوم يتبع الحرف .

وإذا كان للنون – قبل الإدغام – غنة ، فلا يبطلونها بالإدغام ، حتى لا يكون أثر من صوتها)) . (٤)

---

(١) ينظر : الخصائص ٣٢٠/١ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ١٤٤/٤ ، والمساعد على التسهيل ص٥٤٥ ، ٤٦ .

(٣) ينظر : المساعد على التسهيل ص٥٥٠ ، ٥٥١ .

(٤) ابن يعيش ١٤٤/١٠ .

النون الساكنة قبل الميم :

إذا وقعت النون الساكنة قبل الباء ، قلبت ميما ، نحو : (عنبر) .

وقلبها لفظا ، لا خطا .[1]

والسر في ذلك : أن هذا موضع تدغم فيه النون ؛ لأنها تدغم مع الواو واليرمون اللذين من مخرج الباء ، فلما اجتمعت مع الباء ، وكانت النون ساكنة ، بعيدة من الباء في المخرج ، ومباينة لها في الخواص التي توجب الشركة بينهما ، لم يكن سبيل إلى الإدغام ، فقروا إلى حرف من مخرج الباء ، وهو الميم ، فجرى ذلك مجرى الإدغام ، وليس في الكلام كلمة فيها ميم قبل الباء ، فيقع لبس .[2]

النون الساكنة قبل أحرف الحلق :

إذا وقعت النون قبل أحد أحرف الحلق – وهي : الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين – وجب الإظهار ، فتقول : (من أبوك) ، و (من هلال) ، و (من عندك) ، و (مَنْ حَمِدَ) ، و (من غروك) ، و (من خالقك) .

والسر في ذلك : تباعد هذه الحروف من النون ، فلم تدغم لذلك .

كما أن حروف اللسان ، لا تدغم في حروف الحلق ، ولم تخف عندها ، كما لم تدغم ، لأن الإخفاء نوع من الإدغام .

وبعض العرب يجري الغين والخاء ، مجرى حروف الفم ؛ لقربهما منها ، فيخفيها عندها – كما يفعل ذلك عند الكاف والقاف – فيقول : (منخل) ، و (منغل) .

---

(١) ينظر : المناهج الكافية ص٥١١ ، ٥٥١ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ١٠/١٤٥ .

والإظهار فيهما أجود وأكثر ؛ لأنهما من حروف الحلق ، فكانتا كأخواتهما .

وتخفى النون الساكنة مع باقي الحروف – غير ما تقدم – وهي خمسة عشر حرفا ، مثل : (من جاء) ، و (من قال) ، ونحو ذلك .

وإنما أخفيت النون عند هذه الحروف ؛ لأنها قربت منها قربا متوسطا ، فلم تقو قوة حروف الفم ، فتدغم فيها ، ولم تبعد بعد حروف الحلق ، فتظهر معها ، وإنما كانت متوسطة بين القرب والبعد ، فتوسط أمرها بين الإظهار والإدغام ، والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام .

فإدغام النون ؛ للتقارب بالحد الأدنى ، وإظهارها للتباعد بالحد الأقصى ، والإخفاء للمناسبة بالحد الأوسط .[1]

وأما النون المتحركة ، فتدغم جوازا ، في حروف (يرملون) ، على التفصيل المذكور في الغنة ، وتركها .

قال في المناهج الكافية : ((فيكون للنون مع الحروف ، ست أحوال : أحدها ، وثانيها ، وثالثها : إدغامها وجوبا في حروف (يرملون) ، إما بإبقاء الغنة ، على الأفصح ، وذلك مع الواو والياء .

أو ذهابها على الأفصح ، وذلك مع الراء ، أو إبقاؤها جزما ، وذلك مع الميم والنون .

ورابعها : قلبها ميما مع الباء .

وخامسها : إخفاؤها مع غير حروف الحلق ، و (يرملون) ، والباء

وسادسها : إظهارها بلا إخفاء ، مع حروف الحلق)) .[2]

---

(١) ينظر : ابن يعيش ١٠/١٤٥ ، والأشموني ٤/٣٥٤ ، ٣٥٥ .

(٢) المناهج الكافية ص٥٥١ – بتصرف .

خاتمة

وبعد : فمن خلال دراستي لظاهرة إصلاح اللفظ ، التي جمعتها من بطون كتب التراث ، وناقشت آراء العلماء فيها ، استطعت أن أخرج بنتائج كان من أهمها :

١- أن تسكين آخر الماضي إذا اتصل به ضمير رفع ، إنما هو لإصلاح اللفظ ، حتى لا يتوالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة .

وذهب ابن مالك إلى أن تحيز الفاعل من المفعول ، هو الموجب للإسكان .

٢- أن المبتدأ المستغني بمرفوعه يكون صفة ، وسبب استغنائه بمرفوعه هو شدة شبهه بالفعل ، فلذلك استغنى بمرفوعه كما يستغني الفعل بمرفوعه ، فأرادوا إصلاح اللفظ بجعل ما بعد الوصف فاعلا لا خبرا ، وذلك على حد تعبيرهم بالفاعل مع الفعل ، فكما أن الفعل لا يصلح للإخبار عنه ، فكذلك ما كان في موضعه .

٣- أن ضمير الفصل جيء به لإصلاح اللفظ ، إعلاما بأن ما بعده خبر لا تابع ، وهذا الحكم ثابت للظاهر ، وأجري المضمر مجراه ، في نحو : وكنا نحن الوارثين .

٤- أن الخبر وجب تقديمه ، في نحو : (لك مال) ، إصلاحا للفظ لقبح الابتداء بالنكرة ؛ لأن المبتدأ لما تأخر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فلذلك صلح اللفظ بتأخيره .

٥- أن الحال سدت مسد الخبر في نحو : (ضربي زيدا قائما) ؛ إصلاحا للفظ ؛ حتى لا يبقى المبتدأ بلا خبر ، ولا يصلح أن يكون (قائما) خبرا عن (ضربي) ؛ لأن الضرب لا يوصف بالقيام .

٦- أن موضع لام الابتداء - في الأصل - قبل (إن) ، وأزيلت لفظا عن موضعها الأصلي وزحلقت إلى الخبر ، فصلح اللفظ بذلك ، ولو أخرت ولم ينو تقديمها لعلقت (إنّ) عن العمل ، وحين أرادوا الرجوع إلى الأصل بتقديمها ، أصلحوا اللفظ بإبدال همزة (إنّ) (هاء) ، فقالوا : (لَهِنّك) .

٧- أن حكم (أنْ) المخففة - في التأكيد والتحقيق - حكم المثقلة ، فالعرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها إلا بفصل ؛ إصلاحا للفظ ؛ لئلا يليها في اللفظ فعل من الأفعال التي تقع بعد (أنْ) الناصبة للمضارع ، فأرادوا بذلك التفرقة بينهما .

٨- أن (كأن) مركبة من كاف التشبيه و (إنّ) ، عند أكثرهم ، وفتحت الهمزة لئلا تباشر الكاف (إنّ) ، فصلح اللفظ بذلك ؛ لأن (إنّ) لا تكون إلا أولا .

٩- أن اللام أقحمت في نحو : (لا أبا لك) ؛ لئلا تباشر (لا) المعرفة ؛ لأنها لا تعمل فيها ، فأقحمت اللام إصلاحا للفظ ، حتى يصير كأنه غير مضاف ، وخصت اللام بالإقحام دون غيرها من حروف الإضافة ، لما فيها من تأكيد الإضافة .

١٠- أن العلماء اختلفوا في الفاء من نحو قولهم : (زيدا فاضرب) ، فقيل : زائدة ، وقيل : عاطفة ، والأصل : تنبه فاضرب زيدا ، ثم حذف الفعل المعطوف عليه ، فلزم تأخير الفاء وتقديم المفعول عليها ؛ إصلاحا للفظ لئلا تقع الفاء صدرا .

١١- أن (إلا) إذا كررت لغير توكيد ، وكان الاستثناء مفرغا ، شغل العامل بواحد من المستثنيات ، على حسب ما يقتضيه ، ونصب الباقي ،

وذلك نظرا لإصلاح اللفظ وتوفيته حقه ؛ لئلا يبقى الفعل بلا فاعل في اللفظ .

١٢- أن الباء زيدت في فاعل (أفعل به) - على القول بأن لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر ، ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء ، فصلح اللفظ بذلك ؛ لقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر المرفوع .

١٣- أن (الذي) وأخواته مما فيه لام ، دخل توصلا إلى وصف المعارف بالجمل ، وأصلها - عند بعضهم - : (لذي) ، ثم أصلحوا اللفظ بإدخال (أل) ، لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة ؛ لأنهم أرادوا وصف المعرفة بالجملة ، كما وصفوا بها النكرة .

١٤- أن العطف على الضمير المرفوع لا يجوز - عند بعضهم - إلا بعد توكيده بضمير ، أو بعد وجود فاصل ، وكان التوكيد أحسن الفواصل ؛ لما في ذلك من إصلاح اللفظ ؛ لأن الضمير بمنزلة حرف من حروف الفعل ، فالتوكيد به ينبه على الاسم ، ويجعل العطف كأنه على لفظ الاسم . وأجاز الكوفيون العطف عليه بلا فاصل . وأجاز بعض العلماء العطف على الضمير المجرور إن أكد ، قياسا على العطف على ضمير الفاعل إن أكد .

١٥- أن أكثر العلماء منعوا وقوع الألف للإلحاق حشوا ، ولم يلحقوا بها إذا وقعت آخرا ؛ لأنها حينئذ تقع موقع حرف متحرك ، فاحتاطوا للفظ بذلك إصلاحا له ، حيث قابلوا بها الحرف المتحرك ؛ ليكون أقوى لها وأدل على شدة تمكنها ، كون ما هي فيه على وزن أصل من الأصول . وأجاز الزمخشري الإلحاق بها حشوا ، ورد مذهبه كثير من العلماء .

١٦- أن بنات الخمسة اختص بزيادة الألف في آخره ، دون الياء أو الواو ؛ لخفة الألف وثقلهما ، فأرادوا ألا يجمعوا على اللفظ ثقل الأصل ، وثقل الياء أو الواو ، فجعلوهما حشوا ، وجعلوا الألف آخرا ؛ إصلاحا له بخفة الألف في آخره .

١٧- أنه إذا أريد جمع المفرد - الذي ختم بالتاء - بالألف والتاء ، حذفت تاؤه ، حتى لا يجتمع في لفظ واحد ، علامتا تأنيث ، فحذفت التاء وهي مرادة في النية ؛ إصلاحا للفظ .

١٨- أن تاء الافتعال تبدل من الواو والياء ، في اللغة الفصيحة ، واختاروا التاء لقرب مخرجها من الواو ، وهمسها المناسب ، للين الواو ، ولتدغم في التاء بعدها فيخف اللفظ .

١٩- أن تاء الافتعال تبدل طاء مع أحرف الإطباق ؛ لأن هذه الأحرف مخالفة للتاء ، فهي مستعلية مطبقة ، والتاء حرف منفتح غير مطبق ، فأبدلوا منها طاء ، ليتجانس الصوتان ، ويصير العمل من جهة واحدة ، فيخف اللفظ عليهم .

٢٠- أن تاء الافتعال تبدل دالا ، بعد الزاي ، والدال ، والذال ؛ لأن الدال توافق التاء في المخرج ، وتوافق هذه الأحرف في الجهر ، فيقترب جرس الأحرف ، ويتجانس الصوت .

٢١- أنه امتنع ، نحو : (ادان) ، وجاز نحو : (ازان) ؛ لئلا يفوت صفير الزاي ، والفصيح : (ازدان) ، لتقريب صوت الدال إلى الزاي

٢٢- أن تاء الافتعال إذا وقعت بعد التاء ، جاز في ذلك ثلاثة أوجه : قلب التاء تاء ، وهو القياس والعكس . والبيان ، وهو الأحسن ؛ لتقارب الحرفين مخرجا ، واتحادهما هما .

٢٣- أن السين لا تقلب تاء في الافتعال ؛ لمزية السين على التاء بالصفير .

٢٤- أن المضارعة : إشراب الصاد شيئا من صوت الزاي ، ليصير الحرف بين بين . وهي جائزة في الصاد ، ساكنة ومتحركة ، لكنها في المتحركة أقل ؛ لأنها محمولة على الساكنة .

٢٥- أنهم ضارعوا بالشين والجيم ، نحو الزاي ؛ لقربهما من مخرج الزاي ، فقالوا : (أجدر ، وأشدق) ، بالمضارعة . وهي قليلة لم يأت منها في القرآن ، ولا في فصيح الكلام ، والبيان أكثر وأعرف .

٢٦- أن المضارعة بين السين والزاي لا تجوز ؛ لتعذر إشراب السين صوت الزاي ، فإذا أريد التقريب ، أبدلت السين زايا خالصة ، كما قالوا : (يزدل) في (يسدل) .

٢٧- أن الغرض من الإعلال بأنواعه الثلاثة ، التخفيف ، وليست الهمزة من أحرف العلة ، خلافا لبعضهم .

٢٨- أن قلب الواو والياء ، ألفا ، في نحو : (قال ، وباع) ؛ للهروب من اجتماع الأمثال ؛ لأنه مكروه في كلامهم ، واختيرت الألف لخفتها ؛ ولأنه حرف تؤمن معه الحركة .

٢٩- أنه كثر إبدال الياء من أخواتها ، لجهرها وتوسط مخرجها الفم . وقلبت الألف ياء إذا انكسر ما قبلها ؛ لضعفها بسعة مخرجها ، فاستحال أن تخالف حركة ما قبلها . وقلبت الواو - المنطرفة بعد كسرة - ياء ، تناسبا للفظ ، وطلبا للخفة .

٣٠- أن الواو تقلب ياء في نحو (دنيا ، وعصي) ، هروبا من الثقل لاستثقال الواو والضمة وعلامة التأنيث ، في نحو : (دنيا) ، واستثقال

الجمع في نحو : (عصي) . ولخفة الياء اختيرت للقلب والإدغام ، في نحو : (سيد) .

٣١- أن الياء قلبت واوا في المفرد ، من نحو : (موقن) ، وسلمت في الجمع ، نحو : (بيض) ، لخفة المفرد ، وثقل الجمع ، حتى لا يجمع بين ثقل الواو وثقل الجمع .

٣٢- أن الألف قلبت همزة ، في نحو : (سماء ، وبناء ، وحمراء) ؛ لقرب الألف من الهمزة مخرجا . وقلبت الواو همزة في نحو : (أواصل) ؛ لثقل التضعيف بالواوين أول الكلمة .

٣٣- أن حركة حرف العلة نقلت إلى الساكن قبله ؛ لاستثقالها على حرف العلة ، وذلك في الفعل المعل العين ، والاسم الذي أشبه المضارع في وزنه فقط ، أو في زيادته فقط ، وكذلك في ما وازن الإفعال والاستفعال ، واسم المفعول من الثلاثي المعل العين .

٣٤- أن نحو (ظل) إذا أسند إلى ضمير متحرك ، جاز فيه ثلاثة أوجه : (ظَلِلت) ، و (ظِلْت) ، و (ظَلْت) . واختلف في المحذوف منه ، فقيل : اللام الأولى .

وقيل : الثانية . كما اختلف في هذا الحذف أيضا ، فقيل : مطرد في كل مضارع مكسور العين . وقيل : غير مطرد . وصرح سيبويه بشذوذه .

٣٥- أن نحو : (قَرّ) إذا اتصل بنون النسوة ، جاز فيه الإتمام ، وحذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء . وقل الحذف في العين المفتوحة ، ولا يقاس عليه ، وأجاز ابن مالك ، إلحاق مضموم العين بمكسورها ؛ لأنه أولى بالتخفيف من المكسور .

٣٦- أن واو نحو : (يوعد) ، حذفت تخفيفا ؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، وحمل على ذي الياء أخواته . وحذفت من نحو : (يضع) للكسر المقدر . ولو كانت هذه الواو في اسم ، فلا تحذف ؛ لأن التصحيح بالأسماء أولى من الإعلال .

٣٧- أن الهمزة تحذف من مضارع نحو : (أكرم) ؛ هروبا من اجتماع همزتين في كلمة ، وحمل على ذي الهمزة أخواته ، واسما الفاعل والمفعول .

٣٨- أن التقارب الذي يقع الإدغام بسببه ، يكون في المخرج والصفة ، أو في أحدهما فقط . ولا يتم إدغام المتقاربين إلا بعد قلب الأول إلى لفظ الثاني ، ثم يدغم فيه .

٣٩- أن وجه الإدغام : تفاوت لهجات العرب ، فمن أظهر راعى الأصل ، ومن أدغم راعى التخفيف ، حتى لا يعود إلى الحرف بعد النطق به .

٤٠- أن القياس في الإدغام : قلب الأول إلى لفظ الثاني ، إلا لعارض يمنع من ذلك ، كما قالوا : (اذبَحْتودا) ، في : (اذبح عتودا) .

٤١- أنه لا يدغم من المتقارب ، ما يؤدي إلى لبس بتركيب آخر ، كما في (أغلة) ، ولذلك شذ قولهم : (ودّ) ، في : (ودد) .

٤٢- أن تاء (تفعل ، وتفاعل) تدغم ، كما في نحو : (اطيروا) ، و(اثاقلوا) ، و (اضاربوا) ؛ لقرب مخارج هذه الحروف من التاء ، واطرد هذا الإدغام في الماضي ، والمضارع ، والأمر ، واسمي الفاعل والمفعول ، والمصدر . وأبدلت التاء دالا في غير (افتعل) ، كقولهم : (دوبل) ، في : (توبل) ، طلبا للتجانس ، وتقريب الصوت بعضه من بعض ، وهو حسن في القياس ، قليل شاذ في الاستعمال .

٤٣- أن النون الساكنة تدغم وجوبا ، في حروف : (ويرمل) ؛ للمقاربة بينها وبين هذه الحروف ، تخفيفا للكلام وتحسينا له ؛ لكثرة النون في الكلام ، وأما إدغامها في الميم ؛ فلأجل غنة الميم ، فهما متماثلان صفة .

٤٤- أن النون الساكنة تقلب ميما قبل الباء ؛ لأنها أدغمت مع ما هو من مخرج الباء ، إلا أنها لمباينتها للباء لم تدغم ، فقلبت حرفا من مخرج الباء ، وهو الميم ، وجرى ذلك مجرى الإدغام .

٤٥- أن النون الساكنة تظهر ، إذا وقعت قبل أحد أحرف الحلق ؛ لتباعد هذه الأحرف من النون . وبعضهم أخفاها مع الغين والخاء ، والإظهار فيهما أجود ، كأخواتهما .

٤٦- أن النون تخفى مع باقي الحروف ؛ لقرب النون من هذه الحروف ، قربا متوسطا ، فكان أمرها متوسطا بين الإظهار والإدغام ، فأخفيت .

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم .

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان - تحقيق الأستاذ الدكتور/ مصطفى أحم
النماس - مطبعة السنة المحمدية - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٣- الأشباه والنظائر للسيوطي - تحقيق/ طه عبد الرءوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية
- طبعة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

٤- الأصول في النحو لابن السراج - تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي - مؤسسة
الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

٥- أمالي الزجاجي - تحقيق / عبد السلام هارون - دار الجيل - بيروت - الطبعة الثا
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٦- أمالي ابن الشجري - تحقيق/ محمود محمد الطناحي - الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة
الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٧- الأمالي النحوية لابن الحاجب - تحقيق/ هادي حسن حمودي - عالم الكتب - بيروت
- الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٨- إملاء ما من به الرحمن ، من وجوه الإعراب والقراءات ، في جميع القرآن ، لأبي الب
العكبري - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - ط ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

٩- الانتصاف من الإنصاف للشيخ / محمد محي الدين - المكتبة التجارية الكبرى - م
- الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م .

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري - تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين - المكتبة
التجارية الكبرى - مصر - الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م .

١١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام - تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين
عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ط ١٤١٩هـ-١٩٩٨م

١٢- إيجاز التعريف في علم التصريف ، لابن مالك - تحقيق الدكتور/ محمد المهدي عل
الحي - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م - الجامعة الإسلامية - المدينة

١٣- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي - تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود
مطبعة دار التأليف - مصر - الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

١٤- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب - تحقيق الدكتور/ موسى بناي العليلي -
مطبعة العاني - بغداد .

١٥- تاج العروس للزبيدي - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان .

١٦- التبيان في تصريف الأسماء ، تأليف الأستاذ الدكتور/ أحمد حسن كحيل - مطبعة
السعادة بمصر - الطبعة السادسة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

١٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - تحقيق/ محمد كامل بركات -
الناشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ط ١ ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

١٨- تصريف الأسماء للطنطاوي - مطبعة وادي الملوك - مصر - الطبعة الخامسة
١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .

١٩- التعريف بضروري قواعد علم التصريف للزبيدي - تحقيق د / غنيم غانم اليتعاوي
- مكتبة نزار مصطفى الباز - السعودية ، ط ١ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٢٠- التعليقة (شرح المقرب) لابن النحاس - تحقيق الدكتور/ خيري عبد الراضي عبد
اللطيف - دار الزمان - المدينة المنورة - ط ١ ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م .

٢١- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني - تحقيق الدكتور/ محمد عبد الرحمن
المفدى - مطابع الفرزدق التجارية- الرياض - الطبعة الأولى - الجزء الأول
والثاني : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . والجزء الثالث والرابع : ١٤٠٩هـ -
١٩٨٨م والجزء الخامس والسادس : ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

٢٢- تفسير البحر المحيط لأبي حيان ، وبهامشه تفسير النهر الماد ، وكتاب الدر اللقيط -
طبع بالتصوير عن مطبعة مولاي السلطان عبد الحفيظ - دار الفكر للطباعة
والنشر والتوزيع - الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

٢٣- التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي - الناشر دار الكتب العربية - طهران - الطبعة
الثانية . ونسخة أخرى دراسة وتحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود ، وآخرين - دار
الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

٢٤- تفسير النهر الماد من البحر المحيط لأبي حيان - على هامش تفسير البحر المحيط -
مطبعة مولاي السلطان عبد الحفيظ - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع -
الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

٢٥- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي - تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٢٦- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

٢٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني - مطبعة عيسى الحلبي وشركاه بمصر .

٢٨- حاشية يس على شرح التصريح - مطبعة عيسى الحلبي بمصر .

٢٩- الحجة في القراءات السبع لأبي علي الفارسي - وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

٣٠- حجة القراءات لأبي زرعة - تحقيق/ سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

٣١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي - تحقيق/ عبد السلام هارون - مطبعة المدني - ط ١ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - الناشر مكتبة الخانجي - مصر

٣٢- الخصائص لابن جني - تحقيق/ محمد علي النجار - دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .

٣٣- الدر اللقيط من البحر المحيط للإمام تاج الدين الحنفي - على هامش البحر المحيط - طبع بالتصوير عن طبعة مولاي السلطان عبد الحفيظ - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

٣٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي - تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط - الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م - دار القلم .

٣٥- دروس التصريف ، تأليف الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - طبعة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

٣٦- ديوان الأعشى - دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

٣٧- ديوان جرير - دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م .
ونسخة أخرى بشرح محمد بن حبيب - تحقيق الدكتور/ نعمان محمد أمين طه - دار المعارف - مصر - الطبعة الثالثة .

٣٨- ديوان سحيم - تحقيق/ عبد العزيز الميمني - دار الكتب المصرية .

٣٩- ديوان عمر بن أبي ربيعة - دار صادر - بيروت - ط ٢ ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٤٠- ديوان الفرزدق - تحقيق/ كرم البستاني - دار صادر - بيروت . ونسخة أخرى ، دار صادر بيروت - من دون تحقيق .

٤١- ديوان قيس بن ذريح - قدم له وضبطه وشرحه ووضع فهارسه الدكتور/ صلاح الدين الهادي - دار مكتبة الهلال - بيروت - ودار البحار - بيروت - الطبعة الأولى ٢٠٠٥م .

٤٢- رصف المباني للمالقي - تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٤٣- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي - إدارة الطباعة المنيرية - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان .

٤٤- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى - للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد - مكتبة الرياض الحديثة - الرياض .

٤٥- سر صناعة الإعراب لابن جني - تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي - دار القلم - دمشق - الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٤٦- سمط اللآلي للوزير أبي عبيد البكري - تحقيق/ عبد العزيز الميمني - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م .

٤٧- شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي - مطبعة دار الأمل - الطبعة الرابعة - جدة .

٤٨- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي - تحقيق/ عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق - دار المأمون للتراث - دمشق - الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

٤٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، بحاشية الصبان - مطبعة عيسى الحلبي وشركاه بمصر .

٥٠- شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، ود/ محمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - ط٢ ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٥١- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري - وبهامشه حاشية يس - مطبعة عيسى الحلبي وشركاه بمصر .

٥٢- شرح جمل الزجاجي ((الشرح الكبير)) لابن عصفور - تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

٥٣- شرح شافية ابن الحاجب للرضي - تحقيق/ محمد نور الحسن ، و/ محمد الزفزاف ، و/ محمد محي الدين عبد الحميد - طبعة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

٥٤- شرح الشافية المنسوب للفاضل العصام ، على هامش شرح الشافية لنقره كار - طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي وشركاه - مصر .

٥٥- شرح الشافية في التصريف لنقره كار ، وبهامشه الشرح المنسوب للفاضل العصام - طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي وشركاه - مصر .

٥٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام - تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد - من دون ذكر طبعة ولا تاريخ .

٥٧- شرح الشواهد الصغرى للعيني بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية - مطبعة عيسى الحلبي وشركاه بمصر .

٥٨- شرح صحيح مسلم للإمام النووي - راجعه الشيخ/ خليل الميس - دار القلم - بيروت - لبنان - من دون ذكر تاريخ .

٥٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا بيروت .

٦٠- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك - تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي - مطبعة الأمانة - القاهرة - الطبعة الأولى .

٦١- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام - تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد - مكتبة الرياض الحديثة - الرياض .

٦٢- شرح الكافية الشافية لابن مالك - تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي - دار المأمون للتراث - السعودية - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٦٣- شرح المفصل لابن يعيش - مكتبة المتنبي - القاهرة - عالم الكتب - بيروت .

٦٤- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين - تحقيق د/ تركي سهو بن نزال العتيبي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط٢ ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٦٥- صحيح البخاري - راجعه وضبط فهارسه الشيخ/ محمد علي القطب ، والشيخ/ هشام البخاري - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٦٦- الصدارة في النحو العربي ، تأليف/ عبد الرحمن محمود مختار الشنقيطي - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٢م - النهار للطبع والنشر والتوزيع .

٦٧- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد - المطبعة العصرية - صيدا - بيروت - طبعة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٦٨- غاية الاختصار في قراءة العشرة أئمة الأمصار ، لأبي العلاء الحسن بن أحمد العطار - تحقيق الدكتور/ أشرف محمد فؤاد - الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٦٩- فرائد الدر النظيم شرح العقد الوسيم لأحمد بن محمد قاطن الصنعاني - تحقيق الدكتور/ رياض بن حسن الخوّام - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م .

٧٠- القراءات الشاذة لابن خالويه - دار الكندي للنشر والتوزيع - إربد - الأردن - طبعة ٢٠٠٢م .

٧١- القواعد المقررة ، والفوائد المحررة ، لابن قاسم البقري - تحقيق د/ محمد إبراهيم فاضل - مكتبة الرشد - الرياض - ط ١ ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

٧٢- كتاب الجمل في النحو للزجاجي - تحقيق د/ علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - بيروت - دار الأمل - الأردن - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٧٣- الكتاب لسيبويه - تحقيق/ عبد السلام هارون . الجزء الأول : مطبعة المدني - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م . والجزء الثاني : طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية ١٩٧٩م . والجزء الثالث : مكتبة الخانجي - القاهرة - من دون تاريخ . والجزء الرابع : دار الجيل للطباعة - الفجالة - الطبعة الثانية

١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض . والجزء الخامس : مطبعة المدني - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م - الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض .

٧٤- كتاب المذكر والمؤنث للمبرد - تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب ، والدكتور/ صلاح الدين الهادي - مطبعة المدني - الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م - الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة .

٧٥- كتاب مشكل إعراب القرآن ، تأليف مكي بن أبي طالب القيسي - تحقيق/ ياسين محمد السواس - الطبعة الثالثة - دار المأمون للتراث - دمشق - سورية .

٧٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ، ومعه حاشية السيد الشريف الجرجاني ، وكتاب الانتصاف للإمام ناصر الدين الإسكندري - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .

٧٧- لسان العرب لابن منظور - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٧٨- مجمع الأمثال للميداني - تحقيق الدكتور/ جاد عبد الله توما - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

٧٩- المحتسب في تبين وجوه القراءات الشواذ وعللها والإيضاح عنها ، لابن جني - دراسة وتحقيق/ محمد عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٨٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الغرناطي - تحقيق وتعليق الأساتذة/ أحمد صادق الملاح - طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

٨١- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي - تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي - دار القلم - دمشق - دار المنارة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٨٢- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي - تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد الشاطر أحمد - مطبعة المدني - مصر - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .

٨٣- معاني الحروف للرماني - تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي - دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة .

٨٤- معاني القرآن للأخفش - تحقيق الدكتور/ عبد الأمير محمد أمين الورد - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٨٥- معاني القرآن للفراء - عالم الكتب - بيروت - ط٣ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٨٦- معجم شواهد العربية ، تأليف/ عبد السلام هارون - الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

٨٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري - تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت طبعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

٨٨- المقتضب للمبرد - تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي - مصر - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٨٩- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور - تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة - مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٩٩٦م .

٩٠- المناهج الكافية في شرح الشافية ، تأليف الشيخ/ زكريا الأنصاري - دراسة وتحقيق الدكتورة/ رزان يحيى حمام - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م - سلسلة إصدارات الحكمة - بريطانيا .

٩١- منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب للشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد - من دون ذكر تاريخ ولا مطبعة .

٩٢- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت .

٩٣- المنصف ((شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني)) - تحقيق الأساتذة/ إبراهيم مصطفى ، و/ عبد الله أمين - طبعة مصطفى الحلبي - ط ١ ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

٩٤- الموسوعة النحوية الصرفية ، تأليف الدكتور/ يوسف أحمد المطوع - الطبعة الأولى
١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م - جامعة الكويت .
٩٥- نظم الفرائد وحصر الشوارد للإمام مهذب الدين المهلبي - تحقيق الدكتور/ عبد
الرحمن بن سليمان العثيمين - مكتبة العبيكان - الرياض - الطبعة الأولى
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٩٦- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلام الشنتمري - تحقيق الدكتور/ يحيى مراد
- دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
٩٧- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري - تحقيق ودراسة د/ محمد عبد القادر أحمد -
الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م - دار الشروق - بيروت ، والقاهرة.
٩٨- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي - عني بتصحيحه السيد
محمد بدر النعساني - دار المعرفة - بيروت - لبنان .